الجمهورية التونسية
وزارة التجـارة
***

وحدة التصرف حسب الأهداف
لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

المشروع السنوي للأداء لسنة 2020

مهمة التجارة

الفـــهـــــــــرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1- تقديم إستراتيجية مهمة التجارة
2- تقديم برامج مهمة التجارة
3- تقديم أهداف و مؤشرات أداء مهمة التجارة
4- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة التجارة على المدى المتوسط

المحور الثاني: تقديم برامج مهمة التجارة

أولا : برنامج التجارة الداخلية

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- نفقات البرنامج

ثانيا : برنامج التجارة الخارجية

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- نفقات البرنامج

ثالثا : برنامج القيادة والمساندة

1- تقديم البرنامج وإستراتجيته
2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3- نفقات البرنامج

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات أداء برامج مهمة التجارة

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برامج مهمة التجارة

المحور الأول: التقديم العام لمهمة التجارة

1- تقديم إستراتيجية مهمة التجارة :

تهدف الإستراتيجية الوطنية في مجال التجارة من خلال المخطط الخماسي (2016-2020) إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الإندماج في الإقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية وتحسين صورة تونس في أوساط الأعمال الدّوليّة.

هذا، وسترتكز التوجهات على مستوى **التجارة الداخلية** أساسا في:

- ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك،
- التحكم في نفقات الدعم وترشيده وتوجيهه نحو مستحقيه،
- مواصلة دفع نمو النسيج التجاري وتعصير شبكة أسواق الجملة وتطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة.

أما على مستوى **التجارة الخارجية**، فإن الإستراتيجيّة الوطنيّة تهدف خاصة إلى:

- مزيد دفع الصادرات ودعم الإندماج في الإقتصاد العالمي،
- تنويع القاعدة الإنتاجية القابلة للتصدير،
- توسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وخاصة الخدمات،
- تطوير السياسات الترويجية والتقدم في برنامج تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

وتهدف إستراتيجيّة الوزارة على مستوى **التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي** إلى:

- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال توفير المناخ الملائم لممارسة الانشطة التجارية على الخط والرفع من عدد مواقع الواب التجارية والخدماتية، حيث تبرز الدراسات والبحوث العالمية أن التجارة الإلكترونية أصبحت بالنسبة للدول النامية ضرورة ملحة لزيادة إسهامها في التجارة العالمية وكذلك لتطوير قطاعاتها الإنتاجية الوطنية وإتاحة فرص متزايدة لرفع معدلات نموها الاقتصادي.

وتبعا لتكريس **مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع** بصفة صريحة ضمن الفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 بتاريخ 13 فيفري 2019 الذي نص على ما يلي :" يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس "، وباعتبار أن الميزانية المراعية للمساواة

بين الجنسين ومختلف الفئات الاجتماعية (BSEEC) هي أداة تمكن من توظيف وإستعمال إعتمادات الميزانية بهدف ضمان المساواة بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع لغاية تحقيق التنمية المندمجة، فقد سعت وزارة التجارة إلى بلورة مؤشرات وأهداف في هذا الإطار ستعمل على تحقيقها. وتندرج هذه المؤشرات في إطار أستراتيجية الوزارة لمزيد تدعيم إستفادة المرأة، صاحبة الأعمال، أساسا، من مختلف برامج الوزارة، خاصة المتعلقة بدعم التصدير، وذلك إعتمادا على جملة من المعطيات التي تبين ضعف مشاركتها واستفادتها من البرامج والآليات الموضوعة من أجل دعم التصدير.

تقديم برامج المهمة :

إعتمادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تم حصر مهمة التجارة في برنامجين عمليين يترجمان السياسات العامة للوزارة و المهام الموكولة إليها وبرنامج قيادة ومساندة:

البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية

- **البرنامج عدد 2: التجارة الخارجية**
- **البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة**

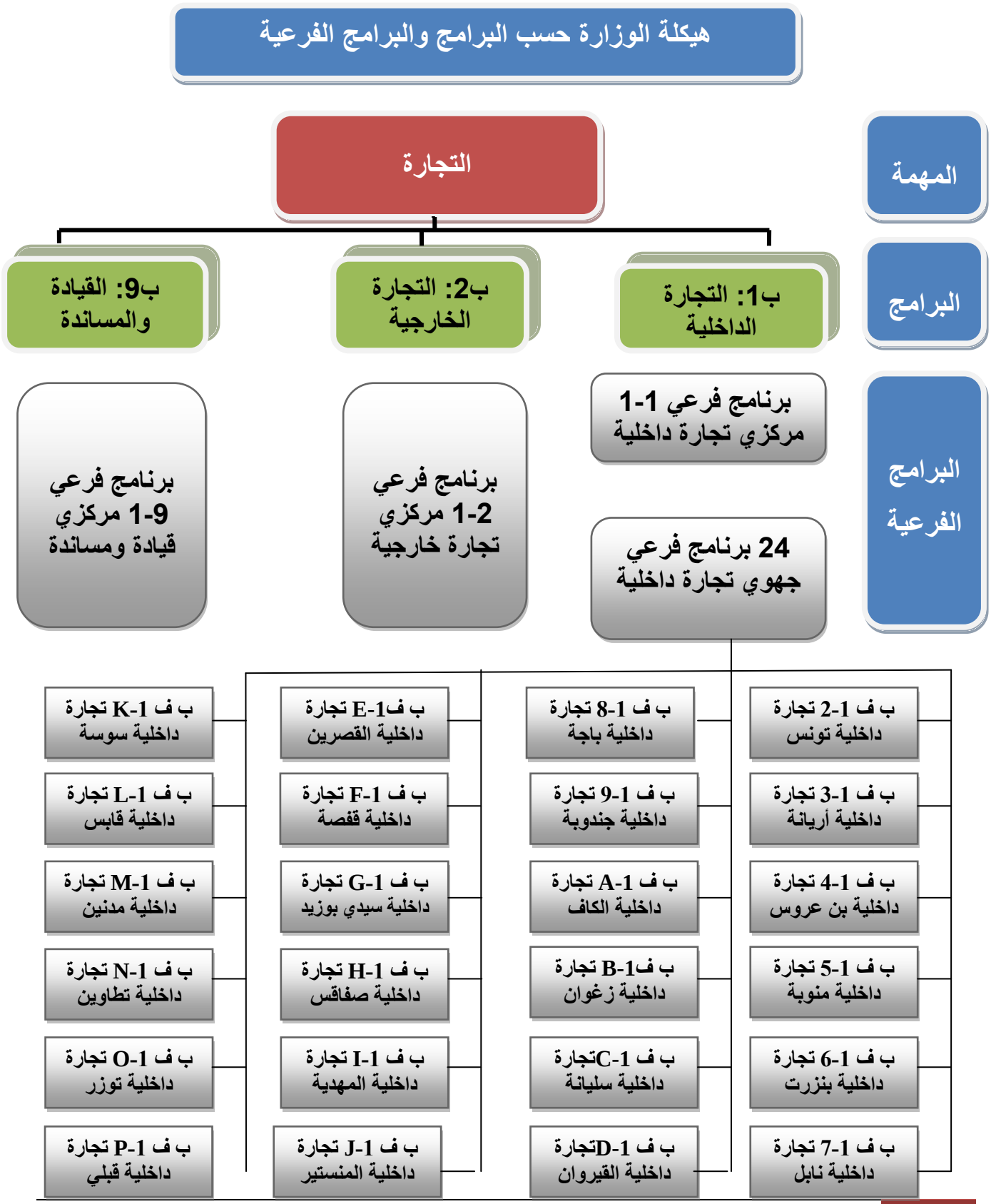

2- تقديم أهداف و مؤشرات أداء مهمة التجارة

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف مهمة التجارة ومؤشرات الأداء

البرنامج	الأهداف	مؤشرات الاداء
البرنامج عدد1: التجارة الداخلية	**الهدف 1-1-1 :** ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك	**المؤشر 1-1-1-1** : نسبة إنجاز المخزونات التعديلية
		المؤشر 1-1-1-2 : نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية
		المؤشر 1-1-1-3 : أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي
	الهدف 1-1-2 : التحكم في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1-1-2-1** : الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
البرنامج عدد2: التجارة الخارجية	**الهدف 2-1-1:** تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي	**المؤشر 2-1-1-1:** تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية
		المؤشر 2-1-1-2 : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات
		المؤشر 2-1-1-3: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال
		المؤشر 2-1-1-3 : نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير +
		المؤشر 2-1-1-4 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج
البرنامج عدد9: القيادة والمساندة	**الهدف 9-1-1:** تطوير مؤهلات الموظفين	**المؤشر 9-1-1-1** : نسبة المنتفعين بالتكوين
	الهدف 9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 9-1-2-2**: معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة
	الهدف 9-1-3: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية	**المؤشر 9-1-3-1** : تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية
		المؤشر 9-1-3-2 : التغطية الوظيفية لنظام المعلومات
	الهدف 9-1-4: تفعيل إجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة الادارة مع المواطن	**المؤشر 9-1-4-1** : نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال
	الهدف 9-1-5: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	**المؤشر9-1-5-1** : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية
		المؤشر 9-1-5-2: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية

3- الميزانية وبرمجة نفقات مهمة التجارة على المدى المتوسط:

1.4 تقديم ميزانية مهمة التجارة لسنة 2020:

طبقا للقانون الاساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 و للتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 09 بتاريخ 29 مارس 2019 تم اعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2020 وفق منهجية المنظور البرامجي, وقد تم ضبط جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية مهمة التجارة لسنة 2020 في حدود 2003,707 م د مقابل 1951,537 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2019 أي بنسبة تطور في حدود 2,67 بالمائة (+ 52,170 م د)،

وتبلغ تقديرات الإعتمادات المقترحة لدعم المواد الأساسية نسبة 89,83 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات الوزارة لسنة 2020 حيث تم إقتراح تخصيص إعتمادات في حدود 1800 م د لتعويض المواد الأساسية خلال سنة 2020 وهي نفس الاعتمادات المضمنة بقانون المالية لسنة 2019 ،

هذا وتستأثر مادة الحبوب بنسبة 72,7 بالمائة من إجمالي نفقات دعم المواد الأساسية، وذلك في حدود 1309 م د تليها مادة الزيت النباتي بمبلغ 217 م د (12,1 بالمائة) والحليب (نصف الدسم) بمبلغ 189 م د (10,5 بالمائة) فمادة العجين الغذائي بمبلغ 70 م د (3,9 بالمائة) ثم مادة السكر بمبلغ 10 م د (0,6بالمائة) وأخيرا مادة الورق المدرسي بمبلغ 5 م د (0,3 بالمائة) وهي نفس الاعتمادات المبرمجة بميزانية وزارة التجارة لسنة 2019.

ودون إعتبار نفقات تعويض المواد الأساسية تقدر ميزانية وزارة التجارة لسنة 2020 بـ 203,707 م د مقابل 151,537 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2019 (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي بنسبة زيادة تقارب 34,42 بالمائة (52,17 م د).

وتستأثر إعتمادات التأجير بنسبة تقارب 23,41 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي 47,700 م د والتي شهدت تطورا بنسبة تقدر بـ 25,95 بالمائة مقارنة بسنة 2019 (37,870 م د)، في حين لا تتجاوز نسبة الإعتمادات المخصصة لنفقات التسيير (وسائل المصالح) 4,17 بالمائة (8,500 م د) من إجمالي النفقات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) والتي شهدت تطورا بنسبة 22,47 بالمائة مقارنة بسنة 2019 (6,925 م د)،

كما إرتفعت نفقات التدخل العمومي بنسبة 74,02 بالمائة (141,384 م د) مقارنة بميزانية 2019 (81,242 م د) والتي تمثل 69,40 بالمائة من إجمالي النفقات (بدون إحتساب

نفقات دعم المواد الأساسية) ، بينما شهدت الإعتمادات المخصصة للاستثمار زيادة بـ 3,563 م د حيث تم تخصيص إعتمادات بقيمة 6,123 م د بعنوان سنة 2020 مقابل 2,560 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2019 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 139,18 بالمائة.

هذا وبالرجوع إلى تطور ميزانية مهمة التجارة حسب البرامج فإن برنامج التجارة الداخلية يستأثر بنسبة 92 بالمائة (94,02 بالمائة خلال سنة 2019) من إجمالي تقديرات ميزانية مهمة التجارة لسنة 2020 ويعود ذلك إلى حجم نفقات التدخل العمومي والمتمثلة أساسا في دعم المواد الأساسية (1800 م د والذي يمثل حوالي 89,83 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات الوزارة لسنة 2020)، في حين تمثل الإعتمادات المقترحة لبرنامج التجارة الخارجية 7,4 بالمائة (5,56 بالمائة خلال سنة 2019) من مجموع نفقات ميزانية مهمة التجارة لسنة 2020 يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة 0,6 بالمائة (0,41 بالمائة خلال سنة 2019)، .

ودون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية (1800 م د) تتوزع ميزانية مهمة التجارة بين برامجها حسب النسب التالية:

- برنامج التجارة الخارجية:73,1 % (71,61 % خلال سنة 2019)،
- برنامج التجارة الداخلية : 21,3 % (22,93 % خلال سنة 2019)،
- برنامج القيادة والمساندة: 5,6 % (5,28 % خلال سنة 2019).

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة* لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

الأقسام / البرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
البرنامج 1 التحارة الداخلية	30608,000	4303,000	1807424,200	866,000	-	**1843201,200**
البرنامج 2 التجارة الخارجية	10855,000	2111,000	134376,200	1577,000	-	**148919,200**
البرنامج 9 القيادة والمساندة	6237,000	2086,000	83,600	3180,000	-	**11586,600**
المجموع	**47700,000**	**8500,000**	**1941884,000**	**5623,000**	-	**2003707,000**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية**

رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية وزارة التجارة لسنة 2020 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

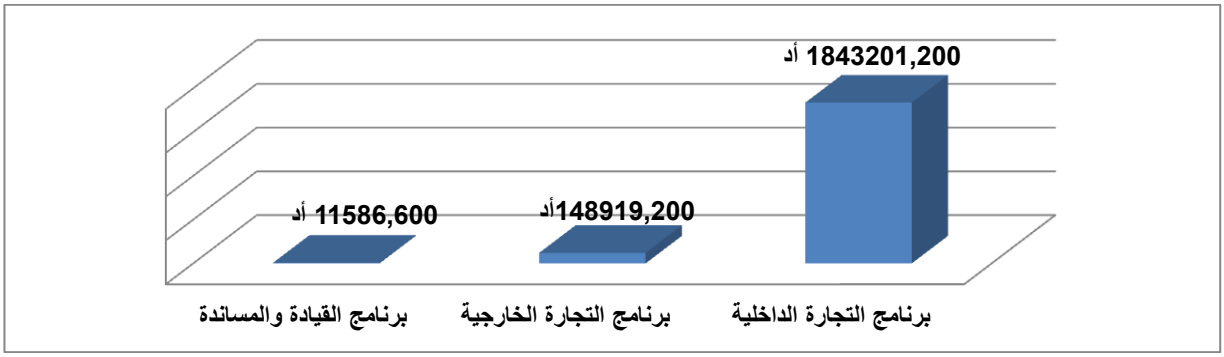

2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	35365,211	35336,000	37870,000	37870,000	47700,000	51657,000	54700,000
نفقات التسيير	7233,439	7073,000	6925,000	6925,000	8500,000	10535,000	11240,000
نفقات التدخلات	1518711,292	1792145,000	1881242,000	1904182,000	1941884,000	2035372,000	2178050,000
نفقات الإستثمار	689,657	1135,000	2560,000	2560,000	5623,000	3715,000	4870,000
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	22940,000	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1561999,600**	**1835689,000**	**1951537,000**	**1951537,000**	**2003707,000**	**2101279,000**	**2248860,000**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2020- 2022) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان		إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
البرنامج 1 التجارة الداخلية		1519761,310	1777897,194	1834750,000	1843201,200	1953482,000	2091822,000
البرنامج 2 التجارة الخارجية	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	34762,634	50323,718	108014,000	148919,200	135270,000	142250,000
	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	36102,634	52224,718	110214,000	151419,200	138070,000	145150,000
البرنامج 9 القيادة والمساندة		7475,656	7896,509	8773,000	11586,600	12527,000	14788,000
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		1561999,600	1835689,000	1951537,000	2003707,000	2101279,000	2248860,000

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

برنامج التجارة الداخلية

رئيس البرنامج

"السيدة كريمة الهمامي" المديرة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات

تولت مهامها إبتداءا من تاريخ 04 أكتوبر 2018

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- خارطة برنامج التجارة الداخلية

تتكون خارطة برنامج التجارة الداخلية من عدد 25 برنامج فرعي وعدد 28 وحدة عملياتية كالتالي :

- برنامج فرعي مركزي يحتوي على عدد 4 وحدات عملياتية،
- عدد 24 برنامج فرعي جهوي ويحتوي كل برنامج فرعي على عدد 1 وحدة عملياتية.
- عدد 06 فاعلين عموميين.

البرنامج الفرعي المركزي تجارة داخلية

الوحدات العملياتية

الوحدة العملياتية 1	الوحدة العملياتية 2	الوحدة العملياتية 3	الوحدة العملياتية 4
1-الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الإقتصادية 2-الإدارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات 3-وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك التوزيع	1-وحدة دعم المواد الأساسية	1-مجلس المنافسة	1-المعهد الوطني للإستهلاك

24 برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية

البرنامج الفرعي	الوحدات العملياتية
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-2- تونس	الادارة الجهوية للتجارة بتونس
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-3- أريانة	
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-4- بن عروس	الادارة الجهوية للتجارة ببن عروس

برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-5- منوبة	الادارة الجهوية للتجارة بمنوبة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-6- بنزرت	الادارة الجهوية للتجارة ببنزرت
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-7- نابل	الادارة الجهوية للتجارة بنابل
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-8- باجة	الادارة الجهوية للتجارة بباجة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-9- جندوبة	الادارة الجهوية للتجارة بجندوبة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-A- الكاف	الادارة الجهوية للتجارة بالكاف
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-B- زغوان	الادارة الجهوية للتجارة بزغوان
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-C- سليانة	الادارة الجهوية للتجارة بسليانة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-D- القيروان	الادارة الجهوية للتجارة بالقيروان
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-E- القصرين	الادارة الجهوية للتجارة بالقصرين
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-F- قفصة	الادارة الجهوية للتجارة بقفصة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-G- سيدي بوزيد	الادارة الجهوية للتجارة بسيدي بوزيد
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-H- صفاقس	الادارة الجهوية للتجارة بصفاقس
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-I- المهدية	الادارة الجهوية للتجارة بالمهدية
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-J- المنستير	الادارة الجهوية للتجارة بالمنستير
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-K- سوسة	الادارة الجهوية للتجارة بسوسة
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-L- قابس	الادارة الجهوية للتجارة بقابس
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-M- مدنين	الادارة الجهوية للتجارة بمدنين
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-N- تطاوين	الادارة الجهوية للتجارة بتطاوين
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-O- توزر	الادارة الجهوية للتجارة بتوزر
برنامج فرعي جهوي تجارة داخلية 1-P- قبلي	الادارة الجهوية للتجارة بقبلي

الفاعلين العموميين

- الديوان التونسي للتجارة
- شركة أسواق الجملة
- شركة اللحوم
- شركة معرض نابل
- شركة أسواق الإنتاج بالوسط
- الوكالة الوطنية للمترولوجيا

- إستراتيجية برنامج التجارة الداخلية

ترتكز إستراتيجية مهمة التجارة بخصوص برنامج التجارة الداخلية خاصة في :

- **ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك يـ :**

- إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة وضمان الوفرة وإستقرار الأسعار وإعتماد سياسة أسعار ترتكز على تحفيز الإنتاج الوطني وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملائمتها مع الواقع،
- مواصلة سياسة الدعم مع التحكم وترشيد مستوى النفقات،
- تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة ومواصلة المساهمة في مجابهة التهريب والتجارة الموازية والحد من إنعكاساتها على الاقتصاد الوطني،
- تطوير منظومة حماية المستهلك،

- **دفع النمو وتطوير النسيج التجاري وذلك من خلال توفير الأرضية الملائمة للاستثمار عبر :**

- تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة،
- تطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بمختلف المناطق مع ضمان مصالح التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطورات وتحسين أدائها خاصة من خلال تسهيل النفاذ للتمويلات،
- مزيد توفير الظروف الملائمة لتطوير نظام العقود تحت التسمية الأصلية في القطاع التجاري وفي الخدمات الموجهة للمستهلك،

2-أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يشمل برنامج التجارة الداخلية على هدفين إستراتيجيين و أربعة مؤشرات لقيس الاداء :

الاهداف	مؤشرات قيس الاداء
الهدف 1-1-1 : ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك	**المؤشر 1-1-1-1** : نسبة إنجاز المخزونات التعديلية
	المؤشر 1-1-1-2 : نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية
	المؤشر 1-1-1-3 : أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي
الهدف 1-1-2 : التحكم في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	**المؤشر 1-1-2-1** : الكميات المستهلكة من المواد المدعمة

2-1-1- الهدف 1-1-1 ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك:

يتعلق هذا الهدف بـ :

- متابعة تزويد البلاد من المواد الحساسة نحو ضمان الوفرة وذلك بتعزيز آليات المتابعة والبرمجة المحكمة للمواسم الاستهلاكية وتنويع العرض بالإعتماد أساسا على الإنتاج الوطني واللجوء الظرفي إلى التوريد، إلى جانب دعم سياسة المخزونات التعديلية،
- إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وتطوير منظومة حماية المستهلك وذلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الاقتصادية وتواجدها بالسوق،
- إنجاز عدد من البرامج والمشاريع سنويا لإرساء منظومة الاستهلاك المسؤول والمستدام من خلال إعداد خطة اتصالية تتضمن محاور علمية وفنية وقانونية ذات العلاقة بالشأن الاستهلاكي واعتماد التكنولوجيات الحديثة لاستهداف كافة المستهلكين المحتملين وإنجاز اتفاقيات مع منظمات المجتمع المدني وهياكل وطنية ودولية الناشطة والفاعلة في المسائل الاستهلاكية وتمكين المعهد من المهارات الفنية والادارية ذات العلاقة في إطار خطة لبناء القدرات.

جدول عدد1

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر عدد 1-1-1-1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	نسبة	91	84.92	55.8	90	*80	*82	85
لمؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	نسبة	55	53	61.98	60	61	65	68
المؤشر 1-1-1-3 : أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	نسبة	90	140	127.5	93	82.5	92.2	100

*تمت مراجعة النسب نظرا لتراجع نسبة إنجاز المخزونات التعديلية خلال سنة 2018 والتي تعود لتراجع عدد قطيع الأبقار وتفلص مساحات العلفية و إرتفاع أسعار الأعلاف على المستوى المحلي وبذلك نقص في إنتاج الحليب ونقص مياه الري مما أثر على تكوين مخزون من البطاطا .

2-1-2- الهدف 1-1-2 التحكم في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه:

بالتوازي مع مواصلة سياسة دعم السلع الإستهلاكية الأساسية، سيتم التركيز على التحكم وترشيد مستوى نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك، بصفة نسبية من خلال التحكم في الكميات السنوية المستعملة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

جدول عدد2:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشرعدد 1-1-2-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:								
- كميات الفرينة المدعمة	م ق	6.47	6.6	6.47	6.5	6.5	6.5	6.5
- كميات الزيت النباتي المدعم	أ طن	165	164.65	162.354	165	165	165	165

2-2- تقديم أنشطة برنامج التجارة الداخلية :

جدول عدد3:

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج التجارة الداخلية

الاهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
الهدف 1.1.1: تأمين انتظامية التزويد والمساهمة في التحكم في الأسعار وحسن سير المعاملات	المؤشر 1.1.1.1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	%80	– إستشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة – توفير المخزونات الإستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة – ضبط برنامج دفع التّصدير واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء		
	المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة الإقتصادية	%61	– تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية – الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة – توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية – تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب – تعزيز الامكانيات البشرية عبر إعادة التوظيف – تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة وحول متطلبات السلامة في المنتوجات لفائدة الادارات الجهوية للتجارة بمركز التكوين بالوزارة – تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف – متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة – إعداد أدلة إجراءات قطاعية لتوحيد إجراءات المراقبة	– إقتناء معدات إضافية لمراقبة الجودة – التحاليل المخبرية – دراسة جدوى إنجاز القسط الثاني من البرنامج الوطني لتاهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري (دراسة جديدة) – إنجاز دراسة حول تحيين المخطط التوجيهي لتركيز المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة (دراسة متواصلة)	30 ألف دينار 170 ألف دينار 200 ألف دينار 171 ألف دينار
	المؤشر 3.1.1.1: أنشطة البحوث والاعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	%82.5		إجراء بحوث حول الاستهلاك: - إستهلاك اللحوم - إستهلاك الخبز - مستوى إرتحال الدهون من الاواني إلى المستحضرات	15 ألف دينار 15 ألف دينار 25 ألف دينار

				الغذائية دراسة حول واقع القدرة الشرائية في تونس	70 ألف دينار
الهدف 2.1.1: التحكم في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	المؤشر 1.2.1.1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة	6.5 م ق (فرينة) 165 طن (زيت نباتي)	- مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر: ✓ تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي"PS" المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة ✓ تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني ✓ تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chaudsمن صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعي PS-7، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS – منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية ✓ الانطلاق في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية الذي يهدف إلى تعويض نظام دعم الأسعار بنظام دعم المداخيل. وقد تم إحداث لجنة وطنية لتركيز الإصلاح انبثقت عنها فرق عمل تعنى بـ: ✓ تحديد المستفيدين وضبط معايير اختيارهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشرة ✓ تحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وتركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها ✓ ضبط آلية صرف المنح ودوريتها		

3- نـفـقـات برنـامج التجارة الداخلية :

3-1- <u>ميزانية برنـامج التجارة الداخلية :</u>

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التجارة الداخلية 1843201,200 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

- **نفقات التأجير** : 30608,000 ألف دينار،
- **نفقات التسيير** : 4303,000 ألف دينار،
- **نفقات التدخلات** : 1807424,200 ألف دينار،
- **نفقات الاستثمار** : 866,000 ألف دينار.

ويمثل برنامج التجارة الداخلية حوالي 92 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة بإعتبار نفقات دعم المواد الاساسية وحوالي 21,3 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية الدولة دون إعتبار نفقات دعم المواد الاساسية والتي تقدر بـ 1800 م د أي حوالي 43201,200 ألف دينار،

هذا وتمثل نفقات تأجير البرنامج نسبة 1,66 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج بإعتبار نفقات الدعم و 70.85 بالمائة دون نفقات الدعم، بينما تمثل نفقات التسيير نسبة 0.23 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج بإعتبار نفقات الدعم و 9,96 بالمائة دون نفقات الدعم ، وتمثل نفقات الاستثمار نسبة 0,05 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج بإعتبار نفقات الدعم و2 بالمائة دون نفقات الدعم، أما بالنسبة لنفقات التدخلات فهي تمثل نسبة 17,19 بالمائة دون إعتبار نفقات الدعم و98,06 بالمائة بإعتبار نفقات الدعم.

جدول عدد1:

ميزانية برنامج التجارة الداخلية حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	21647,531	23582,000	23582,000	30608,000	**7026,000**	**% 29.79**
نفقات التسيير	3406,725	3454,000	3454,000	4303,000	**849,000**	**% 24.58**
نفقات التدخلات	1752740,125	1800449,000	1807444,000	1807424,200	**-19,800**	**% -0.001**
نفقات الاستثمار	101,813	270,000	270,000	866,000	**596,000**	**% 220.7**
نفقات العمليات	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	6995,000	-	-	-	-
المجموع	**1776813,801**	**1834750,000**	**1834750,000**	**1843201,200**	**8451,200**	**% 0.5**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 1

توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

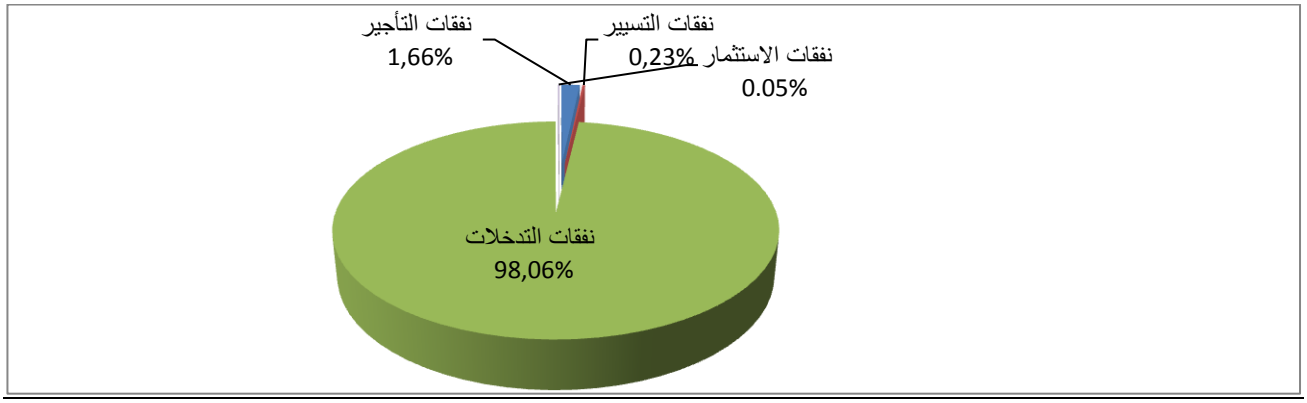

جدول عدد2:

ميزانية برنامج التجارة الداخلية حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1 تجارة داخلية مركزي	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	8529,854	13169,000	16748,000	**3579**	**27,17**
	دعم المواد الاساسية	1750262,410	1800294,600	1800378,000	**83,4**	**0,00%**
	مراقبة وتعديل السير التنافسي للاسواق	1511,588	1602,000	2070,000	**468**	**29,21%**
	التوعية وتنمية ثقافة الاستهلاك	592,188	587,000	703,000	**116**	**19,76%**
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**1760896,040**	**1815652,600**	**1819899,000**	**4526,4**	**0,25%**
البرامج الفرعية الجهوية تجارة داخلية	الأنشطة الجهوية					
ب - ف جهوي 1- 2 تجارة داخلية تونس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1031,647	1158,200	1395,219	**237,019**	**18,91%**
ب - ف جهوي 1- 3 تجارة داخلية أريانة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	862,230	968,000	1169,625	**201,625**	**20,83%**

ب – ف جهوي 1– 4 تجارة داخلية بن عروس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	892,871	1002,400	1187,020	**184,62**	**18,42%**
ب – ف جهوي 1– 5 تجارة داخلية منوبة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	752,937	845,300	1100,470	**255,17**	**30,21%**
ب – ف جهوي 1– 6 تجارة داخلية بنزرت	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	964,486	1082,800	1215,320	**132,52**	**12,24%**
ب – ف جهوي 1– 7 تجارة داخلية نابل	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	906,766	1018,000	1231,593	**213,593**	**20,98%**
ب – ف جهوي 1– 8 تجارة داخلية باجة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	529,986	595,000	743,220	**148,22**	**24,91%**
ب – ف جهوي 1– 9 تجارة داخلية جندوبة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	615,140	690.600	865,858	**175,258**	**25,38%**
ب – ف جهوي 1– A تجارة داخلية الكاف	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	561.429	630.300	825,920	**195,62**	**31,04%**
ب – ف جهوي 1– B تجارة داخلية زغوان	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	321.555	361.000	533,172	**172,172**	**47,69%**
ب – ف جهوي 1– C تجارة داخلية سليانة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	417.308	468.500	603,012	**134,512**	**28,71%**
ب – ف جهوي 1– D تجارة داخلية القيروان	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	661.102	742.200	923,398	**180,198**	**24,28%**
ب – ف جهوي 1– E تجارة داخلية القصرين	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1056.410	1186.000	1488,270	**302,270**	**25,44%**
ب – ف جهوي 1– F تجارة داخلية قفصة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1002.966	1126.600	1264,373	**137,273**	**12,18%**
ب – ف جهوي 1– G تجارة داخلية سيدي بوزيد	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	672.682	755.200	860,920	**105,720**	**14,00%**

ب – ف جهوي 1– H تجارة داخلية صفاقس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	881.113	989.200	1180,25	**191,05**	**19,21%**
ب – ف جهوي 1–I تجارة داخلية المهدية	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	651.571	731.500	931,692	**200,192**	**27,37%**
ب – ف جهوي 1–J تجارة داخلية المنستير	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	539.072	605.200	726,650	**121,45**	**20,07%**
ب – ف جهوي 1– K تجارة داخلية سوسة	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	1091.593	1225.500	1382,421	**156,921**	**12,80%**
ب – ف جهوي 1– L تجارة داخلية قابس	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	608.816	683.500	837,520	**154,02**	**22,53%**
ب – ف جهوي 1– M تجارة داخلية مدنين	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	503.710	565.500	807,707	**241,207**	**42,65%**
ب – ف جهوي 1– N تجارة داخلية تطاوين	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	489.989	560.200	666,920	**106,72**	**19,05%**
ب – ف جهوي 1– O تجارة داخلية توزر	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	609.440	684.200	788,070	**103,87**	**15,18%**
ب – ف جهوي 1– P تجارة داخلية قبلي	تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق	376.335	422.500	595,380	**172,88**	**40,92%**
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة		**17001,154**	**19097,400**	**23302,200**	**4204,8**	**22,02%**
مجموع البرنامج		**1777897,194**	**1834750,750**	**1843201,200**	**8731,200**	**0,48%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2020 حسب البرامج الفرعية

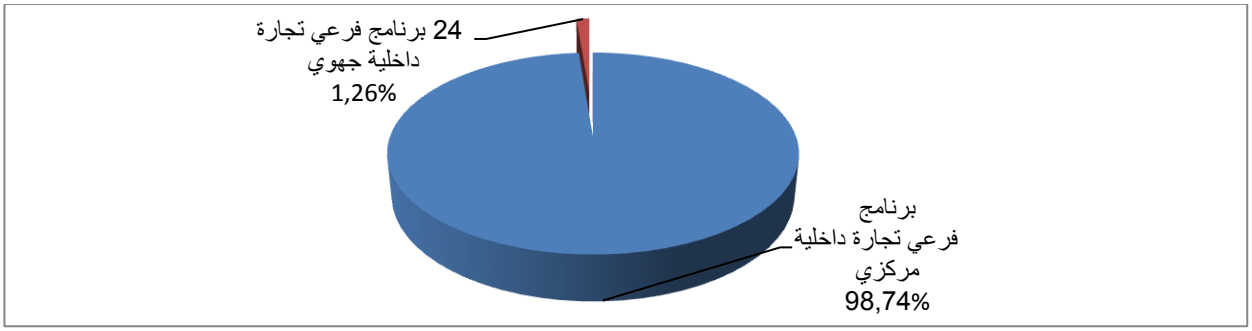

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التجارة الداخلية:

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج التجارة الداخلية

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	21509,885	21647,424	23582,000	23582,000	30608,000	32705,000	34780,000
نفقات التسيير	3507,426	2424,052	3454,000	3454,000	4303,000	5230,000	5960,000
نفقات التدخلات	1494186,318	1752742,325	1800449,000	1807444,000	1807424,200	1914787,000	2050462,000
نفقات الإستثمار	103,179	101,813	7265,000	270,000	866,000	760,000	620,000
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1519306,808	1777897,194	1834750,000	1834750,000	1843201,200	1953482,000	2091822,000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1519306,808	1777897,194	1834750,000	1834750,000	1843201,200	1953482,000	2091822,000

برنامج التجارة الخارجية

رئيس البرنامج

" السيد خالد بن عبد الله " المدير العام للتجارة الخارجية

تولى مهامه إبتداءا من تاريخ 01 جوان 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- خارطة برنامج التجارة الخارجية

تتكون خارطة برنامج التجارة الخارجية من :

- برنامج فرعي مركزي يحتوي على عدد 01 وحدة عملياتية،
- عدد 09 فاعلين عموميين.

البرنامج الفرعي المركزي تجارة خارجية

الوحدات العملياتية

الوحدة العملياتية 1

1-الإدارة العامة للتجارة الخارجية
2-الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري
3-وحدة تنسيق ومتابعة البرنامج الثالث لتنمية الصادرات
4-وحدة التصرف حسب الاهداف لتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وتأهيل قطاع الخدمات
5-وحدة التصرف حسب الاهداف لإنجاز منطقة تجارية ولوجستية بين قردان

الفاعلين العموميين

مركز النهوض بالصادرات	غرفة التجارة والصناعة لتونس	غرفة التجارة والصناعة للشمال الشرقي
غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي	غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي	غرفة التجارة والصناعة للوسط
غرفة التجارة والصناعة لصفاقس	غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي	غرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي

- **إستراتيجية برنامج التجارة الخارجية**

ترتكز إستراتيجية وزارة التجارة في إطار برنامج التجارة الخارجية على مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة والجديدة،

حيث تسعى الوزارة الى :

- تطوير اليات حماية المنتوج الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار الإجراءات الوقائية ومكافحة الدعم المحظور والاغراق والضغط على الميزان التجاري من حيث التقليص من نسبة المواد الاستهلاكية ذات الخصوصية الكمالية وترشيد الواردات في اتجاه الحد الأدنى الممكن،
- تحسين الإحاطة بالصناعيين المحليين من خلال تطوير منظومة الاتصال والتظلم لدى مصالح الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بإقحام نظام الخدمات عن بعد ونقطة اعلام واتصال بالإدارة العامة للتجارة الخارجية إضافة الى احداث خط أخضر على ذمة المتعاملين الاقتصاديين،
- تدعيم الطابع اللامادي للوثائق الإدارية وذلك بتحقيق التعامل اللامادي الكامل مع رخص التجارة الخارجية وبطاقات الاعلام في إطار تيسير إجراءات التجارة الخارجية،
- إعادة هيكلة الإدارة العامة للتجارة الخارجية على ضوء المستجدات الجديدة الطارئة على الساحة العالمية وذلك من خلال بعث هياكل جديدة تعنى بمجاراة نسق هذه المستجدات وفق التوصيات المنبثقة عن الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتصدير،
- إرساء أنظمة يقظة لتتبع ورصد المؤشرات المتعلقة بميدان تدخل الإدارة العامة للتجارة الخارجية (واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا، واردات المواد الاستهلاكية....)،
- تطوير التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتأمين حد أدنى من الانسجام بينها،
- تعزيز العلاقات والشراكات داخل تونس وخارجها بتكثيف المشاركة في المعارض والصالونات والتظاهرات الاستثنائية وتنظيم اللقاءات المهنية المتخصصة،

- المساندة الفنية والمالية للمؤسسات التصديرية من خلال الية صندوق النهوض بالصادرات والية تصدير+ ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات،
- توسيع شبكة التمثيل التجاري ببلدان افريقيا جنوب الصحراء،
- تدعيم إستفادة المرأة من الإمتيازات الموجهة للتصدير و ذلك في إطار مقاربة المساواة **وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع** المضمنة بالفصل 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 بتاريخ 13 فيفري 2019.

يلاحظ في هذا الصدد أن استراتيجية البرنامج تقوم أساسا على التشجيع المستمر للتصدير سواء من خلال محاولة تنويع قاعدة الجهاز التصديري ليشمل أكثر ما يمكن من القطاعات والمؤسسات المحققة لصادرات ذات قيمة مضافة عبر اليات المساندة والمرافقة والدعم أو عبر التخفيف من حدة الارتباط بمنطقة اليورو كوجهة أساسية للصادرات التونسية عبر تدعيم الانخراط في التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومزيد ابرام اتفاقيات للتبادل التجاري الحر بين تونس وبلدان جديدة.

- **<u>الإشكاليات:</u>**

تظل هذه الاستراتيجية محكومة في الأساس بتوفر مجموعة من العناصر أهمها: العوامل اللوجستية المتمثلة أساسا في النقل علاوة على محدودية القدرات التنافسية لأغلب المؤسسات المصدرة والتي هي في الغالب مؤسسات صغرى ومتوسطة.

كما أن التغيير الذي طبع نشاط نسبة كبيرة من المؤسسات التي تحولت من مؤسسات مصنعة الى مؤسسات موردة نتيجة عدم قدرتها على المزاحمة ومنافسة المنتجات الموردة ونتيجة عدم اتخاذ إجراءات ضرورية لحمايتها سابقا أدت الى احتداد عجز الميزان التجاري.

كما يلاحظ في هذا الصدد أن المعايير الأساسية التي يرتكز عليها برنامج التجارة الخارجية هي معايير موضوعية توفر الإحاطة بالمؤسسة بمجرد نشأتها وبقطع النظر عمن أنشأها باعتبارها ترتكز على وجود قانوني ونشاط ومنتوج قابل للترويج ولا تتضمن تمييزا على أساس معين. فالانتفاع بأغلب البرامج أو الأنشطة المدرجة بالبرنامج متاح بمجرد توفر تلك الشروط.

علاوة على ذلك فان الكثير من المشاريع والبرامج التي كان من المؤمل إنجازها أو اقتراحها في إطار هذا البرنامج كالتطبيقات الإعلامية والرقمنة والنفاذ الى قواعد البيانات الوطنية والدولية وقع التخلي عنها اعتبارا لمحدودية التمويلات المسندة للبرنامج.

- **المحاور الاستراتيجية للبرنامج:**

- مزيد تدعيم الصادرات التونسية وتنويعها ،
- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال سواء من خلال تنشيط الاستثمار الداخلي أو استقطاب الاستثمار عبر تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتذليل العوائق غير التعريفية ،
- تعصير الترسانة القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية وفق المعايير الدولية،
- التصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل التي لها النظر،
- الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء المتعلقة ببرنامج التجارة الخارجية :

2-1: تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء للبرنامج :

يتضمن برنامج التجارة الخارجية على هدف استراتيجي و5 مؤشرات لقيس الأداء مبوبة على النحو التالي:

الاهداف	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 2-1-1 : تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	**المؤشر1.1.1.2** : تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية
	المؤشر 2.1.1.2 : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات
	المؤشر 3.1.1.2 : نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال
	المؤشر 4.1.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير +
	المؤشر 5.1.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج

2-1-1- الهدف 2-1-1 تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما : **تطوير المبادلات الخارجية** و**تعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري**،

بالنسبة **لتطوير المبادلات الخارجية** فانه يقصد به تنمية الصادرات والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في كل اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي الى جميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

- **مرجع الهدف:**

- اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 1 جوان 1995 والاتفاقيات المنبثقة عنها.
- اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع : الاتحاد الأوروبي ، منطقة التجارة العربية الكبرى ، تركيا .
- اتفاقية الانضمام للكوميسا.
- القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية.
- القانون عدد 20 لسنة 1973 المؤرخ 14 افريل 1973 المتعلق بإحداث مركز النهوض بالصادرات.
- القانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006 المتعلق بعرف الصناعة والتجارة.
- الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة.
- الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وزارة التجارة.

- **مبررات اعتماد المؤشرات المتعلقة بالهدف:**

يتفرع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري الى 5 أهداف عملية هي على التوالي : توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية، تنويع الصادرات، تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.

❖ **توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية:**

يقصد بها إعطاء المنتوجات التونسية أفضلية تنافسية في إطار النفاذ لأسواق جديدة سواء في إطار صيغ الاعتراف المتبادل أو في إطار معاملة تمييزية مقارنة بالمنتوجات الأخرى المنافسة أو الغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي من شأنها عرقلة دخول هذه المنتجات لتلك الأسواق.

تتم مقاربة هذا الهدف اعتمادا بالأساس على اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع البلدان الأخرى أو الانخراط في تجمعات إقليمية أو دولية ذات صبغة اقتصادية.

❖**تنويع الصادرات:**

المقصود بتنويع الصادرات إعادة هيكلة تركيبة الصادرات على قاعدتي : التخلي عن النمطية التي ميزت طبيعة الصادرات الوطنية منذ عقود والمعتمدة بالأساس على المنتوجات ذات الصبغة الفلاحية على غرار زيت الزيتون والقوارص والتمور ومزيد اقحام المنتوجات المصنعة ذات القيمة المضافة، التخفيف من حدة الارتباط بمنطقة اليورو وتنويع الوجهات والأسواق بما يوفر فرص بديلة للمنتوج التونسي.

❖ **تسهيل إجراءات التجارة الخارجية:**

ينعكس هذا الهدف مباشرة على تحسين التصنيف الائتماني والسيادي في مجالات تحسين مناخ الأعمال والشفافية والحوكمة ويساهم في استقطاب الاستثمار الخارجي وتنمية الاستثمار الداخلي.

جدول عدد1:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-1 تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر1.1.1.2: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	73	81	81.2	82.2	84	86	86
المؤشر 2.1.1.2 نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات								
المؤشر الفرعي 1 تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية) UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	28	26	27	28	32	34	35
المؤشر الفرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	36	35	36	37	37	38	38
المؤشر2-1-1-3: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال	نسبة	10	22	29	37	48	52	55
المؤشر2-1-1-4: نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير +	نسبة	14 (122/17)	14.5 (207/30)	17.3 (307/53)	20 (350/70)	30	50	
المؤشر2-1-1-5: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	نسبة	-----	-----	-----	12.5	50	60	70

2-2- تقديم أنشطة برنامج التجارة الخارجية :

جدول عدد 2 :

الأنشطة والتدخلات لبرنامج التجارة الخارجية

الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي	**تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية**		**84**	-	مساندة لوضع منظومة لمعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية (TTN) (الصفقة الثالثة المتعلقة بالتوطين واقتناء المعدات) وضع وتطوير منظومة التصرف في سندات التجارة الخارجية اقتناء تراخيص Business Objects الدراسة المتعلقة بتأثير اتفاق التبادل الحر والمعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي	**243 ألف دينار (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات) - اعتمادات الدفع لسنة 2020 في حدود 17 ألف دينار ما يعني 20 بالمائة من الاعتمادات المرصودة بوضع منظومة التصرف في سندات التجارة الخارجية حيز الاستغلال –** **16.731 د (10 بالمائة من قيمة الصفقة)** **184ألف د (البرنامج 3 لتنمية الصادرات)** **144 ألف د (البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**
	نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية) UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	**32**	-	تطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة لفائدة مركز النهوض بالصادرات تنظيم المعارض والصالونات بالخارج (22 تظاهرة مبرمجة) الدعم	**2339 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)** **4800 ألف د (ميزانية مركز النهوض بالصادرات)** **100مليون دينار (ميزانية مركز النهوض بالصادرات):** النقل :**55** العمليات الاشهارية والترويجية: **23** الدعم المباشر:**20** الدعم المؤسساتي: **2**
		تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	**37**	-	الدعم المالي للشركات	**18928 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**

	نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال		**48**	- تنقيح الأمر 1744 المتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التصدير والتوريد والهياكل القائمة بها - اعداد ورشات مع القطاع الخاص لتحسين نسق التقدم في تنفيذ الاتفاق الدولي حول تسهيل التجارة الخارجية	**-**	**-**
	نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير +		**30**	تنظيم ملتقيات وندوات وأيام مفتوحة لتحسيس النساء بأهمية الانتفاع ببرنامج تصدير +		**-**
	نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج		**50**	-تنظيم ملتقيات وندوات وأيام مفتوحة لتحسيس النساء بأهمية المشاركة في التظاهرات والمعارض - تخصيص أجنحة نموذجية خاصة بصاحبات المؤسسات		**-**

3- نـفـقـات برنـامـج التجارة الخارجية:

3-1- ميزانية برنامج التجارة الخارجية :

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التجارة الخارجية 148919,200 ألف دينار وتتوزع كما يلي:

- **نفقات التأجير** : 10855,000 ألف دينار،
- **نفقات التسيير** : 2111,000 ألف دينار،
- **نفقات التدخلات** : 134376,200 ألف دينار،
- **نفقات الاستثمار** : 1577,000 ألف دينار،

ويمثل برنامج التجارة الخارجية حوالي 7,4 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية مهمة التجارة بإعتبار نفقات دعم المواد الاساسية وحوالي 73,1 بالمائة من إجمالي تقديرات مشروع ميزانية الدولة دون إعتبار نفقات دعم المواد الاساسية والتي تقدر بـ 1800 م د ،

هذا وتمثل نفقات تأجير البرنامج نسبة 7,3 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج ، بينما تمثل نفقات التسيير نسبة 1,06 بالمائة ونفقات الاستثمار نسبة 1,1 بالمائة ونفقات التدخلات نسبة 90,2 بالمائة.

جدول عدد2:

ميزانية برنامج التجارة الخارجية حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	9077,236	9057,000	9057,000	10855,000	**1798,000**	**% 19.85**
نفقات التسيير	1926,704	1782,000	1782,000	2111,000	**329,000**	**% 18.46**
نفقات التدخلات	39319,778	80730,000	96175,000	134376,200	**38201,200**	**% 39.72**
نفقات الاستثمار	-	16445,000	1000,000	1577,000	**577,000**	**% 57,7**
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-	-
المجموع	**50323,718**	**108014,000**	**108014,000**	**148919,200**	**40905,200**	**% 37.87**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 1

توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

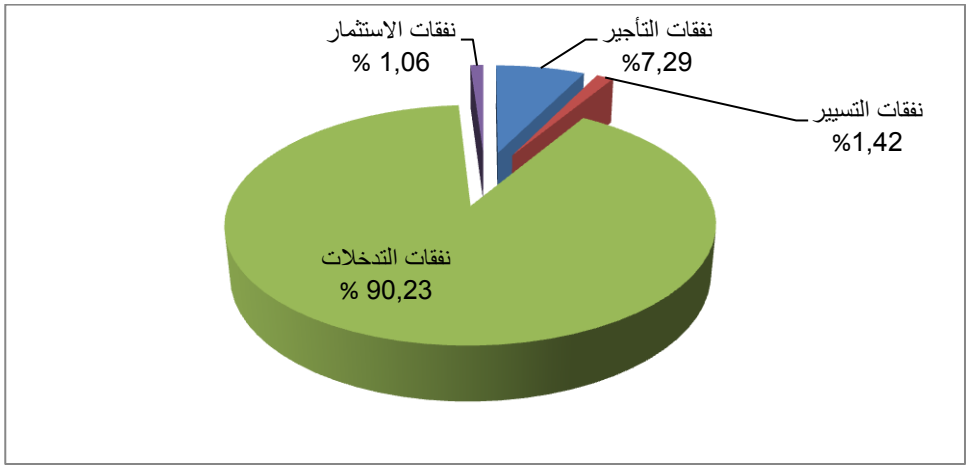

جدول عدد3:

ميزانية برنامج التجارة الخارجية حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**					
برنامج فرعي 1 تجارة خارجية	**التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية**	**3404,798**	4335,000	10829,200	**6494,200**	**% 149,8**
	دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان تشجيع التصدير التونسي	**46918,920**	103679,000	138090,000	**34411,000**	**% 33,19**
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**50323,718**	108014,000	148919,200	**40905,200**	**% 37,87**
مجموع البرنامج		**50323,718**	**108014,000**	**148919,200**	**40905,200**	**% 37,87**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2020 حسب الانشطة

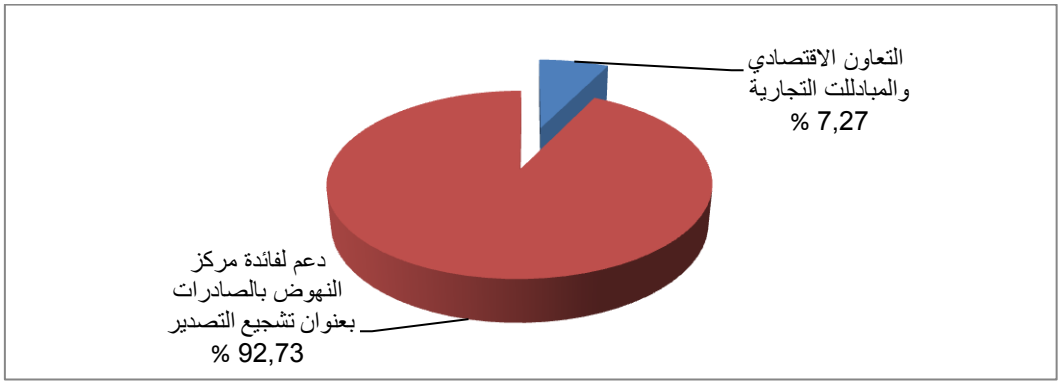

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التجارة الخارجية

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج التجارة الخارجية

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	8672,508	9077,236	9057,000	9057,000	10855,000	11680,000	12800,000
نفقات التسيير	1832,152	1926,704	1782,000	1782,000	2111,000	2590,000	2950,000
نفقات التدخلات	24254,974	39319,778	80730,000	96175,000	134376,200	121000,000	126500,000
نفقات الإستثمار	–	–	1000,000	1000,000	1577,000	–	–
نفقات العمليات المالية	–	–	–	-	–	-	–
بقية النفقات	–	–	–	-	–	-	–
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**34762,634**	**50323,718**	**108014,000**	**10814,000**	**148919,200**	**135270,000**	**142250,000**

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج

"السيد الحبيب الجلاصي " المدير العام للمصالح المشتركة

تولى مهامه إبتداءا من تاريخ 13 ماي 2019

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- خارطة برنامج القيادة والمساندة:

تتكون خارطة برنامج القيادة والمساندة من برنامج فرعي مركزي يحتوي على عدد 03 وحدات عملياتية:

البرنامج الفرعي المركزي القيادة والمساندة

الوحدات العملياتية

الوحدة العملياتية 1
(القيادة)
1-الديوان ومكاتبه
2- التفقدية العامة
3- وحدة التصرف حسب الاهداف لانجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

الوحدة العملياتية 2
(اللوجستيك)
1-الإدارة العامة للمصالح المشتركة

الوحدة العملياتية 3
(التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي)
1-إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي

- **إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة**

يعتبر برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإدارية المنتمية إليه برنامجا أفقيا يهدف إلى دعم بقية البرامج الخاصة بالوزارة وذلك من خلال توفير الوسائل المادية والخدمات الضرورية وتنمية الموارد البشرية بإعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتحسين جودة خدماتها.

وتتمثل إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة خاصة في:

- التحسين من مستوى النظام المعلوماتي و التجهيزات الإعلامية ،
- تطبيق سياسة الدولة في ترشيد إستهلاك الطاقة وحسن التصرف في وسائل النقل،
- تأهيل الموارد البشرية ودعم التكوين والرسكلة،
- دعم أساليب الإشراف على المؤسسات العمومية عبر متابعة مشاريع القطاعات من خلال المساهمة في إعداد وتنفيذ عقود البرامج،
- تنفيذ مهمات التفقد لأوجه التصرف ومتابعة تقارير الرقابة الصادرة عن هيئات الرقابة الأخرى،
- السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد .
- تسهيل إندماج النسيج الاقتصادي الوطني في االإقتصاد الرقمي من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.
- تطوير وتعصير القطاع التجاري بتونس سواء على مستوى التجارة الداخلية أو على مستوى التجارة الخارجية.

ورغم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية لبرنامج القيادة والمساندة فإن هذا العامل لا يمكن أن يحول دون البلوغ إلى الأهداف المرسومة في إطار الإستراتيجية العامة للبرنامج.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء المتعلقة ببرنامج القيادة والمساندة :

2-1: تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء للبرنامج :

يشتمل برنامج القيادة والمساندة على 5 أهداف أساسية و8 مؤشرات لقيس الأداء :

الاهداف	مؤشرات قيس أداء الهدف	
الهدف 1.1.9: تطوير مؤهلات الموظفين	المؤشر 1.1.1.9: نسبة المنتفعين بالتكوين	يساهم هذا الهدف في إيجاد الآليات الكفيلة بالرفع من مؤهلات الأعوان المنتمين إلى كافة البرامج بالوزارة وبالتالي المساهمة بصفة غير مباشرة في تحقيق أهدافها من خلال تنمية قدرات الأعوان طبقا لحاجيات هذه البرامج من الكفاءات لتحقيق نسبة نجاح عالية في تنفيذ استراتيجياتها وذلك مع الحرص على تشريك العنصر النسائي في المواضيع ذات العلاقة بالأعمال الميدانية.
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد المالية	المؤشر 1.2.1.9: معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	يرتبط هذا الهدف بمدى نجاعة البرامج في تنفيذ الإستراتيجيات المتعهدة بها.
الهدف 3.1.9: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية	المؤشر 1.3.1.9: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية المؤشر 2.3.1.9: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	يرتبط هذا الهدف بمدى نجاعة البرامج في تنفيذ الإستراتيجيات المتعهدة بها.
الهدف 4.1.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن	المؤشر 1.4.1.9: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال	
الهدف 1.9. 5: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	المؤشر 1.5.1.9: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية المؤشر 2.5.1.9: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	يعتبر نشاط التجارة الإلكترونية نشاطا أفقيا والذي يشمل التجارة الداخلية والخارجية معا حيث ان تطوير مناخ التجارة الإلكترونية يتداخل بصفة مباشرة مع أنشطة برنامج التجارة الداخلية وأنشطة برنامج التجارة الخارجية من خلال توفير الدعم الفني واللوجستي اللازم

2-1-1- الهدف9-1-1: تطوير مؤهلات الموظفين

يساهم هذا الهدف في إيجاد الآليات الكفيلة بالرفع من مؤهلات الأعوان المنتمين إلى كافة البرامج بالوزارة وبالتالي المساهمة بصفة غير مباشرة في تحقيق أهدافها من خلال تنمية قدرات الأعوان طبقا لحاجيات هذه البرامج من الكفاءات لتحقيق نسبة نجاح عالية في تنفيذ استراتيجياتها وذلك مع الحرص على تشريك العنصر النسائي في المواضيع ذات العلاقة بالأعمال الميدانية،

الجدول عدد1:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-1: تطوير مؤهلات الموظفين

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 1.1.1.9 : نسبة المنتفعين بالتكوين	%	50	47	55	60	65	70	75

2-1-2- الهدف 9-1-2 : تحسين التصرف في الموارد المالية

تقديم الهدف: يساهم هذا الهـــدف في تحسين وترشيد التصرف في التجهيزات والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمزيد التحكم فيها وذلك ضمانا لديمومة الميزانية الموضوعة على ذمة البرنامج:

مبررات إعتماد المؤشر : نظرا لطبيعة المهام المناطة بعهدة الوزارة وخاصة في مايتعلق بتطبيق سياسة الدولة في مجال التحكم في الأسعار فإن التدخل الأساسي للوزارة يعتمد على العمل الميداني ومايقتضيه من دعائم لوجستية وخاصة في جانب استهلاك الوقود. لذا، تم اعتماد معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة كمؤشر فاعلية للهدف المرسوم (تحسين التصرف في الموارد المالية).

الجدول عدد2:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-2: تحسين التصرف في الموارد المالية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 9-1-2-1 معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	لتر / 011كلم	8.3	8.28	8.95	7.8	7.7	7.6	7.5

2-1-3- الهدف 9-1-3 : دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية

تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار تدعيم الوزارة بنظام معلوماتي يتماشى والحاجيات الحقيقية والمتأكدة لمختلف البرامج من وسائل عمل ولوحات قيادة تساهم بصفة مباشرة في عملية

اتخاذ القرار وذلك في إطار العمل على الاندماج في منظومة تصرف عصرية تتحكم في المخاطر من ناحية وتحقق الأهداف من ناحية أخرى.

مبررات إعتماد المؤشرات: لا يزال النظام المعلوماتي صلب الوزارة يشتكي من عدة نقائص حيث أن إمتلاك إطار أو دعامة متكاملة ومتجانسة لنظام معلوماتي أصبح طلب ملح بالنظر إلى حجم الإعتمادات التي يتم التصرف فيها سنويا خاصة في مجال نفقات دعم المواد الأساسية (الجزء الأكبر من ميزانية الوزارة) والتصرف في نظام الرخص للتجارة الخارجية والمراقبة الفنية عند التوريد ... وهذه الأخيرة تشتكي من عدة نقائص هيكلية و تشريعية ، لذا فإنه من الضروري تطوير البنية التحتية لنظام المعلومات من خلال توفير التجهيزات اللازمة والتطبيقات والتكنولوجيات الملائمة لها.

الجدول عدد 3:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-3: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 4-1-3-1 تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	%	51.1	57	52.2	75.2	86.8	92	
المؤشر 4-1-3-2 التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	%	25	20	26.7	55	65	70	

4-1-2- الهدف 9-1-4 : تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن

تقديم الهدف: إن تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وحسن تطبيقها على أرض الواقع أصبح مطلبا ملحا بهدف الاستجابة إلى التحديات المطروحة على الإدارة التونسية بصفة عامة خاصة في مدى مساهمة هذه الأخيرة في عملية الإقلاع الاقتصادي. وبالتالي فإن وزارة التجارة من أولوياتها السهر على الاستجابة لحاجيات المواطنين بانتظام وعلى قدم المساواة ضمانا لحقوق الأفراد والجماعات.

مبررات إعتماد المؤشرات: تم في هذا الصدد اعتماد مؤشر يعكس مدى تقدم الإدارة في تحقيق الهدف المذكور باعتبار وأن مجال الإصلاح الإداري يتطلب تخطيط معين يعتمد على منهجية المراحل وذلك حسب خصوصية المرفق العام، على أن يتم في مرحلة معينة (يفترض في ذلك

عند تركيز تطبيقات الكترونية تماشيا مع تطور الإدارة الإلكترونية) إدراج مؤشرات تعتمد على آلية سبر الآراء تعكس مدى رضاء المتعاملين المباشرين مع الإدارة.

الجدول عدد4:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف9-1-4: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 9-1-4-1 نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال	%	20	30	50	70	80	100	-

2-1-5- الهدف 9-1-5 : تطوير نشاط التجارة الالكترونية

تقديم الهدف : تعمل الوزارة على تأطير وتطوير نشاط التجارة الداخلية والخارجية من خلال توجيه العديد من القطاعات إلى مجال التجارة الإلكترونية باعتبار إسهامها في تطوير القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة. لذا، لا بد من العمل على تطوير توفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية مع تذليل التحديات والعقبات للحاق بركب الاقتصاد اللاحدودي العالمي.

مبررات إعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: لتحقيق الهدف المتعلق بتطوير نشاط التجارة الإلكترونية تعمل الوزارة على إنجاز جملة من المشاريع والبرامج منها بالأساس نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية، متابعة تطوّر التجارة الإلكترونية من خلال جمع إحصائيات الدفع الإلكتروني، تنظيم نشاط التجارة الإلكترونية في تونس ، تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر التجارة الإلكترونية والمنصات التجارية الإلكترونية...وبالتالي فإن حجم المواقع الإلكترونية التي تعنى بالنشاط التجاري وكذلك حجم تدفق المعاملات المالية من خلال هذه المواقع هما مؤشران هامان يمكنان من تقييم التطور التجاري عبر المنصات الإلكترونية.

الجدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 9-1-5: تطوير نشاط التجارة الالكترونية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 4-1-5-1 نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	%	26	18	16.5	30	50	60	70
المؤشر 4-1-5-2 نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	%	24	19	35	40	50	60	70

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

الجدول عدد 6 :

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020
الهدف 9.1.1: تطوير مؤهلات الموظفين	**المؤشر 9.1.1.1:** نسبة المنتفعين بالتكوين	**% 65**	*تنويع مواضيع الدورات التكوينية بما يتماشى مع العديد من الاختصاصات والمؤهلات.	*إبرام اتفاقيات تكوين متوسطة المدى بأثمان تفاضلية والتي من شأنها أن تقلص في الكلفة.	8 أد
الهدف 9.1.2: تحسين التصرف في الموارد المالية	**المؤشر 9.1.2.1:** معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**%7.7**	*ترشيد استعمال سيارات المصلحة والتوجه نحو استغلال سيارات ذات معدل الاستهلاك المنخفض. * تفعيل دور المكلف بالمتابعة والتعهد لوسائل النقل على مستوى كل إدارة باعتماد منظومة إعلامية عند الاقتضاء.		
الهدف 9.1.3: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية	**المؤشر 9.1.3.1:** تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	**%86.8**		*مواصلة تدعيم الرصيد من التجهيزات الإعلامية عن طريق الشراءات العمومية.	150 أد
	المؤشر 9.1.3.2: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	**%65**	*انجاز وتطوير بعض التطبيقات الإعلامية الأكيدة والتي لا تتطلب تدخلات معقدة وخبرات عالية من خلال الوسائل الذاتية.	*تركيز مركز بيانات مع إطلاق طلبات عروض لتركيز منظومات إعلامية ذات قيمة مضافة عالية تعنى بنشاط التجارة الداخلية والخارجية.	

الهدف 4.1.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن	**المؤشر 1.4.1.9:** نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال	**%70**	*إدراج المواضيع المتصلة بقواعد الاستقبال ضمن البرنامج السنوي للتكوين.		
الهدف 1.9. 5: تطوير نشاط التجارة الالكترونية	**المؤشر 1.5.1.9:** نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	**%50**	*تشريك أعوان إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي في إطار دورات تكوينية داخلية للإطلاع على النصوص القانونية والإجراءات الترتيبية المتصلة بالتجارة كقانون المنافسة والأسعار والنصوص ذات الصلة بالتجارة الخارجية وغيرها... * تحيين الاستبيان المتعلّق بسلوك المستهلك التونسي على الخطّ المنجز في أكتوبر 2012 في إطار التعاون الدولي.		
	المؤشر 2.5.1.9: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	**%50**	*التعريف بمزايا التجارة الإلكترونية عبر مطبوعات في الغرض مع تقديم إجراءات مبسطة للولوج إلى الفضاءات الافتراضية للتجارة الإلكترونية.		

3- نـفـقـات برنامج القيادة والمساندة :

3-1- <u>ميزانية برنامج القيادة والمساندة :</u>

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 في حدود 11586,600 ألف دينار مقابل 8773,000 ألف دينار سنة 2019 وتتوزع كما يلي:

- نفقات التأجير : 6237,000 ألف دينار أي بنسبة 53,82 بالمائة من جملة نفقات البرنامج،
- نفقات التسيير : 2086,000 ألف دينار أي بنسبة 18 بالمائة من نفقات البرنامج،
- نفقات التدخلات : 83,600 ألف دينار أي بنسبة 0,73 بالمائة من نفقات البرنامج،
- نفقات الاستثمار : 3180,000 ألف دينار أي بنسبة 27,45 بالمائة من نفقات البرنامج.

الجدول عدد1:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	4609,875	5231,000	5231,000	6237,000	**1006,000**	**% 19.23**
نفقات التسيير	1740,173	1689,000	1689,000	2086,000	**397,000**	**% 23.5**
نفقات التدخلات	85,400	563,000	563,000	83,600	**-479,400**	**% -85.15**
نفقات الاستثمار	1033,125	1290,000	1290,000	3180,000	**1890,000**	**% 146.5**
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–	–
بقية النفقات	–	–	–	–	–	–
المجموع	**7468,573**	**8773,000**	**8773,000**	**11586,600**	**2813,600**	**% 32.1**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 1

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

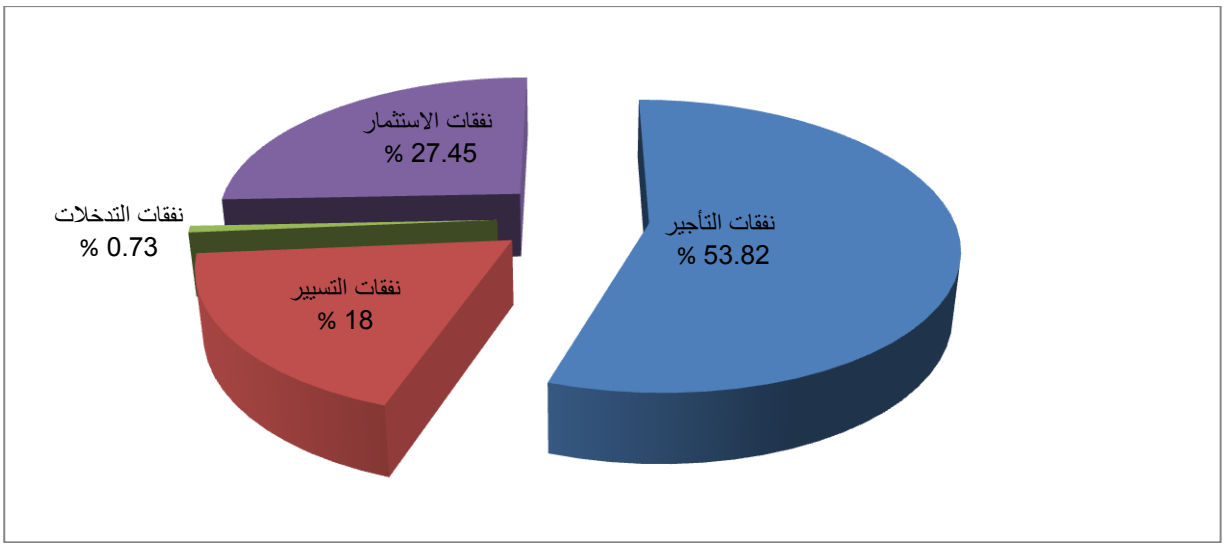

الجدول عدد2:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
البرامج الفرعية المركزية	**الأنشطة المركزية**					
برنامج فرعي 1 مركزي قيادة ومساندة	القيادة	2419,004	2792,000	3174,000	382,000	%13.68
	اللوجستيك	4808,767	5704,000	8094,000	2390,000	% 41.9
	التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي	240,802	277,000	318,600	6600	% 2.38
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		7468,573	8773,000	11586,600	2813,600	% 32
مجموع البرنامج		**7468,573**	**8773,000**	**11586,600**	**2813,600**	**% 32**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب الانشطة

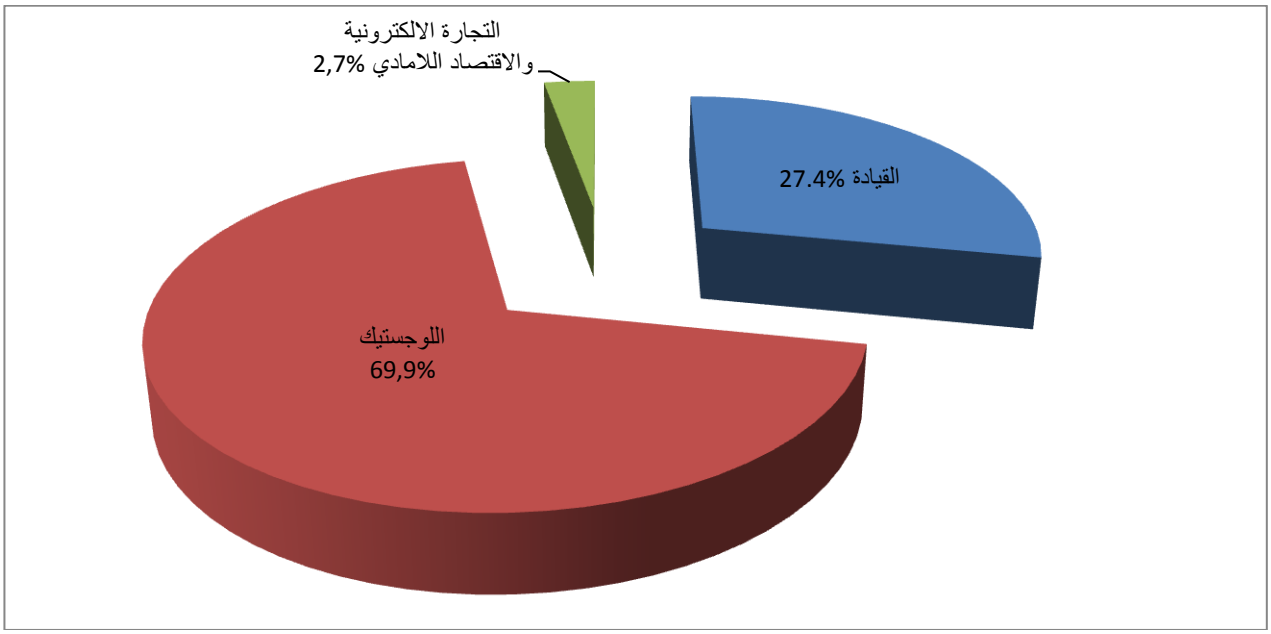

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة والمساندة :

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	4850,790	4609,875	5231,000	5231,000	6237,000	6,772,000	7120,000
نفقات التسيير	1775,388	1740,173	1689,000	1689,400	2086,000	2715,000	3330,000
نفقات التدخلات	263,000	85,400	563,000	563,000	83,600	85,000	88,000
نفقات الإستثمار	586,478	1033,125	1290,000	1040,000	3180,000	2955,000	4250,000
نفقات العمليات المالية	–	–	–	–	–	–	–
بقية النفقات	–	–	–	–	–	–	–
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**7475,656**	**7468,573**	**8773,000**	**8773,000**	**11586,600**	**12527,000**	**14788,000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**7475,656**	**7468,573**	**8773,000**	**8773,000**	**11586,600**	**12527,000**	**14788,000**

الملاحق

1
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التجارة الداخلية

بطاقة مؤشر عدد1

رمز المؤشر : 1 /1/ 1 / 1
تسمية المؤشر: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية.
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الداخلية.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الداخلية.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تأمين انتظامية التزويد والمساهمة في التحكم في الأسعار وحسن سير المعاملات.
4. **تعريف المؤشر:** الكميات التي يتم خزنها في فترات وفرة الإنتاج قصد مجابهة الحاجيات الإضافية خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى وخلال فجوات الإنتاج.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. **التفريعات حسب البرنامج الفرعية:** (الإدارات الجهوية للتجارة – المجامع المهنية).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: الكميات المنجزة/ برنامج الخزن.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** الكميات المنجزة، برنامج الخزن.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:** التقارير المنجزة، برنامج الخزن.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المجامع المهنية المشتركة.
6. **تاريخ توفّر المؤشر**: غير ثابت بإعتبار تعلّق المعطيات الخاصّة بالإنتاج الوطني بمنتوجات موسمية وبنوعية المنتوج.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 85 % سنة 2022.
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية** : 85 % سنة 2022.
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مديرة التجارة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
الكميات المنجزة / برنامج الخزن	%	91	84,92	55.8	90	80	82	85

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: من خلال تحليل الإنجازات ونتائج المؤشر يتم تقييم وضعية المخزونات ومدى مساهمتها في ضمان إنتظامية السوق خلال المواسم الإستهلاكية الكبرى وفترات تقاطع الفصول.

- تم تحيين تقديرات مؤشر نسبة إنجاز المخزونات التعديلية لسنوات 2020-2021-2022 على ضوء نتائج سنة 2018 حيث لم تبلغ الإنجازات القيمة المستهدفة للمؤشر التقديرات المبرمجة (55.8 %) ويعود ذلك إلى تسجيل تراجعا في مستوى إنتاج بعض المواد الفلاحية (حليب،بطاطا بيض،منتجات الدواجن).

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

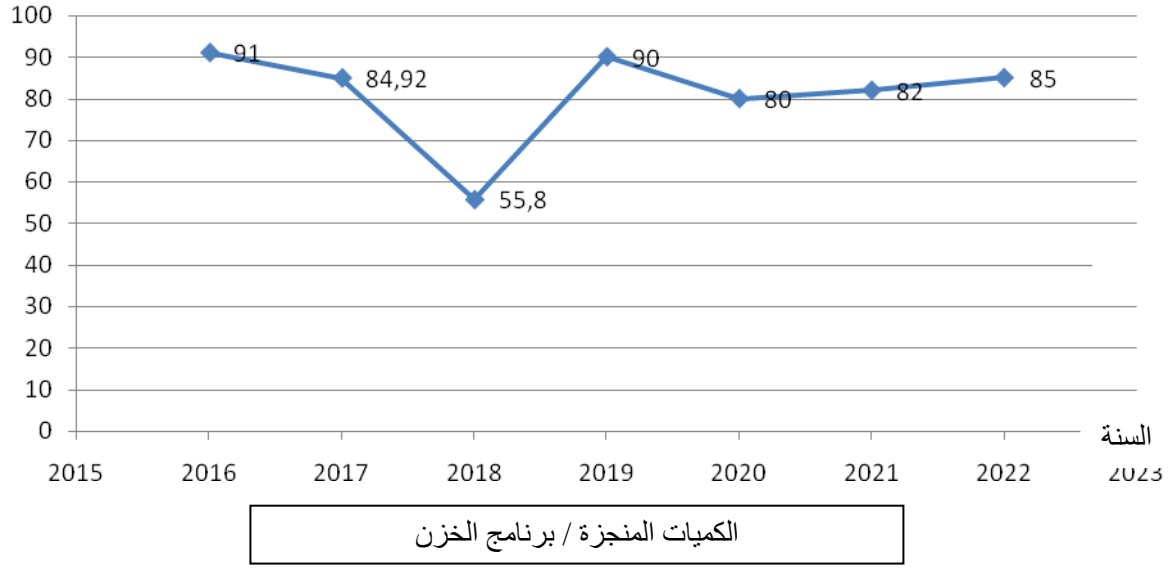

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	% 85	%85	%80	– إستشراف وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة. – توفير المخزونات الإستراتيجية والتّعديليّة الضّروريّة لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكيّة – ضبط برنامج دفع التّصدير واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء	–	–

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر : من أهم النقائص إرتباط تكوين المخزونات بوضعية (وفرة/ نقص) الإنتاج.

بطـاقة مؤشر عدد 2

رمز المؤشر : 2/1/1/1
تسمية المؤشر: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : التجارة الداخلية.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**: التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تأمين انتظامية التزويد والمساهمة في التحكم في الأسعار وحسن سير المعاملات
4. **تعريف المؤشر**: متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية و التحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في بالسوق و ضمان جودة المنتوجات الاستهلاكية ..
5. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط .
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. **التفريعات** (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) : الادارات الجهوية للتجارة و الادارت المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تجميع الزيارات الميدانية ومقارنتها بعدد المتدخلين بالسوق
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الزيارات الميدانية /عدد المتدخلين الاقتصاديين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير النشاط / تطور عدد المتدخلين حسب القطاعات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية) والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.
6. تاريخ توفّر المؤشر : سنوي .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 68 بالمائة سنة 2022،
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 68 بالمائة.
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد زهير بوزيان كاهية مدير بادارة الابحاث الاقتصادية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات)والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	النسبة	55%	53%	%61.98	60%	61%	65%	%68

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ضعف الإمكانيات المادية والبشرية – الظروف الأمنية – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية - تطور الأسعار العالمية – ارتباط أعمال المراقبة بعدة سلط رقابية (ديوانة – امن صحة ....)

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

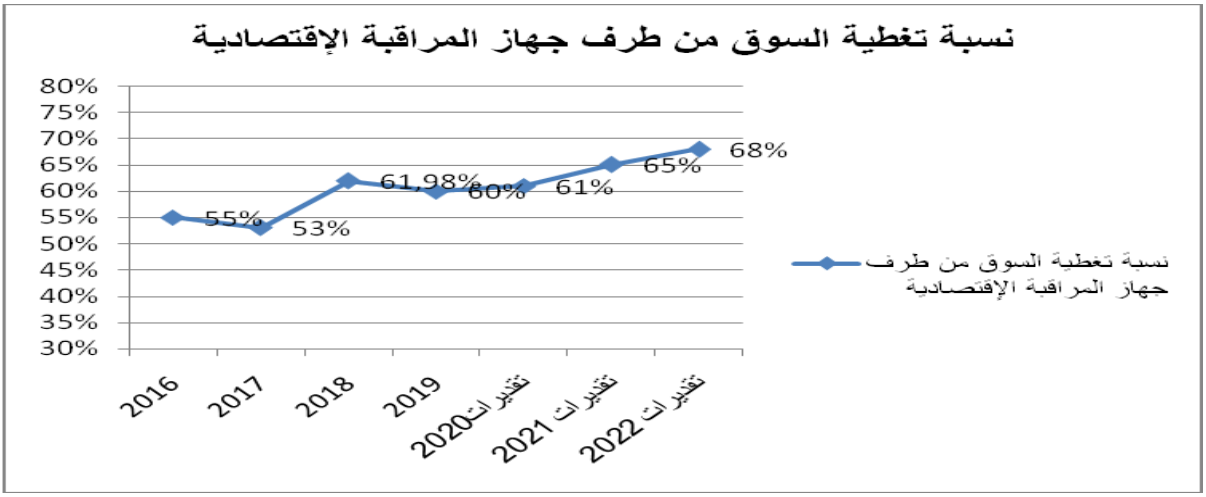

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الانشطة	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	68 % سنة 2022	68 % سنة 2022	% 61	– تكثيف الحملات الوطنية والاقليمية والمحلية – الرفع من مدة تواجد أعوان المراقبة بالسوق وتحديدها بفترة زمنية مسبقة صلب الأذون بمهمة – توسيع مجالات العمل الرقابي إلى القطاعات الخدماتية – تكثيف المراقبة على المواقع الالكترونية والواب – تعزيز الامكانيات	– إقتناء معدات إضافية لمراقبة الجودة – التحاليل المخبرية – دراسة جدوى إنجاز القسط الثاني من البرنامج الوطني لتاهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري (دراسة جديدة) – إنجاز دراسة حول تحيين المخطط التوجيهي لتركيز المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة	30 ألف دينار 170 ألف دينار 200 ألف دينار

				البشرية عبر إعادة التوظيف – تنظيم دورات تكوينية حول المنافسة لفائدة شبكة المنافسة بمركز التكوين بالوزارة – تعزيز الجهاز المكلف بالبحث في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة في إطار إعادة التوظيف – متابعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة	(دراسة متواصلة)	171 ألف دينار

5.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر : نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشرة مقاربة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

بطـاقة مؤشر عدد 3

رمز المؤشر: 3/1/1/1

تسمية المؤشر: مؤشر أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي
إنجاز عدد من البرامج والمشاريع سنويا لإرساء منظومة الإستهلاك المسؤول والمستدام من خلال إعداد خطة اتصالية تتضمن محاور علمية وفنية وقانونية ذات العلاقة بالشأن الاستهلاكي واعتماد التكنولوجيات الحديثة لاستهداف كافة المستهلكين المحتملين وإنجاز اتفاقيات مع منظمات المجتمع المدني وهياكل وطنية ودولية الناشطة والفاعلة في المسائل الاستهلاكية وتمكين المعهد من المهارات الفنية والإدارية ذات العلاقة في إطار خطة لبناء القدرات.

تاريخ تحيين المؤشر: 18 سبتمبر 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج التجارة الداخلية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تأمين انتظامية التزويد والمساهمة في التحكم في الأسعار وحسن سير المعاملات
4. **تعريف المؤشر: مؤشر أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي**
5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): مركزي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** معدل ترجيحي لمؤشرات تقدم انجاز الانشطة المحورية للمعهد: (I = 0.5*A1 + 0.2*A2 + 0.2*A3 + 0.1*A4)
   A1: الندوات والملتقيات وورش العمل
   A2: إختبار وتحاليل مقارنة
   A3:البحوث
   A4: الدراسات
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية %
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- حصة الانشطة المحورية للمعهد من ضمن مجمل الانشطة (تعتمد كمثقلات **Pondérations**)،
- نسب تقدم انجاز الدراسات والبحوث، التحاليل وتحاليل واختبارات المقارنة، الندوات والتظاهرات، وذلك باحتساب المنجز من المبرمج.

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستماره، استبيان...):** تقارير متابعة الانشطة المحورية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير تقييم النشاط.
6. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1] (Valeur cible de l'indicateur):** 100% على الأقل.
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** 100%
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد الزبير رابح

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
مؤشر أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	%	90	140	127,5	93,0	82,5	92,2	100,0

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- فاق المؤشر قيمة 100% خلال سنتي 2017 و 2018 باعتبار إنجاز أنشطة غير مبرمجة سابقا، تتعلق بتنظيم ورشات عمل وتوعية وعرض نتائج العمليات المنجزة في إطار التعاون مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) والمركز العربي لدراسة السياسات بتونس (CAREP).
- لم يتم بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر خلال بقية السنوات ولحساب التقديرات نظرا خاصة لارتباط الاحتساب بمؤشرات فرعية تعكس التقدم في إنجاز الدراسات جراء عدم إثمار طلبي عروض في مناسبتين في خصوص إنجاز دراستين، بالإضافة إلى طول اجراءات الصفقات العمومية خاصة مع اشتراط انخراط العارضين في منظومة الشراءات على الخط (TUNEPS).

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

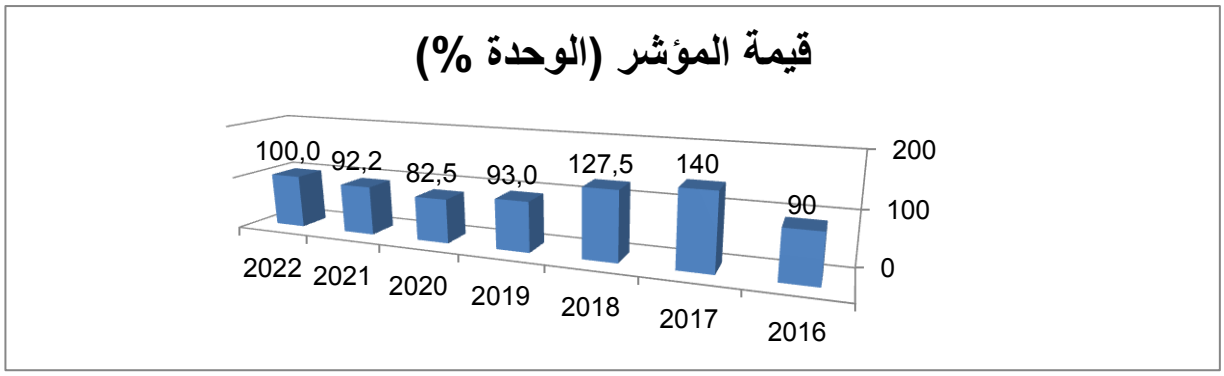

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر (2022)	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية (2022)	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
مؤشر أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي	% 100	% 100	%82,5		استهلاك اللحوم (م.2)	15.000 أ د
					استهلاك الخبز (م.2)	15.000 أ د
					مستوى ارتحال الدهون من الأواني إلى المستحضرات الغذائية	25.000 أ د
					دراسة واقع القدرة الشرائية في تونس (م-2)	70.000 أ د

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

a. **المفاوضات حول الميزانية:** عدم ملاءمة مقتضيات رصد الاعتمادات مع المنهجية الجديدة المعتمدة في التصرف حسب الأهداف

b. **قلة الموارد البشرية:** بالنظر لضعف عدد الإطارات والأعوان الحالي مقارنة بمتطلبات أداء والمهام الموكولة للمعهد، من جهة وتجميد الانتدابات.

c. **طول اجراءات ابرام الصفقات العمومية** ومقتضيات الانخراط واعتماد منظومة الشراءات العمومية على الخط تونابس (TUNEPS).

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
الندوات والملتقيات وورش العمل	%	100	200	175	100	100	100	100
اختبارات وتحاليل المقارنة	%	100	100	100	100	100	100	100
البحوث	%	100	100	100	100	27,5	87,5	100
الدراسات	%	0	0	0	30,0	70,0	46,5	100,0

بطـاقة مؤشر عدد4

رمز المؤشر :. 1/ 1/ 2 / 1
تسمية المؤشر: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج التجارة الداخلية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** التحكم في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه
4. **تعريف المؤشر:** الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** الكميات المستهلكة للسنة المعنية
2. **وحدة المؤشر:** م ق بالنسبة لمادة الفرينة وأ طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الكميات المستهلكة في السنة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الكميات المدعمة والمضمنة بملفات الدعم.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ملفات الدعم
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** شهر مارس من كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و165 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2022.
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :): 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و165 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم سنة 2022.
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** المديرة العامة لوحدة تعويض المواد الاساسية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2018	التقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة :								
-كميات الفرينة المدعمة	م.ق	6,463	6,47	6,6	6,5	6,5	6,5	6,5
-كميات الزيت النباتي المدعم	ألف طن	156,7	165	164,655	165	165	165	165

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2-1: كميات الفرينة المدعمة : سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز إستقرارا نسبيا حيث بلغت الكميات المستهلكة 6,47 م ق سنة 2016 و 6,6 م ق سنة 2017 أي بزيادة بـ 0,13 م ق. وبالنظر لإعتماد نظام الحصص بالنسبة للمخابز صنف "أ" وصنف "ج" من المنتظر أن تستقر كميات الفرينة بالنسبة لسنوات 2018 و2019 و2020 في حدود 6,5 م ق في السنة.

2-2 كميات الزيت النباتي المدعم: تراوحت كميات الزيت النباتي المستهلكة بين 165 ألف طن سنة 2016 و164,655 ألف طن سنة 2017 ويرجع الانخفاض المسجل في الكميات بالأساس إلى اعتماد نظام الحصص بالنسبة لوحدات تعليب الزيت النباتي بداية من أواخر سنة 2014، مما ساهم في حصر الكميات و توجيهها نحو الاستهلاك العائلي دون سواه كما ساهمت عمليات المراقبة الاقتصادية في الحد من استعمال الزيت النباتي في غير الأغراض المخصصة له على غرار الاستعمال المهني والمطاعم وغيرها. وباعتماد معدل استهلاك شهري في حدود 13,7 ألف طن من المنتظر ان تبلغ الكميات المدعمة خلال سنة 2018 حوالي 165 ألف طن. وتتجه النية خلال السنوات القادمة إلى المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك واستهداف التقليص من استعمال الزيت النباتي في غير الأغراض المخصصة له عبر اتخاذ إجراءات إضافية على غرار تعليب الزيت النباتي المدعم في قوارير بلاستيكية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

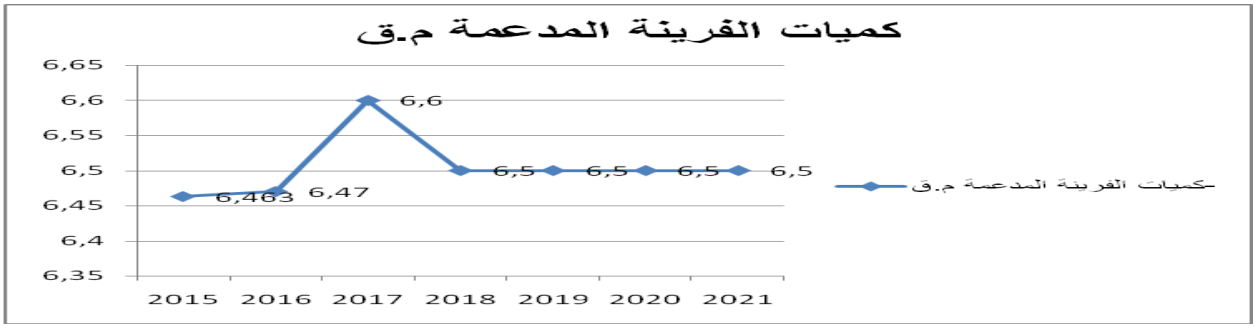

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الانشطة	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة : كميات الفرينة المدعمة	6.5 م ق سنة	6.5 م ق	6.5 م ق	- مواصلة تطبيق قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 والذي يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز ويهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة		

كميات الزيت النباتي المدعم	2022 165 ألف طن سنة 2022	165 ألف طن	165 ألف طن	بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر: ✓ تطبيق نظام الحصص من الفرينة استخراج نوعي "PS"المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الاعتبار حاجيات الجهة أو المنطقة وعدد العملة ✓ تخصيص الخبز الكبير للاستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والاستعمال المهني ✓ تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chaudsمن صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة استخراج نوعي PS–7 ، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة استخراج نوعي PS – منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية ✓ الانطلاق في تنفيذ مشروع إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية الذي يهدف إلى تعويض نظام دعم الأسعار بنظام دعم المداخيل. وقد تم إحداث لجنة وطنية لتركيز الإصلاح انبثقت عنها فرق عمل تعنى بـ: ✓ تحديد المستفيدين وضبط معايير اختيارهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشرة ✓ تحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وتركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها ضبط آلية صرف المنح ودوريتها			

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

2
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج التجارة الخارجية

بطـاقة مؤشر عدد5

رمز المؤشر: المؤشر1.1.1.2

تسمية المؤشر: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية

تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التجارة الخارجية

2 . البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي : توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)

4.تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بتحليل مدى تطور المبادلات التجارية بين تونس وسائر البلدان الأخرى خاصة على مستوى التصدير وذلك في الجانب المتعلق بإقحام هذه المبادلات ضمن اتفاقيات تجارية للتبادل الحر تمكن المنتوجات التونسية من الانتفاع بامتيازات وأفضليات. كما يبين الى حد ما مدى نجاعة الديبلوماسية الاقتصادية في تحقيق قدرة ترويجية أكثر للمنتوج الوطني

5.نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

7.التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): قيمة المبادلات التجارية مع البلدان التي لها اتفاق تبادل تجاري حر مع تونس / القيمة الجملية للمبادلات التجارية

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبادلات التجارية لتونس مع سائر بلدان العالم المبادلات التجارية لتونس مع البلدان التي ترتبط معها باتفاقيات تبادل تجاري حر .

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...): معطيات مستمدة من قواعد بيانات، من نشريات المعهد الوطني للإحصاء، من نشريات البنك المركزي

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء

6.تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب

7.القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 86 % سنة 2022

8.القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 86 بالمائة.

9.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	نسبة	73	81	81.2	82.2	84	86	86

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

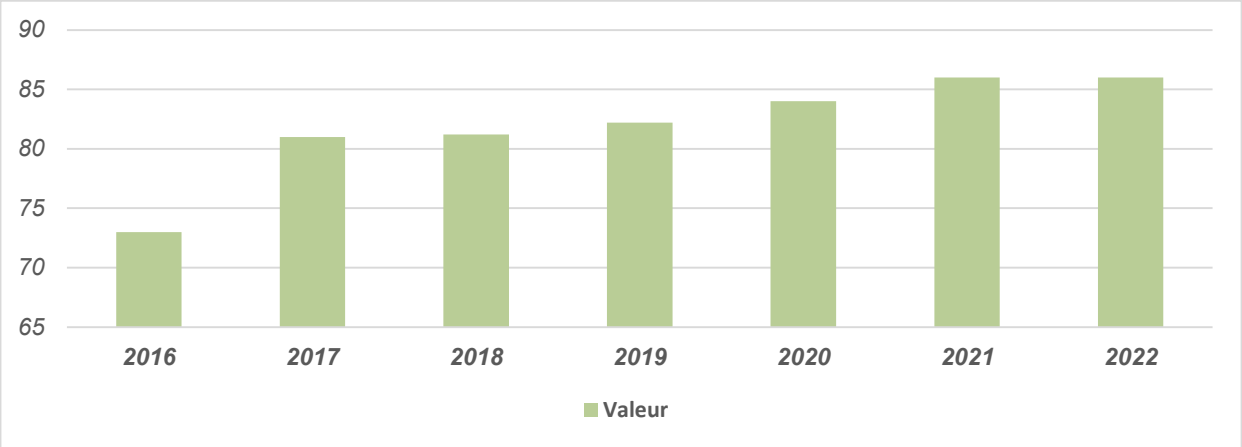

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	86	86	84	-	مساندة لوضع منظومة لمعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية (TTN) (الصفقة الثالثة المتعلقة بالتوطين واقتناء المعدات) وضع وتطوير منظومة	243 ألف دينار (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات) -اعتمادات الدفع لسنة 2020 في حدود 17 ألف دينار ما يعني 20 بالمائة من الاعتمادات المرصودة بوضع منظومة التصرف في سندات التجارة الخارجية حيز الاستغلال – 16.731 د

					التصرف في سندات التجارة الخارجية	**(10 بالمائة من قيمة الصفقة)**
					اقتناء تراخيص «Business Objects »	**184ألف د (البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**
					الدراسة المتعلقة بتأثير اتفاق التبادل الحر والمعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي	**144 ألف د (البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تمكين مصالح وزارة التجارة وخاصة الإدارات المتدخلة بصفة مباشرة في تكريس الاستراتيجية العامة للتجارة الخارجية من ممارسة صلاحيات الديبلوماسية الاقتصادية بمفهومها الشامل وعدم وجود أي تمثيل لهذه الوزارة في البعثات الديبلوماسية بالخارج.
- عدم انجاز دراسات تقييم لاتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول نجاعة الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.
- ضعف الإمكانيات التي تخول الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية.
- محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لمرصد التجارة الخارجية.
- تداخل في المهام بين الإدارات المعنية بالتجارة الخارجية في وزارة التجارة علاوة على وجود تداخل على مستوى المهام بين وزارة التجارة ككل وهياكل أخرى.

بطـاقة مؤشر عدد 6

1.رمز المؤشر: 2.1.1.2
2.تسمية المؤشر: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات
3.تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** التجارة الخارجية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: توسيع قاعدة الامتيازات التفاضلية)
4. **تعريف المؤشر**: يتعلق هذا المؤشر بتحليل تطور تركيبة الصادرات التونسية هيكلة ووجهة وبمدى تنوعها واستيعابها أكثر ما يمكن من المواد المنتجة والمصنعة في تونس وخاصة المنتجات ذات القيمة المضافة وذات التنافسية العالية.

لهذا الغرض يتفرع المؤشر المذكور الى مؤشرين ثانويين : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات من جهة ونسبة تنويع الصادرات من حيث الوجهات والأسواق من جهة أخرى .

فبالنسبة لتنويع قاعدة المنتوجات المصدرة وتوسيعها يحاول هذا المؤشر رصد القطاعات التي يمكن اقحامها أو دعم اقحامها في المجهود التصديري والتخلي التدريجي عن الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية وخاصة الفلاحية .
أما بالنسبة لتنويع الصادرات من حيث الوجهات فمرده محاولة التقليص من حدة الارتباط بمنطقة اليورو التي تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من اجمالي المبادلات الخارجية لتونس.

5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** بالنسبة للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي / القيمة الجملية للصادرات

بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني وهو تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية: عدد البنود التعريفية للمواد المصدرة /العدد الجملي للبنود التعريفية.

2. **وحدة المؤشر: نسبة**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** - المبادلات التجارية لتونس مع سائر بلدان العالم

- التصنيفة الديوانية

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...):** معطيات مستمدة من قواعد بيانات، من نشريات المعهد الوطني للإحصاء، من نشريات البنك المركزي، التصنيفة الديوانية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + معطيات المعهد الوطني للإحصاء، التصنيفة الديوانية
6. **تاريخ توفّر المؤشر: عند الطلب**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur): بالنسبة** للمؤشر الفرعي الأول وهو تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات: 32 % سنة 2020 وبالنسبة للمؤشر الفرعي تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية: 37 % سنة 2020.
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مرصد التجارة الخارجية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	المؤشرات الفرعية	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
			2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	نسبة	28	26	27	28	32	34	35
	تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	نسبة	36	35	36	37	37	38	38

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

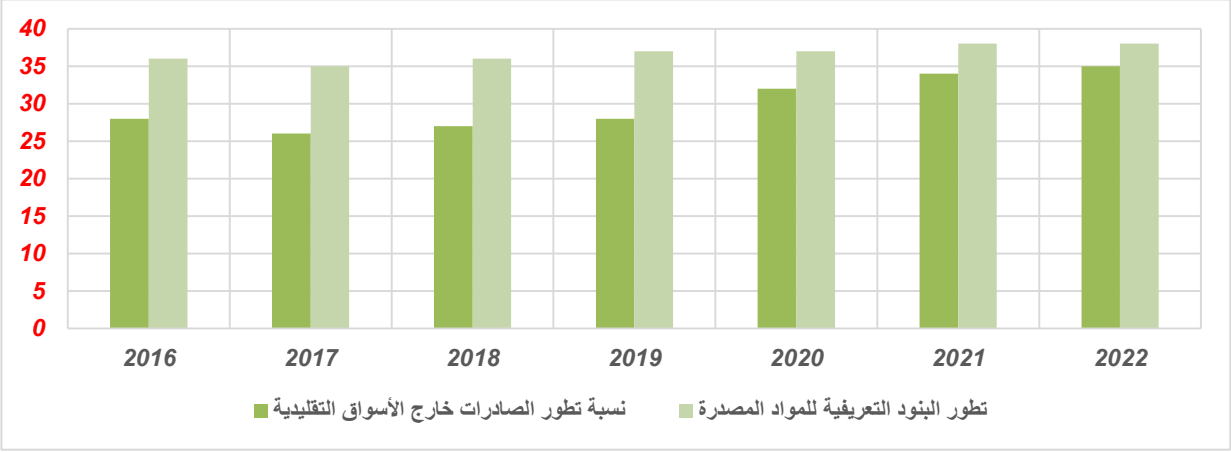

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر الفرعي	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية	**35**	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات	**35**	**32**		تطوير سلاسل القيمة والشبكات العنقودية ذات المصلحة المشتركة لفائدة مركز النهوض بالصادرات تنظيم المعارض والصالونات بالخارج (22 تظاهرة مبرمجة) الدعم	**2339 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)** **4820 ألف د (ميزانية مركز النهوض بالصادرات)** **100مليون دينار (ميزانية مركز النهوض بالصادرات):** النقل :**55** العمليات الاشهارية والترويجية: **23** الدعم المباشر:**20** الدعم المؤسساتي: **2**
	38	تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية	**38**	**37**		الدعم المالي للشركات	**18928 ألف د (برنامج تصدير+ في إطار البرنامج 3 لتنمية الصادرات)**

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ترتبط نجاعة النتائج المنتظر تحقيقها بعوامل خارجة عن إطار الأنشطة والتدخلات المبرمجة ضمن هذا المؤشر باعتبار أن أهم اشكال في مسألة تنويع الوجهات يتمثل في الاشكال اللوجستي من نقل ودعم لخطوط التمويل وتأمين وهي عناصر تتحكم في نجاعتها هياكل خارجية أخرى على غرار وزارة النقل والمؤسسات الواقعة تحت اشرافها والمؤسسات البنكية.
- التحيين المستمر للتصنيفة الديوانية سواء بإضافة خطوط تعريفية جديدة أو حذف خطوط تعريفية متوفرة بما يجعل الاحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر غير دقيقة نسبيا.
- تأثر الوجهات بقيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث لوحظ تغير في منشأ الواردات في اتجاه التعويل أكثر على مصادر تزود خارج الفضاء الأوروبي الذي تراجعت حصته من الواردات الى حدود 67 بالمائة حاليا.
- النمو البطيء للنسيج الوطني المحلي في قطاعات غير القطاعات التقليدية وخاصة منها الفلاحية بحيث لم تتغير تركيبة الصادرات التونسية كثيرا مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات المنقضية.
- عدم استيعاب المؤشر لعنصر هام في المبادلات التجارية يتعلق بالخدمات بحكم عدم توفر معطيات دقيقة حول صادرات وواردات هذا القطاع.

بطـاقة مؤشر عدد 7

1.رمز المؤشر: 3.1.1.2

2.تسمية المؤشر: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الاجال.

3.تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التجارة الخارجية

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري (الهدف العملياتي: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية)

4.تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بمتابعة مدى تقدم تنفيذ الالتزامات المحمولة على الدولة التونسية بموجب انضمامها لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتسهيل إجراءات التجارة وفق الرزنامة المتفق عليها سواء من خلال النصوص القانونية احداثا وتنقيحا أو من خلال الإصلاحات الهيكلية أو من خلال وسائل التصرف في العناصر اللوجستية أو من خلال حذف الإجراءات غير الضرورية ورقمنة مختلف مراحل العمليات المنجزة في إطار بعث المؤسسات او ممارسة نشاط التجارة الخارجية.

5.نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

7.التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): مركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر

Formule :(I= 10%*(A + B) + 2%*(C+D+E+G+H) + 10%*F+ I%)

ووفقا للمعطيات المضمنة بالجدول التالي:

المعطيات	التعريف	القيمة
A	تحديد القائمتين ب و ج وتواريخ وضعهما حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
B	تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة، بالتنسيق مع الهياكل المعنية.	من 0 إلى 1
C	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالقائمتين ب و ج وبالتواريخ التقريبية لوضعهما حيز التنفيذ	0 أو 1
D	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ب حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
E	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ج حيز التنفيذ، أو بصعوبة تحديد التواريخ النهائية.	من 0 إلى 1
F	معالجة طلبات المساعدات الخارجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بهدف إبرام اتفاقيات بشأنها.	من 0 إلى 1

G	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالمعطيات المتصلة بالاتفاقيات المبرمة أو الجاري بها العمل بخصوص المساعدات المطلوبة.	من 0 إلى 1
H	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتقدم المسجل في الحصول على المساعدات.	من 0 إلى 1
I	متابعة تطبيق اتفاق تسهيل التجارة من قبل الهياكل المعنية (متابعة التقدم في مستوى مطابقة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاق، متابعة انجاز برامج المساعدات...).	(من 0 إلى 60)

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات المشاريع المنجزة

النصوص القانونية المنشورة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...): المواقع الرسمية للوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصلة ، من نشريات المعهد الوطني للإحصاء، من نشريات البنك المركزي، بطاقات المشاريع والبرامج.

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير لجان المتابعة ، نشريات واصدارات الهياكل والإدارات ذات الصلة ، الرائد الرسمي بالنسبة للنصوص القانونية .

6.تاريخ توفّر المؤشر: عند نهاية كل سنة

7.القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur): 60 % خلال سنة 2020.

8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الإدارة المكلفة بالعلاقات مع منظمة التجارة العالمية)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال 2	نسبة	17	21	27	48	52	54	60

.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المؤمل تحقيق ارتفاع في نسبة تطور هذا المؤشر خلال السنة الجارية بفعل تقدم عديد المشاريع والبرامج المنجزة من طرف مختلف الهياكل المتدخلة في تنفيذ هذا الاتفاق حيث تم الانتهاء من اصدار دليل إجراءات للمتعامل الاقتصادي منجز من طرف مصالح الإدارة العامة للديوانة (فيما يتعلق بالعمليات والإجراءات الديوانية) علاوة على دليل إجراءات مماثل يتعلق بالتصدير منجز من طرف

الإدارة العامة للتجارة الخارجية في انتظار دليل إجراءات اخر بصدد الإنجاز من طرف نفس الإدارة يتعلق بالتوريد ونظام الدفاع التجاري.
كما تم أيضا استكمال تنقيح الأمر عدد 1744 المتعلق بطرق القيام بعمليات المراقبة الفنية عند التصدير والتوريد في جزئه المتعلق بالتصدير واحالته الى المصالح المختصة للنشر في انتظار استكمال الجزء المتبقي والمتعلق بعمليات المراقبة الفنية عند التوريد والذي هو بصدد الإنجاز من طرف إدارة الجودة وحماية المستهلك .

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

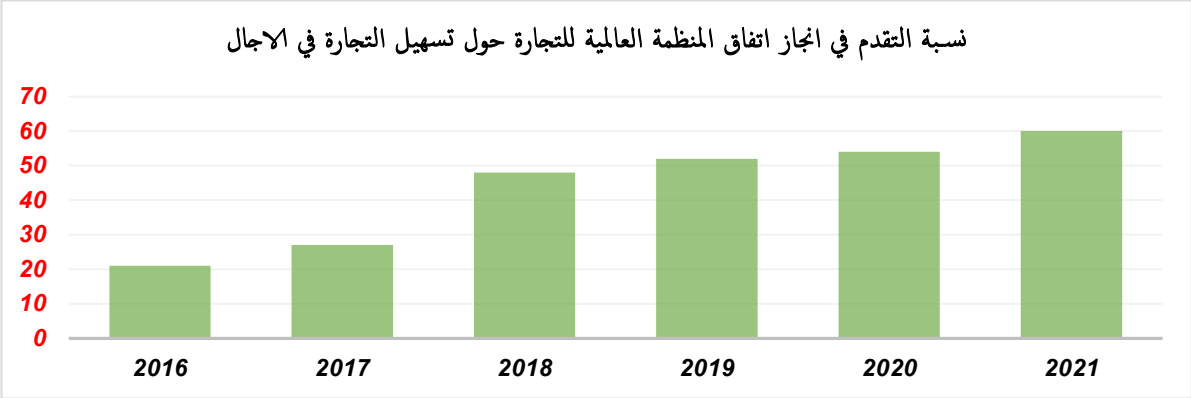

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال	60	60	52	- تنقيح الأمر 1744 المتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التصدير والتوريد والهياكل القائمة بها -اعداد ورشات مع القطاع الخاص لتحسين نسق التقدم في تنفيذ الاتفاق الدولي حول تسهيل التجارة الخارجية		

5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-تفاوت مستوى تجاوب الوزارات والهياكل الوطنية الفنية المعنية بتطبيق إجراءات اتفاق تسهيل التجارة.

بطـاقة مؤشر عدد 8

رمز المؤشر: 4.1.1.2

تسمية المؤشر: نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير +
تاريخ تحيين المؤشر: 14 أكتوبر 2019.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج التجارة خارجية

2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي التجارة الخارجية

3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري

4- **تعريف المؤشر :** يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم انتفاع النساء صاحبات الأعمال ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير + وذلك بوضع آليات من طرف مركز النهوض بالصادرات تعمل على تحفيزهن للمشاركة في هذا البرنامج

5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)**

6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة(efficacité socio économique)**

7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): مركزي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء صاحبات الأعمال المنتفعات ببرنامج تصدير +**/العدد الجملي للمنتفعين بالبرنامج × 100 .

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية %

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العدد الجملي للمنتفعين ببرنامج تصدير + / عدد النساء صاحبات الأعمال المنتفعات بالرنامج .

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** (المنظومة الخاصة بمتابعة برنامج المساندة عند التصدير ، إستماره، استبيان...).

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير تقييم النشاط.

6- **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة **دفعة**.

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[5] (Valeur cible de l'indicateur):** 50%.

8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** برنامج مركزي .

9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مركز النهوض بالصادرات .

[5] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			التقديرات (*)	
		دعوة الطلب عدد 1 (22 ديسمبر 2015 إلى 26 فيفري 2016)	دعوة الطلب عدد 2 (16 جانفي 2017 إلى 28 فيفري 2017	دعوة الطلب عدد 3 (جوان 2018 إلى ماي 2019)	دعوة الطلب عدد 4 (23 سبتمبر 2019 إلى 4 نوفمبر 2019)	دعوة الطلب عدد 5	دعوة الطلب عدد 6
مؤشر نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في اطار برنامج تصدير +	%	14 (122/17)	14.5 (207/30)	17.3 (307/53)	20 (350/70)	30	50

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن نسبة تمثيلية المرأة الحالية من حيث انتفاعها ببرنامج المساندة عند التصدير تعتبر ضعيفة ولم تتجاوز 14.5 بالمائة خلال دعوة الطلب عدد 2 و17.3 بالمائة خلال دعوة الطلب عدد 3 ، فان مركز النهوض بالصادرات سيعمل على الترفيع في هذه النسبة خلال دعوة الطلب عدد 4 إلى 20 بالمائة. علما وأنّ هذا البرنامج لا يعتمد على سنوية الإنجاز بل هو مرتبط بإصدار طلب الدعوة إلى المؤسسات قصد الانخراط بالبرنامج. وتعدّ دعوة الطلب عدد 4 الأخيرة من نوعها بالنظر لانتهاء البرنامج في موفى سنة 2020. ويجري التباحث والحوار مع البنك الدولي قصد التمديد فيه إلى موفى سنة 2022 أو موفى سنة 2021. وسيمكن التمديد في البرنامج من إصدار دعوة طلب أخرى أو اثنتان في أقصى الحالات.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

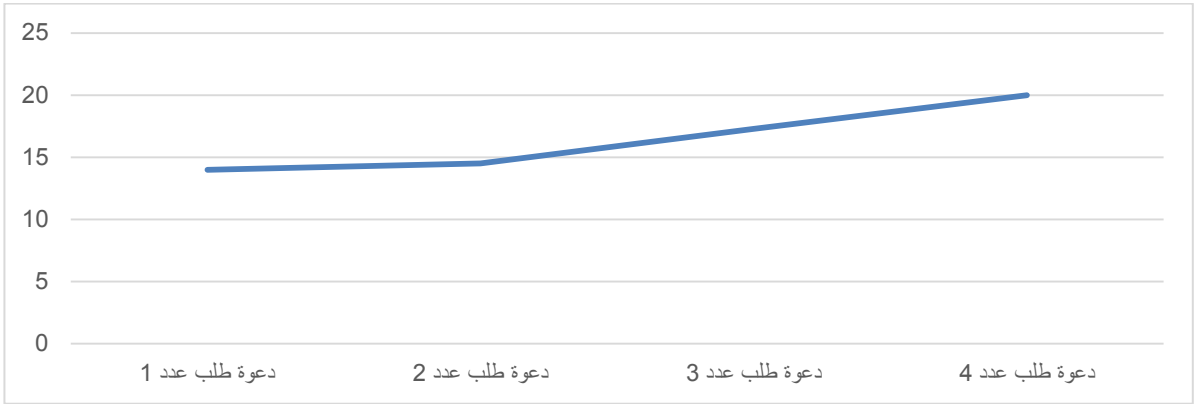

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر (دعوة الطلب عدد 6)	تقديرات المؤشر لموفى سنة 2022	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لدعوة الطلب عدد 6
مؤشر نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير +	% 50	% 50	تنظيم ملتقيات وندوات وأيام مفتوحة لتحسيس النساء بأهمية الانتفاع ببرنامج تصدير +		

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

برنامج تصدير+ هو برنامج ممول في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات الممتد من 2016 الى سنة 2020 وهو الآن في مرحلته الرابعة والأخيرة. ولذا فانه يجري التباحث مع البنك الدولي للتمديد في البرنامج إلى موفى سنة 2021 أو موفى سنة 2022. وبالرغم من صعوبة تحقيق نسبة اندماج صاحبات المؤسسات ضمن البرنامج المذكور بالنظر لهيكلة النسيج الصناعي ببلادنا، فإنه سيتم العمل على تحقيق العدف المنشود.

بطـاقة مؤشر عدد 9

رمز المؤشر: 5.1.1.2

تسمية المؤشر: نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج
تاريخ تحيين المؤشر: نهاية كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج التجارة خارجية
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** البرنامج الفرعي تجارة خارجية
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطور المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري
4- **تعريف المؤشر :** يهدف هذا المؤشر إلى تدعيم مشاركة النساء صاحبات الأعمال في المعارض والتظاهرات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات بالخارج
5- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة(efficacité socio économique)**
7- **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): مركزي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء صاحبات الأعمال المشاركات في التظاهرات بالخارج** /العدد الجملي للمشاركين في المعارض والتظاهرات × 100 .
2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية %
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العدد الجملي للمشاركين في المعارض والتظاهرات بالخارج سنويا / عدد النساء المشاركات في المعارض سنويا .
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (ملفات طلبات المشاركة في المعارض ، عدد االمعارض التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات ،إستماره، استبيان...).**
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** ملفات المشاركة بالمعارض +-تقارير تقييم النشاط.
6- **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة.
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر[6] (Valeur cible de l'indicateur):** 50%.
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** برنامج مركزي .
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مركز النهوض بالصادرات .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
مؤشر نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	%	-----	-----	-----	12.5	50	60	70

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال إستراتيجية النهوض بالصادرات وذلك بخلق فرص متكافئة بين الجنسين للمشاركة في المعارض والتظاهرات بالخارج .

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر 2022	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
مؤشر نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج	70%	% 50	تنظيم ملتقيات وندوات وأيام مفتوحة لتحسيس النساء بأهمية المشاركة في التظاهرات والمعارض تخصيص أجنحة نموذجية خاصة بصاحبات المؤسسات تخصيص نسبة من المساحة الجملية للفضاءات التي يتم تنظيمها لفائدة صاحبات المؤسسات		

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

الدعم المسند بعنوان العمليات الترويجية والاشهارية يقدم على أساس الأولوية والأسبقية في تقديم مطالب المشاركة في المعارض والتظاهرات التجارية بالخارج دون وجود تمييز تفاضلي بين الجنسين .
مقاربة النوع الاجتماعي تقتضي مراجعة التشريعات الجاري بها العمل قصد إقرار التمييز التفاضلي بين الجنسين في مجال إستراتيجية النهوض بالصادرات.

3
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة مؤشر عدد 10

رمز المؤشر :9 /1/1/1
تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين.
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : "**تطوير مؤهلات الموظفين**".
4. **تعريف المؤشر:** العمل على زيادة عدد الإطارات المستفيدين من الدورات التكوينية.
5. **نوع المؤشر:**_مؤشر نتائج (Ind de résultat).
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience).
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):** إدارات مركزية وجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**(عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين / العدد الجملي لأعوان الوزارة)* 100.
2- **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية.
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين – العدد الجملي لإطارات الوزارة.
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):** ملفات التكوين، بطاقات حضور الدورات التكوينية...
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
6- **تاريخ توفّر المؤشر** : بداية السنة الموالية للسنة المعنية.
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75 % سنة 2022.**
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :**
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة التكوين والعمل الإجتماعي والثقافي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة المنتفعين بالتكوين	%	50	47	40	65	70	65	75

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- النسبة المسجلة خلال سنة 2015 تعتبر نسبة ضعيفة وذلك في علاقة أساسية بضعف قيمة الإعتمادات المخصصة للتكوين من جهة وعدم توفر الفضاءات اللازمة بالوزارة آنذلك من جهة أخرى ... بالإضافة لعدم ضبط برنامج سنوي مفصل للتكوين بصفة مسبقة.
- بالنسبة لسنة 2016 تم ضبط برنامج سنوي للتكوين خاصة على مستوى "ملتقيات التكوين" و"التكوين في التصرف حسب الأهداف" وقد تم إنجاز أغلبية المحاور والدورات المبرمجة والتي تجاوزت 20 دورة تكوينية وذلك بأقل التكاليف باعتبار استغلال فضاء التكوين بالمقر المركزي للوزارة.
- تم سنة 2017 العمل على تحسين نسبة المشاركـة لتكون في مستوى 55 % إلا أنه تم تحقيق نسبة تقدر بـ: 47 % وذلك لتعذر انجاز بعض الدورات التكوينية لمحدودية الإعتمادات المخصصة للغرض وهي نفس النسبة المزمع تحقيقها خلال سنة 2018.

- خلال سنة 2019 سيتم العمل على الترفيع في هذه النسبة لتصبح 65 % خاصة في ظل تخفيض وزارة المالية في الإعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح بصفة عامة تبعا للمنشور الصادر في الغرض. في حين تم تقدير ترفيع تدريجي خلال السنوات الموالية (2019-2022) لتصل نسبة المنتفعين بالتكوين إلى مستوى 75 % سنة 2022 وهي القيمة المستهدفة للمؤشر (في صورة تحسن مستوى الإعتمادات المرصودة).

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

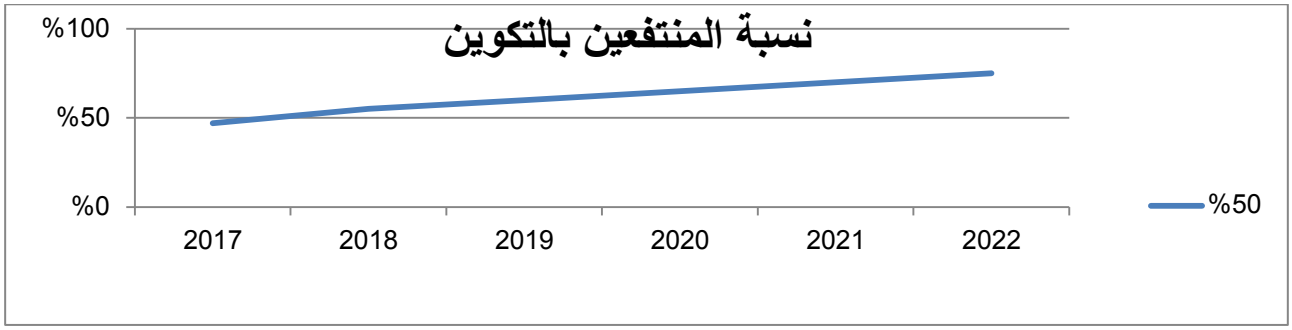

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة المنتفعين بالتكوين	% 75 سنة 2022	% 75 سنة 2022	% 70	-تنويع مواضيع الدورات التكوينية بما يتماشى مع العديد من الاختصاصات والمؤهلات	-إبرام إتفاقيات تكوين متوسطة المدى بأثمان تفاضلية والتي من شأنها أن تقلص في الكلفة	8 أ د

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

<u>مدى جودة التكوين المنجز لفائدة الأعوان ومدى انعكاسه على تطوير مؤهلاتهم:</u>

بالنسبة لمسألة الجودة فإن ذلك يفترض توفير اعتمادات مالية هامة ليتسنى تنظيم دورات تكوينية لدى مؤسسات ومكاتب تكوين مختصة تعتمد في نشاطها وبرامجها على مكونين مختصين حسب المحاور المطلوبة (خبراء، أساتذة جامعيين ....) كما تضع على ذمة المتكونين كافة الوسائل والتجهيزات والمراجع اللازمة...

هذا، وسيتم العمل بالتنسيق مع الأطراف المعنية على تطوير وتحسين جودة الدورات التكوينية لفائدة أعوان الوزارة حسب الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لحين تحسن وضعية المالية العمومية مما يمكن أن يفضي لاحقا إلى اعتماد أساليب وطرق تكوين أخرى.

بطـاقة مؤشر عدد 11

1.رمز المؤشر : 1/2/1/9

2.تسمية المؤشر: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة.

3.تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : "**تحسين التصرف في الموارد المالية**".
4. **تعريف المؤشر:** تخفيض معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (Ind de résultat)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (efficience)
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...):** إدارات مركزية وجهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد ليترات الوقود المستهلكة / عدد الكيلومترات المقطوعة

2- **وحدة المؤشر:** لتر / 100 كلم

3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد ليترات الوقود المستهلكة – عدد الكيلومترات المقطوعة

4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...)** كشوفات – تقارير

5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية والمالية

6- **تاريخ توفّر المؤشر** : خلال السنة الموالية للسنة المعنية

7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** **7.6** لتر / 100 كلم سنة 2022

8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 7.6** لتر / 100 كلم سنة 2022

9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة الآليات المتحركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**لتر / 100 كلم**	8.3	8.28	8.95	7.8	7.7	7.6	7.5

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ينخفظ معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة من سنة الى اخرى ولكن ليس بالحد الكبير، وستعمل المصالح المعنية بالوزارة على الترفيع في معدل انخفاظ الإستهلاك ليصل إلى 7.7 لتر / 100 كلم سنة 2020 و7.5 لتر / 100 كلم سنة 2022 وذلك عبر اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

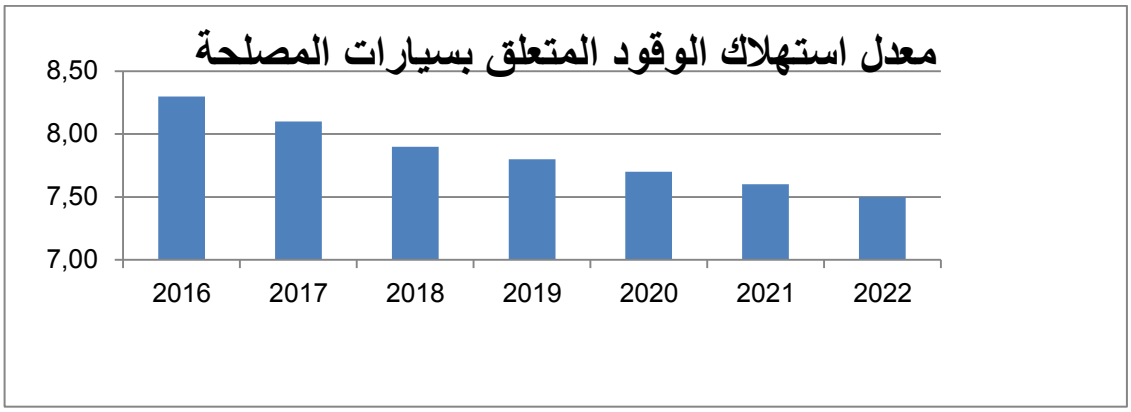

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	**7.7 لتر/كم سنة 2022**	**7.7 لتر/كم سنة 2022**	**7.5 لتر/كم**	-ترشيد إستعمال سيارات المصلحة والتوجه نحو إستغلال سيارات ذات معدل الاستهلاك المنخفض. - تفعيل دور المكلف بالمتابعة والتعهد لوسائل النقل على مستوى كل إدارة بإعتماد منظومة إعلامية عند الاقتضاء	-	-

5-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

ترتبط هذه الإنجازات بـــ:

- توفير الإعتمادات اللازمة لتجديد الأسطول وصيانته.
- مدى الإلتزام بتطبيق المناشير المتعلقة باستعمال السيارات الإدارية.
- مدى تقيد مستعملي السيارات بقواعد السياقة السليمة والرشيدة.

بطـاقة مؤشرعدد 12

1.رمز المؤشر :1/3/1/9
2.تسمية المؤشر: تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية
3.تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** المساندة والدعم
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تغطية حاجيات الوزارة من التجهيزات الإعلامية من موزعات وحواسيب وآلات طابعة وآلات ماسحة.
4. **تعريف المؤشر:**يتعلق المؤشر بمدى توفير التجهيزات الاعلامية لفائدة إطارات الوزارة لأداء مهامهم على أحسن وجه.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

مؤشر الشبكة * 0.4 + مؤشر الحواسيب * 0.4 + مؤشر الطباعة والرقمنة * 0.2
مؤشر الشبكة: عدد تجهيزات الشبكة المركزة / التجهيزات اللازمة
مؤشر الحواسيب: عدد الحواسيب التي لا تتجاوز 05 سنوات / عدد الإطارات الادارية والفنية
مؤشر الطباعة والرقمنة: عدد تجهيزات الطباعة والرقمنة المركزة / 50

2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الإطارات الادارية والفنية + جرد التجهيزات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**جرد للمعدات الإعلامية الموضوعة على ذمة إطارات الوزارة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:2018/06/05**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):96** بالمائة خلال سنة 2022
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 96** بالمائة خلال سنة 2022
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية	%	51,1	57	52.2	75,2	86,8	92	96

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تمّ تسجيل نسبة تغطية بـ 57% لسنة 2017 و 52.2% خلال سنة 2018 وذلك نظرا إلى العديد من الاشكاليات على غرار عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتوفير التجهيزات الاعلامية اللازمة للسير العادي للعمل صلب الوزارة،

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

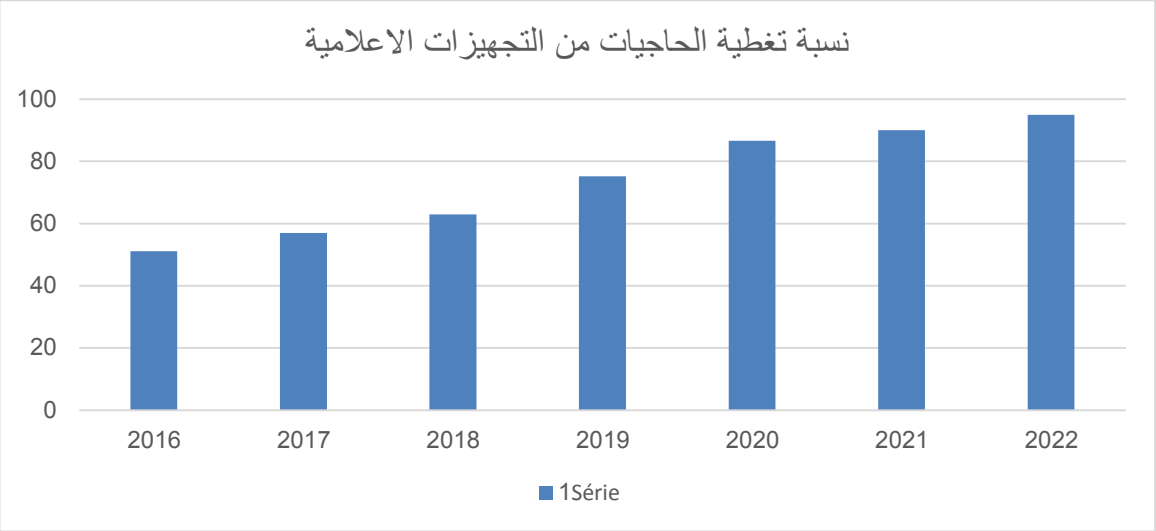

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية	**96 خلال سنة 2022**	**96 خلال سنة 2022**	**86.8**	-	مواصلة تدعيم الرصيد من التجهيزات الاعلامية عن طريق الشراءات العمومية	150 أ د

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر جميع حاجيات الادارات المعنية حيث أنه يستلزم انجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة لتحديد الحاجيات على مدى 3 سنوات والتي تتعلق بالأساس بتركيز نظم المعلومات.

بطـاقة مؤشر عدد 13

1.رمز المؤشر : 2/3/1/9
2.تسمية المؤشر:التغطية الوظيفية لنظام المعلومـات
3.تاريخ تحيين المؤشر:2018/06/05

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** :دعم التعامل الإلكتروني داخل الإدارات وفيما بينها على المستويين المركزيوالجهوي و إتمام الإجراءات والمعاملات الإدارية إلكترونيا.
4. **تعريف المؤشر:**يتعلق المؤشر بمدى تغطية النظام المعلوماتي لوظائف مصالح وزارة التجارة أخذا بعين الاعتبار لنسبة رضاء المستعملين.
5. **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

عدد التطبيقات الاعلامية التي هي في طور الاستغلالX نسبة رضاء المستعملين
عدد التطبيقات والمنظومات التي تم انجازها والتي هي في طور الانجاز

2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد التطبيقات الإعلامية الممكن إنجازها + نسبة رضاء المستعملين لكل تطبيقة إعلامية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تعداد** التطبيقات المنجزة. أنجاز استبيان سنوي لتحديد نسبة الرضاء لكل تطبيقة في طور الاستغلال.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية
6. **تاريخ توفّر المؤشر:**خلال السنة الموالية للسنة المالية المعنية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 75 بالمائة سنة 2022
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :** 75 بالمائة سنة 2022
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير ادارة التنظيم والأساليب والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	%	%25	35%	26.7 %	55%	65%	70%	75%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تمّ تسجيل نسبة تغطية بـ 26.7%. خلال سنة 2018 ، وتجدر الإشارة أن هذه النسبة الضعيفة راجعة إلى العديد من الاشكاليات منها ما يلي:

- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتطوير المنظومات الاعلامية
- نقص الموارد البشرية في الاختصاص المطلوب والمتعلق بتطوير البرمجيات
- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتركيز برامج تكوين خاصة بالفريق الفني لإدارة الإعلامية
- غياب استراتيجية واضحة لتركيز نظام معلوماتي مندمج صلب الوزارة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

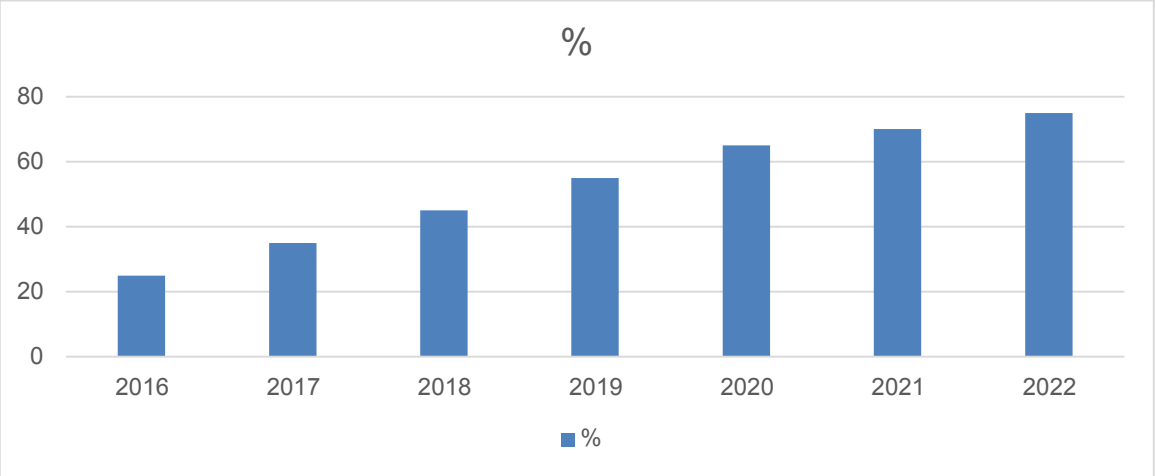

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	**75 خلال سنة 2022**	**75 خلال سنة 2022**	**65**	إنجاز وتطوير بعض التطبيقات الاعلامية الاكيدة والتي لا تتطلب تدخلات معقدة وخبرات عالية من خلال الوسائل الذاتية	تركيز مركز بيانات مع إطلاق طلبات عروض لتركيز منظومات إعلامية ذات قيمة مضافة عالية تعنى بنشاط التجارة الداخلية والخارجية	

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

بطـاقة مؤشرعدد 14

1.رمز المؤشر :9 / 1/ 4/1 /1
2.تسمية المؤشر: نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
3.تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: القيادة والمساندة
2- **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر**:القيادة والمساندة
3- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين العلاقة الإدارة مع المواطن
4- **تعريف المؤشر**: : نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
5- **نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)**
6- **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7- **التفريعات (حسب المصالح المركزية،حسب المؤسسات تحت الإشراف، حسب الإدارات الجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المبرمجة
2- **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3- **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقرير
4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقرير
5- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الشؤون الإدارية والمالية
6- **تاريخ توفّر المؤشر** : بداية السنة الموالية خلال شهر فيفري
7- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: 100 بالمائة سنة 2021
8- **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية** : 100 بالمائة سنة 2021
9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير مكتب العلاقات مع المواطن

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال	%	20	30	50	70	80	100	-

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

اتسم التقدم في الإنجازات الخاصة بالمؤشر بالبطء الذي يعود أساسا إلى عدم تدعيم مصالح الوزارة بمكلفين مختصين في الاستقبال.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:

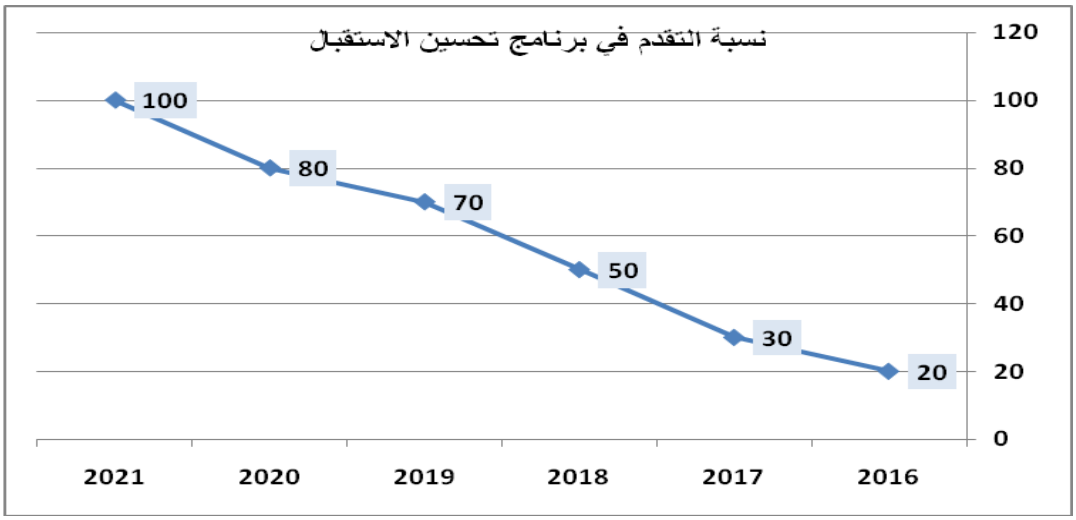

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال :	**100 بالمائة خلال سنة 2021**	**100بالمائة خلال سنة 2021**	**80**	إدراج المواضيع المتصلة بقواعد الاستقبال ضمن البرنامج السنوي للتكوين	-	-

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن مؤشر "***نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال***" لا يقيس نسبة رضا المواطن على الخدمات المقدمة من مصالح الوزارة لكن التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال يساهم بقسط هام في تحسين العلاقة مع المواطن ولكن في ظل توفير الاعتمادات الضرورية.

- إن مؤشر "***نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال***" ولئن يمكن من المساهمة في تحقيق هدف تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين العلاقة الإدارة مع المواطن، فإنه يظل مؤشرا غير كاف بالنظر إلى قيس نسبة رضا المواطن على الخدمات المقدمة من قبل مصالح الوزارة الذي يقتضي اعتماد تقنيات خاصة كالقيام باستقصاء لمعرفة درجة رضا طالبي الخدمة وتطلعاتهم *مرة كل سنة على الأقل* من قبل مصلحة الإدارة أو عبر مناولة الاستقصاء لدى مكتب متخصّص.

بطـاقة مؤشرعدد 15

1. **رمز المؤشر: 9-1-5-1**
2. **تسمية المؤشر: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية**
3. **تاريخ تحيين المؤشر**: ماي 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير التجارة الالكترونية.
4. **تعريف المؤشر:** تعتمد إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي على الإحصائيات التي يبرز نموّ عدد الشركات المنخرطة في منظومتي الدفع. فقد شهه عدد مواقع التجارة الالكترونية تطوّرا ملحوظا حيث بلغ عدد هذه المواقع إلى موفى سنة 2018 حوالي 1657 موقع. وتعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط ورغبة المؤسسات التونسيّة في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultat)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):(** عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الحاليّة - عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الفارطة)/عدد مواقع التجارة الالكترونية للسنة الفارطة *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد مواقع التجارة الالكترونية المنخرطة بمنظومات الدفع الالكتروني لشركة نقديات تونس و البريد التونسي.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الالكترونية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ توفّر المؤشر :**ثلاثيّا
6. **تاريخ توفر المؤشر:**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 70 بالمائة خلال سنة 2022.
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :** 70 بالمائة خلال سنة 2022.
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: مدير تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	نسبة%	+26%	+18%	+30%	+40%	+50%	+60%	+70%

2. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

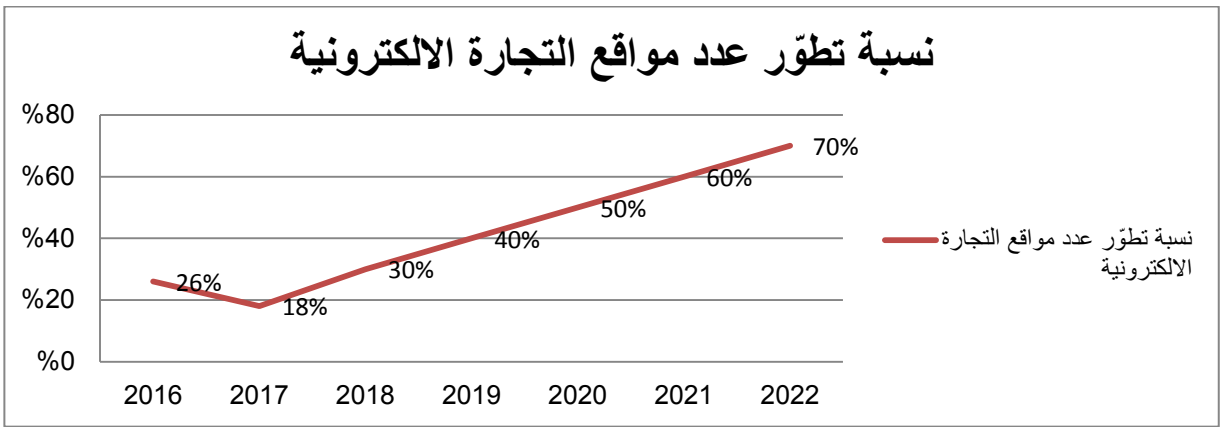

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تجميع النتائج الإحصائية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي وانجاز تحليل تأليفي لتحديد ملامح ونسق تطوّر نشاط التجارة الالكترونيّة وتقديم أسباب هذا النسق ومقارنته بدول أخرى.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية	**+70% سنة 2022**	**+70% سنة 2022**	**+50%**	*تشريك أعوان إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي في إطار دورات تكوينية داخلية للإطلاع على النصوص القانونية والإجراءات الترتيبية المتصلة بالتجارة كقانون المنافسة والأسعار والنصوص ذات الصلة بالتجارة الخارجية وغيرها... * تحيين الاستبيان المتعلّق بسلوك المستهلك التونسي على الخطّ المنجز في أكتوبر 2012 في إطار التعاون الدولي.		

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: غياب آلية تمكّن من متابعة العدد الجملي للمواقع الناشطة في مجال التجارة الإلكترونية حيث يقع حاليا رصد المواقع المنخرطة في منظومتي الدفع الإلكترونية clictopay التابعة شركة نقديات تونس ومنظومة الدينار الإلكتروني التابعة للديوان الوطني للبريد التونسي، كما ان أغلب المبادلات الإلكترونية (قرابة 80 %) تتم عبر المنصّات الإلكترونية أو عبر شبكات التواصل الإجتماعية وهي مسألة سيتوجب متابعتها بدقّة قصد التصدي لظاهرة التجارة الإلكترونية الموازية.

بطاقة مؤشر عدد 16

1. **رمز المؤشر: 2-5-1-9**
2. **تسمية المؤشر:** نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية
3. **تاريخ تحيين المؤشر:** ماي 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** القيادة والمساندة.
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير نشاط التجارة الالكترونية.
4. **تعريف المؤشر:** بلغت القيمة الجملية للمعاملات التجارية على الخط سنة 2018 حوالي 224 مليون دينار مقابل 166 مليون دينار سنة 2017. ويبرز هذا المؤشر مدى تطوّر قيمة البيوعات على الخطّ.
5. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultat)**
6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): (** قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الحاليّة – قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة)/قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية للسنة الحالية والفارطة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الالكترونية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** ثلاثيّا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): +70 بالمائة سنة 2022**
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية :): +70 بالمائة سنة 2022**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية	نسبة%	+24%	+19%	+30%	+40%	+50%	+60%	+70%

2. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

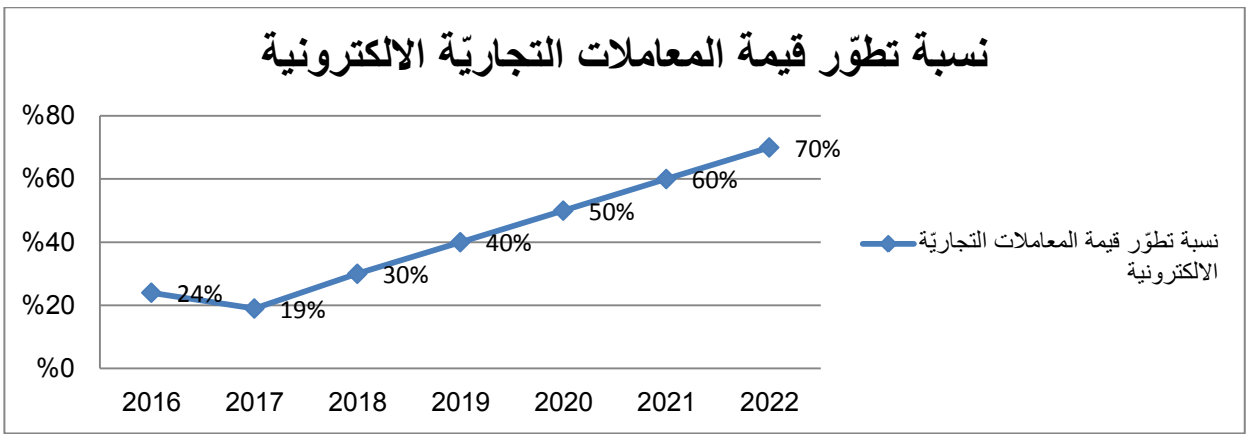

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انجاز تحليل تأليفي وذلك عبر تجميع النتائج الاحصائيّة الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي.

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة تطوّر قيمة معاملات التجارة الالكترونية	**+70% سنة 2022**	**+70% سنة 2022**	**+50%**	*التعريف بمزايا التجارة الإلكترونية عبر مطبوعات في الغرض مع تقديم إجراءات مبسطة للولوج إلى الفضاءات الافتراضية للتجارة الإلكترونية.		

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: غياب آلية تمكّن من رصد القيمة الجملية للمبادلات الالكترونية، حيث أن المؤشرات التي يتمّ تحليلها تخصّ منظومة الدفع الإلكترونية clictopay التابعة شركة نقديات تونس ومنظومة الدينار الإلكتروني التابعة للديوان الوطني للبريد التونسي، كما انه من الصعب متابعة كافة المبادلات على الخط بما أنها تعتمد على آلية الدفع عند التسليم عبر مزودي خدمات اللوجستية والتي تتعامل مع المنصات الافتراضية على غرار جوميا التي يصعب متابعتها.

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج التجارة الداخلية

بطـاقة عدد1 : الشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

البرنـامج الذي يتضمن المنشأة : برنـامج التجارة الداخلية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** تسيير السّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة
2. **ترتيب المنشأة:** أ
3. **مرجع الإحداث:** إحداث الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرّخ في 11 فيفري 1980 و لقرار الجلسة العامّة التّأسيسيّة بتاريخ 4 ديسمبر 1980 و تمّ تكليفها بتهيئة و تسيير السوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرّخ في 25 جانفي 1985.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** شركة خفيّة الإسم
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج :**(2007-2011)

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الاستراتيجية العامة:

- توفير ظروف المساعدة على إنتظامية تزويد السوق ذات المصلحة الوطنية ببئر القصعة بالمنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري،
- ضمان السير التنافسي للسوق .

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف:

- تأهيل السوق وتطويره،
- المساهمة في تطوير النسيج التجاري لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري،
- شفافية المعاملات وحماية المستهلك،
- إيجاد المناخ الملائم للتجارة في منتجات الفلاحة والصيد البحري وبالتالي المساهمة في إنتظامية التزويد بهذه المنتجات.

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة وذلك عن طريق **:**

4-1- تأهيل البنية التحتية للسوق وتعصيرها وتطوير النسيج التجاري به من خلال :

*تعميم الاعلامية على كافة فضاءات السوق عن طريق تحيين المنظومات ومواكبة ألليات العمل،

*إحداث فضاءات بيع جديدة وذلك في إطار تنويع الخدمات المسداة،

*مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بتعميم نظام بيوعات الشركة لفائدة العديد من أسواق الجملة ذاخل الجمهورية : وذلك عملا بمقتضيات المنشور المشترك عدد 58 المؤرخ في 11 أوت 2016 المتعلق بآلات الوزن ومعدات الفوترة الواجب إستعمالها بأسواق الجملة لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري حيث يهدف هذا البرنامج إلى:

- إعتماد نظام موحد بكامل أسواق الجملة داخل الجمهورية من خلال برمجيات وآليات موحدة وكذلك آلات وزن إلكترونية،
- تسهيل أعمال المراقبة داخل هذه الاسواق بإضفاء الشفافية اللازمة على المعاملات داخله،

* تأهيل جناح الاسماك وجعله يستجيب لمعايير السلامة التي يقرها نظام المخاطر والتحكم في النقاط الحرجة وذلك لغاية إعداده للحصول على المصادقة الاوروبية لتصدير منتجات الصيد البحري،

* الضغط على مصاريف الطاقة والموارد المائية عن طريق السعي إلى إستغلال محطة تثمين النفايات وإستعمال المياه الجوفية في تنظيف السوق،

* تجديد طرقاته وإستبدال أسقف الاجنحة داخله ومزيد العناية بصيانتها الدورية،

* مواصلة الاستثمار في تعصير وسائل التنظيف:

على غرار السنتين الماضيتين، تسعى الشركة التونسية إلى مواصلة تطوير أسطول التنظيف الخاص بالسوق من خلال الاستثمار في إقتناء آلات ميكانيكية متطورة بما يتماشى مع المواصفات الحديثة في هذا المجال من جهة ومتطلبات السوق من جهة أخرى.

4-2- شفافية المعاملات وحماية المستهلك:

*ضمان السير التنافسي للسوق من خلال الحد من نسبة الإخلالات والمخالفات المتعلقة بشفافية المعاملات.

* تركيز شاشات إلكترونية بالأجنحة وربطها بالمنظومة الإعلامية بالشركة لتكوين قاعدة بيانات وطنية يقع إستغلالها من طرف جميع الأطراف المتدخلة في القطاع،

* تركيز نظام مراقبة بالفيديو بمختلف فضاءات السوق،

4-3- إنتظامية التزويد بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة (هياكل التجارة الداخلية، الديوان التونسي للتجارة،

المجامع المهنية للخضر والغلال...) ويهم هذا الإجراء أساسا المخزونات التعديلية وتوفير الظروف التي من شأنها تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على إعتماد المسالك القانونية لترويج منتجات الفلاحة والصيد البحري.

4-4- إحداث قطاعات مكملة لنشاط السوق:

إستجابة لطلب بعض القطاعات المكملة لنشاط السوق وسعيا من الشركة لتنويع وتدعيم مواردها، تم إعداد برنامج إشهار يتعلق بتنويع النشاط سواء بالنسبة للمنتجات أو الخدمات،

5. الإجراءات المصاحبة:

– الاستثمار في الدراسات والبرمجيات الاعلامية التي من شأنها أن تضمن حسن التصرف في إدارة شؤون الشركة على غرار :

*تعميم التوثيق الاكتروني للارشيف لكافة المصالح،
*تطبيق قواعد السلامة المعلوماتية والقيام بالتدقيق الدوري في المجال،
*حفظ النظام المعلوماتي للسوق في مواقع مختصة وخارج أسوار المؤسسة طبقا للمواصفات المعمول بها في المجال،

- تحيين النظام الدّاخلي للسّوق ليكون طبقا لطبيعة النشاط الفعلي به، وتمكين أعوان الشركة من آليات الرقابة والمتابعة لضمان مستحقات الشركة وتوسيع نشاط الشركة لاستغلال أسواق جملة أخرى ذاخل الجمهورية،

- تحيين النظام الأساسي للشركة،

- تحيين الهيكل التنظيمي للشركة بما يتناسب مع إنتظاراتها،

- تدعيم الشّركة بإطارات ذات كفاءة وإستهداف الانتدابات وذلك في إتجاه تحسين مردودية العمل وإحكام آليات التصرف وتنمية الموارد مع فتح الافاق المهنية.

بطـاقة عدد 2 : الديوان التونسي للتجارة

البرنـامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : التجارة الداخلية

I- التعريـــف :

1. **النشاط الرئيسي:** توريد المواد ذات الأثمان المتغيرة المضبوطة بقرار وزير التجارة المؤرخ في 17 نوفمبر 2015 وذلك في إطار
- التزويد المستمر للسوق الداخلية من المواد التالية ذات الاستهلاك الواسع: السكر/القهوة الخضراء/الشاي/الأرز،
- التوريد الظرفي لبعض المواد بتكليف من سلطة الإشراف بهدف تعديل السوق الداخلية.

2. **ترتيب المنشأة:** منشأة عمومية من صنف "م"..
3. **مرجع الإحداث:** المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962 المصادق عليه بالقانون عدد بالقانون عدد 14 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** أمر عدد 227 لسنة 1999 مؤرخ في 25 جانفي 1999.
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:** 05 جوان 2010.

II- إطار القدرة على الأداء:

1. **الإستراتيجية العامة:**

تأمين حاجيات السوق الداخلية من بعض المواد ذات الأثمان المتغيرة المضبوطة بقرار وزير التجارة المؤرخ في 17 نوفمبر 2015 وذلك عبر:

– توريد حاجيات السوق الداخلية من المواد التالية : السكر /القهوة الخضراء/ الشاي/ الأرز مع توفير مخزون استراتيجي من كل مادة في إطار برنامج التجارة الداخلية /البرنامج الفرعي : التزويد والدعم ومراقبة السوق/ الهدف ضمان انتظامية التزويد/ **المؤشر 1—1-11 : نسبة إنجاز المخزونات الاستراتيجية.**

– التوريد الظرفي للمواد التالية بتكليف من سلطة الإشراف بهدف تعديل السوق الداخلية وذلك في إطار برنامج التجارة الداخلية /البرنامج الفرعي : التزويد والدعم ومراقبة السوق/ الهدف ضمان انتظامية التزويد/ المؤشر 2-1-1-1 : نسبة إنجاز برنامج التوريد وفق طلبات الوزارة.

الخضر والغلال الجافة والطازجة
الحليب
البيض
الفواكه الجافة.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة غير مباشرة.

هدف برنامج التجارة الداخلية	مؤشرات قيس الهدف	مؤشرات قيس أداء الديوان التونسي للتجارة	مساهمة الديوان التونسي للتجارة
	نسبة إنجاز المخزونات الاستراتيجية	نسبة إنجاز المخزونات الاستراتيجية المتعلقة بالمواد التالية : السكر	مساهمة مباشرة

		والقهوة الخضراء والشاي والأرز	
	نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	نسبة إنجاز برنامج التوريد وفق طلبات الوزارة	مساهمة غير مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف:

هدف برنامج التجارة الداخلية	هدف الديوان التونسي للتجارة
ضمان انتظامية التزويد	-انتظامية تزويد السوق من المواد الأربعة التالية: سكر ابيض/ قهوة خضراء/ الشاي/الأرز مع توفير مخزون استراتيجي من كل مادة تضمن تحقيق أهداف البرنامج. -المساهمة في تعديل السوق عبر التوريد الظرفي لبعض المواد الاستهلاكية على أساس طلبات الوزارة .

04 – مؤشرات قيس الأداء واهم الأنشطة :

برنامج التجارة الداخلية		الديوان التونسي للتجارة		
الهدف	مؤشر القياس	الأهداف	المؤشرات	الأنشطة والتدخلات المبرمجة
ضمان انتظامية التزويد	نسبة إنجاز المخزونات الاستراتيجية	توفير مخزونات استراتيجية من المواد التالية : السكر الأبيض/ القهوة الخضراء/ الشاي/ الأرز حسب فترات التغطية المبينة بالجدول الزمني لمؤشر الهدف	نسبة إنجاز المخزونات الاستراتيجية من المواد الأربعة.	– التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية لضمان البرمجة المحكمة للشراءات – عقد اجتماعات في الآجال للجنة الشراءات لضمان توفير المنتوج والحفاظ على المخزون – البرمجة المسبقة لعملية تفريغ البواخر وترصيف السلع بمخازن الديوان التونسي للتجارة – المتابعة المستمرة للأسواق العالمية للمواد الموردة من قبل الديوان التونسي للتجارة
	نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	– المساهمة في تنفيذ سياسة الوزارة في مجال تزويد البلاد من المواد الحساسة من خلال اللجوء الظرفي إلى التوريد	– نسبة إنجاز برنامج التوريد وفق طلبات الوزارة	– إعداد الاستشارات اللازمة لاختيار أحسن العروض – برمجة عملية توريد وتفريغ المنتوجات الموردة وتوزيعها على مراكز الخزن – البرمجة المحكمة لعملية خزن المنتوج المورد ظرفيا – متابعة ظروف خزن المنتوج – ضمان التزويد المنتظم لمسالك التوزيع بالتنسيق مع سلطة الإشراف

الجدول الزمني لمؤشر الأداء في مجال المخزونات الاستراتيجية

مؤشر قيس أداء الهدف	النسبة المستهدفة للمؤشر		الإنجازات			الى موفى شهر جوان 2019	التقديرات		
			2016	2017	2018		2020	2021	2022
نسبة إنجاز المخزونات الاستراتيجية	السكر الأبيض	شهرين استهلاك	-------	55	74	73	75	80	85
	القهوة الخضراء	شهرين ونصف	-------	56	58.69	61	65	70	75
	الشاي	ثلاثة أشهر	-------	-----	100	69	90	95	95
	الأرز	شهرين ونصف	-------	------	64	56.3	65	70	75

الجدول الزمني لمؤشر الأداء في مجال التعديل الظرفي للسوق الداخلية

المواد	السنة	برنامج التدخل الظرفي للديوان المحدد من قبل سلطة الإشراف	انجازات الديوان بالطن	نسبة الانجاز
البطاطا	2016	————	————	———— -
	2017	————	————	———— -
	2018	5000 طن	4 825, 7680	96 ,5 %
	2019 إلى غاية شهر جوان	3000 طن	2 364,9250	78,83%
		5000 طن	في طور الانجاز	
الحليب نصف الدسم	2016	————	————	———— -
	2017	————	————	———— -
	2018	10 000 000لتر	6 733 632 ل (2018) 4 230 429 ل (2019)	67 % (2018) 42 ,3% (2019)
	2019 إلى غاية شهر جوان			
الموز	2016			
	2017			
	2018			
	2019 إلى غاية شهر جوان	2 000 طن	1 657 ,44940 طن	82 ,8%

05 .الإجراءات المصاحبة:

ـ إعفاء المواد الموردة من قبل الديوان التونسي للتجارة من جميع المعاليم والأداءات الموظفة عليها لمزيد التحكم في تكلفة التوريد حتى نتجنب اللجوء إلى دعم الدولة لعمليات التوريد الظرفي لبعض المواد وإن اقتضى الأمر ذلك دعم عمليات التوريد الظرفي لتحقيق التوازنات المالية للديوان التونسي للتجارة.

ـ اعتماد حقيقة الأسعار عند بيع المواد الموردة من قبل الديوان التونسي للتجارة وفي صورة عدم اعتماد هذا التمشي، تخصيص اعتمادات صلب قانون المالية خاصة بـ:

* منحة التوازن لفائدة الديوان وذلك في إطار تفعيل الفصل 14 من المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962 المصادق عليه بالقانون عدد 14 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962.

* أو لدعم مادة السكر الموجه للاستهلاك العائلي بمبلغ يغطي الفارق بين سعر التكلفة وسعر بيع الديوان والمقدر بـ 300 د/الطن سنة 2018.

III- الميزانية سنة 2020:

تقديم عام للتقديرات الأولية لمشروع الميزانية لسنة 2020 المتعلقة بنشاط تزويد السوق بالسكر الأبيض:

الموارد	القيمة	النفقات	القيمة
مبيعات السكر الأبيض	423 م.د	نفقات مبيعات السكر الأبيض	**480م .د**
منحة الدولة الجزافية بعنوان السكر الأبيض الموجه للاستهلاك العائلي(50د/الطن)	11م.د	النفقات الإدارية	**8 ,7 م.د**
موارد أخرى (الترفيع في سعر بيع السكر الأبيض الموجه للاستهلاك العائلي أو الترفيع في منحة الدعم أو قرض) .	80,3	نفقات التوزيع	**12,1 م.د**
		نفقات التمويل	**13,5 م.د**
المجموع (م.د)	**514,3م.د**	**المجموع**	**514 ,3م.د**

بطـاقة عدد3 : شركة معرض نـابل

البرنـامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : التجارة الداخلية

I- التعريـــف :

1. **النشاط الرئيسي:** تنظيم المعارض و التظاهرات التجارية
2. **ترتيب الفاعل العمومي:** صنف ب
3. **مرجع الإحداث:**
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):**

لا يوجد

II- إطار الأداء:

1. الاستراتيجية العامة: تساهم الشركة من خلال تنظيم التظاهرات التجارية بالتعريف بالمنتوجات خاصة الوطنية منها كما أن للشركة دور في إيجاد علاقات تجارية بين المنتجين و التجار من جهة و المنتجين و المستهلكين من جهة أخرى، أما بالنسبة لصغار الحرفيين خاصة في قطاع الصناعات التقليدية فإن شركة معرض نابل توفر الفضاء لترويج منتوجاتهم قصد المحافظة على ديمومة هذه الموارد لدى هؤلاء الحرفيين لحفظ كرامة العيش.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة.

3. أهم الأولويات والأهداف: يقع تحديد الأولويات و الأهداف تماشيا مع أهداف و أولويات وزارة التجارة في إطار برنامج التجارة الداخلية.

4. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: تقوم شركة معرض نابل بتنظيم المعارض و التظاهرات التجارية إعتمادا على الأوضاع الإقتصادية بالبلاد و كذلك المقدرة الشرائية للمواطن بصفة عامة وعلى ضوء ذلك يقع تحديد النسب المتوقع تحقيقها

5. الإجراءات المصاحبة: تعتمد شركة معرض نابل على مواردها المالية الذاتية كما يقع دعم الموارد البشرية بحسب الأنشطة التي تقوم بها على مدار السنة.

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

تقديم جدول تأليفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2020 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصيّة كل مؤسسة).

بطـاقة عدد4: شركة اللحوم

1. **البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي:** برنامج التجارة الداخلية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** انتاج و تجارة اللحوم
2. **ترتيب الفاعل العمومي:** شركة خفية الاسم
3. **مرجع الإحداث:** العقد التأسيسي بتاريخ 15 ماي 1961
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** القانون الاساسي لسنة **2002**
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):** سنة 2009

II- إطار الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة:** تحقيق التوازنات المالية لشركة اللحوم من خلال وضع خطّة عمل لتطهيرها و إعادة هيكلتها تمّ عرضها على أنظار وجلس وزاري بتاريخ 2016/04/25 .

- تعديل السوق كآلية من آليات الدولة : التحكّم في الأسعار و المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.
- المساهمة في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** تعمل شركة اللحوم على تزويد السوق المحلية باللحوم و توفيرها بأسعار مرجعية للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك و الحدّ من ارتفاع أسعارها و من عمليات المضاربة.

3. **أهم الأولويات والأهداف:**

- تحقيق توازناتها المالية.
- تأمين انتظامية التزويد و المساهمة في التحكم في الأسعار و حسن سير المعاملات بقطاع اللحوم الحمراء (ترشيد المستهلك ، تزويد السوق ، التحكم في الأسعار، تعزيز حماية المستهلك(...
- تطوير أنشطة الخدمات و تأهيل وحدات الاستغلال بما يستجيب للمواصفات و المعايير و الشروط الصحيّة المحدّدة في الغرض.

- السعي على أن تصبح شركة اللحوم مشروعا نموذجيا (قاطرة) يقتدى بها في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء و ذلك بعد إتمام عملية التأهيل و تطوير نشاط الشركة.

4.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: تقديم أهم الأنشطة المعهودة للفاعل العمومي (أهم الإستثمارات والمشاريع الكبرى...) والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات (ذكر المؤشرات الخاصة به بالتوافق مع مؤشرات البرنامج مع ذكر النسب المتوقع تحقيقها وفق الجدول الزمني الخاص بالمؤشرات).

4. الإجراءات المصاحبة: في إطار برنامج تطهير شركة اللحوم و تحقيق توازناتها المالية، و بعد مصادقة لجنة التطهير المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2017 ، نقترح إدراج فصل ضمن قانون المالية لسنة 2020 ينصّ على إعفاء شركة اللحوم من ديون قديمة متخلّدة لدى الديوانة و الخزينة العامة مثلما يبيّنه الجدول التالي:

بطاقة عدد1:

	نص المقترح	شرح الأسباب	الملاحظات
1	إعفاء شركة اللحوم من الديون المتخلّدة لدى الديوانة و المقدّرة بحوالي **4.5 م.د.**	تتمثّل هذه الديون في معاليم الأداء على القيمة المضافة المتعلّقة بكميات اللحوم التي تمّ توريدها خلال سنة 2005 و التي لم يقع احتسابها ضمن عناصر الكلفة و بالتالي لم تتمكّن الشركة من تسديد هذه الديون باعتبار أنّ بيعها لتلك الكميات من اللحوم تمّ دون سعر الكلفة و ذلك نظرا للدور التعديلي الذي لعبته الشركة للضغط على أسعار اللحوم المتداولة بالسوق المحلية بغرض المحافظة على القدرة	تبعا لمحضر جلسة اجتماع لجنة التطهير بتاريخ **2017/5/30** و الذي ينصّ على " الموافقة على مبدأ طرح الديون البالغة **4.5 م.د** و الراجعة للمصالح الديوانية على أن يتمّ ادراج فصل في الغرض بمشروع قانون المالية"(طبقا للفصل 25 من مجلّة المحاسبة العمومية).

		الشرائية للمستهلك.	

بطاقة عدد2:

	نص المقترح	شرح الأسباب	الملاحظات
2	إعفاء شركة اللحوم من الديون المتخلّدة لدى الخزينة العامة والمقدّرة بحوالي **2 م.د.**	في إطار عملية تسريح الأعوان سنة 1997 تحصّلت شركة اللحوم عل قرض من طرف صندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية بمبلغ **4.5 م.د،** قامت الشركة بتسديد **2.5 م.د** ومنذ سنة **2003** عجزت هذه الأخيرة عن مواصلة دفع المبلغ المتبقي و ذلك نظرا لتدهور وضعيتها المالية نتيجة السياسة التعديلية المعتمدة .	تبعا لمحضر جلسة اجتماع لجنة التطهير بتاريخ **2017/5/30** و الذي ينصّ على " الموافقة على مبدأ طرح الديون البالغة **2 م.د** و الراجعة لصندوق إعادة هيكلة المنشآت العمومية على أن يتمّ ادراج فصل في الغرض بمشروع قانون المالية" (طبقا للفصل 25 من مجلّة المحاسبة العمومية).

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

تقديم جدول تأليفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2020 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصيّة كل مؤسسة).

بطـاقة عدد5 : شركة أسواق الإنتاج بالوسط

1. **البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي:** برنامج التجارة الداخلية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:**بعث وتسيير والتصرف في سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد الموجه للمنتجين من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.
2. **ترتيب الفاعل العمومي:**شركة خفية الإسم صنف ج
3. **مرجع الإحداث:** الفصل 8 من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في 1 فيفري 1989 المتعلق بمساهمات والمنشأت والمؤسسات العمومية.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** تم الإكتفاء بالقانون الأساسي للشركة كسند قانوني على أن يتم إحترام الإجراءات المتعلقة بذلك ضمن أحكام مجلة الشركات التجارية الهيكل التنظيمي ودليل التصرف في الموارد البشرية بصدد الإنجاز
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):** لا يوجد

II- إطار الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة:** بعث وتسيير والتصرف في سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية بسيدي بوزيد الموجه للمنتجين من خلال تثمين وتسويق المنتجات الفلاحية.
2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
3. **أهم الأولويات والأهداف:** تحديد أهم الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تتوافق كليا أو جزئيا مع أهداف وأولويات البرنامج(ذكر أهداف المنشأة/المؤسسة العمومية وما يقابلها من أهداف البرنامج).
4. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة**: نظرا لعدم إستكمال إنجاز دراسة جدوى قابلية الإنجاز الفني والمالي لسوق الإنتاج والتي من المفروض أنها ستحدد الإستراتيجيات العامة للشركة وأهدافها، طرق التصرف في مكونات المشروع، المنظومة الجبائية، نظام الإستخلاص والتوجهات المالية، وعليه لا يمكن التطرق لتفاصيل هذا العنوان حاليا.
5. **الإجراءات المصاحبة**:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

رقم	وحدة الميزانية	المبرمج لسنة 2019 بالدينار	المحتمل لسنة 2019 بالدينار	المبرمج لسنة 2020 بالدينار	نسبة تطور ميزانية 2020 مقارنة مع المحتمل لسنة 2019
أ	**الأعباء**				
I	**المشتريات**	**19.200.000**	**19.200.000**	**29.200.000**	**152.083%**
1	المحروقات	13.200.000	13.200.000	13.200.000	0.000%
2	إنارة	1.000.000	1.000.000	1.000.000	0.000%
3	مشتريات غير مخزونة من اللوازم والمواد	5.000.000	5.000.000	5.000.000	0.000%
4	مختلفات ونفقات طارئة	/	/	10.000.000	100.000%
II	**خدمات خارجية**	**7.840.000**	**7.840.000**	**15.680.000**	**200.000%**
5	صيانة وإصلاح	5.000.000	5.000.000	10.000.000	100.000%
6	أقساط التأمين	2.600.000	2.600.000	5.200.000	100.000%
7	معلوم الجولان	240.000	240.000	480.000	100.000%
III	**خدمات خارجية أخرى**	**81.380.000**	**81.380.000**	**93.480.000**	**114.869%**
8	مرتبات وأتعاب الوساط	5.000.000	5.000.000	10.000.000	100.000%
9	إشهار	5.000.000	5.000.000	8.000.000	60.000%
10	تنقلات مهمات استقبال	10.000.000	10.000.000	15.000.000	50.000%
11	سفر ومهمات	30.000.000	30.000.000	30.000.000	0.000%
12	نفقات بريدية وإتصالات	3.500.000	3.500.000	4.000.000	14.286%
13	تكوين الاعوان	10.000.000	10.000.000	15.000.000	50.000%
14	الخدمات الهاتفية	180.000	180.000	480.000	0.000%
15	توثيق وطباعة ظرفية	2.000.000	2.000.000	2.000.000	0.000%
16	أدوات مكتبية	2.400.000	2.400.000	4.000.000	66.667%
17	إستشارات	8.000.000	8.000.000	/	/
18	الملتقيات	5.000.000	5.000.000	5.000.000	0.000%
IV	**أعباء مختلفة عادية**	**23.820.000**	**23.820.000**	**16.200.000**	**68.010%**
19	مكافئت الحضور	15.000.000	15.000.000	7.200.000	-52.000%
20	كراء مقر الإدارة	8.820.000	8.820.000	9.000.000	2.041%
V	**أعباء الاعوان**	**121.375.565**	**121.375.565**	**310.669.115**	**255.957%**
21	أجور أعوان حراسة وتنظيف	1.000.000	1.000.000	1.000.000	0.000%
22	رواتب وأجور اعوان قارين	98.186.698	98.186.698	233.595.162	137.909%
23	منح الإنتاجية	1.290.000	1.290.000	27.423.516	1328.308%
24	أعباء إجتماعية قانونية	16.956.327	16.956.327	44.240.437	160.908%
25	أعباء إجتماعية أخرى	912.540	912.540	/	/
26	وصولات أكل	2.400.000	2.400.000	4.410.000	83.750%

VI	**ضراءب وأداءات ودفوعات مماثلة**	**4.000.000**	**4.000.000**	**4.000.000**	**100.000%**
27	ضرائب وأداءات مختلفة	4.000.000	4.000.000	4.000.000	0.000%
VII	**الإستثمارات**	**26.000.000**	**26.000.000**	**86.000.000**	330.769%
28	معدات إعلامية ومنظومات	19.000.000	19.000.000	6.000.000	-68.421%
29	معدات مكتبية	2.000.000	2.000.000	5.000.000	150.000%
30	تهيئة وبناء قاعة	5.000.000	5.000.000	/	/
31	سيارة إدارية	/		75.000.000	100.000%
ب	**النتائج**				
I	**إيرادات الإستغلال**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000%**
32	مداخيل	0.000	0.000	0.000	0.000%
33	إيرادات الإستغلال الاخرى	0.000	0.000	0.000	0.000%
II	**مجموع أعباء الإستغلال**	**283.615.565**	**283.615.565**	**469.229.115**	**165.445%**
34	الإستهلاك المحاسبي	0.000	22.741.406	40.000.000	175.891%
35	إستهلاك التكاليف الاولية لسنة 2016	0.000	8.481.315	8.481.315	100.000%
III	**نتيجة الإستغلال**	**-283.615.565**	**-314.838.286**	**-517.710.430**	**164.437%**
36	إيرادات التوظيفات	486.852.275	486.852.275	436.524.986	-10.337%
37	الأرباح العادية الأخرى	0.000	0.000	0.000	0.000%
38	الخسائر العادية الاخرى	0.000	0.000	0.000	0.000%
IV	**نتيجة الانشطة قبل إحتساب الاداءات**	**203.236.713**	**172.013.992**	**-81.185.444**	**-47.197%**
39	الاداءات على الأرباح	0.000	0.000	0.000	0.000%
V	**نتيجة الأنشطة بعد إحتساب الأداءات**	**203.236.713**	**172.013.992**	**-81.185.444**	**-47.197%**

لم تدخل الشركة بعد في طور الإستغلال، وعليه تقتصر مداخيلها في الوقت الراهن على الفوائد المتأتية من توظيف سيولتها

عمليات التوظيف لسنة 2020

رقم الحساب	**430115005072**	**430115005072**
تاريخ التوظيف	2018/12/27	2018/12/27
المبلغ الموظف	3.562.056.222	270.000.000
نسبة الفائدة	12.00%	11.00%
مدة التوظيف 2020	355	182
تاريخ نهاية التوظيف	21.12.2020	2019/07/01
نسبة الخصم من المورد	20%	20%
مبلغ الفائدة الخام	421.509.986	15.015.000
مبلغ الخصم من المورد	84.301.997	3.003.000
مبلغ الفائدة الصافي	337.207.989	12.012.000
المبلغ الجملي للفائدة	**349.219.989**	

المبالغ الموظفة

المبالغ الموظفة سنة 2019	3.750.000.000
فوائد التوظيف لسنة 2019	382.056.222
المجموع	4.132.056.222
ميزانية 2020	570.000.000
المبلغ الموظف سنة 2020	3.562.056.222

بطـاقة عدد6 : الوكالة الوطنية للمترولوجيا

1.البرنامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : برنامج التجارة الداخلية

I. التعريـــف

1.النشاط الرئيسي:

السهر على تنفيذ سياسة الحكومة التونسية في مجال المترولوجيا (القانونية والصناعية والعلمية) وفق التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة التي تتمحور بالخصوص في احترام القواعد والمواثيق الدولية التي تفرضها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي ودول العالم العربي والمنظمة العالمية للتجارة.

2. **ترتيب المنشأة:** صنف "أ"
3. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 12 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 2751 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الوكالة الوطنية للمترولوجيا.
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة/المؤسسة(إذا وجد).**

II. إطار القدرة على الأداء:

a. **الاستراتيجية العامة:**

تمكين البلاد التونسية من التملك وبصفة دائمة لبنية تحتية مترولوجية متطورة تستجيب للإلتزامات الدولية وتواكب المستجدات العالمية في المكونات الثلاث للمترولوجيا ذات الصلة بالمستهلك والمتعامل الإقتصادي والبحث العلمي بما يسهم فيما يلي:

التموقع والإندماج الناجع في النظام الدولي للمترولوجيا؛

تحقيق المرجعية العلمية في مجالات القيس وتقويم المطابقة وتحسين نسبة التغطية؛

تحديث طرق الرقابة المترولوجية القانونية بأنواعها الــ 6 وتوسيع مجالات التدخل؛

تطويع معايير وتكنولوجيات القياس لتنمية القدرة التنافسية للمنتجات التونسية

تركيز روابط مشتركة بين جامعات التعليم العالي ومراكز التكوين والبحوث العلمية والصناعة من جهة والوكالة الوطنية للمترولوجيا من جهة أخرى

النهوض بدور المترولوجيا في مجالات ذات أولوية من ذلك الصحة والبيئة والنقل والسلامة

دعم وإستثمار الترابط الوثيق بين المكونات الثلاث للمترولوجيا

بالتوازي مع إعتماد الوكالة الوطنية للمترولوجيا كهيكل للإشهاد بالكفاءة وللإشهاد كذلك بنظم الجودة

b. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.

c. **أهم الأولويات والأهداف:**

أهداف الوكالة الوطنية للمترولوجيا	أهداف البرنامج
- تكثيف المراقبة المترولوجية القانونية على المواد المعبأة بكامل مناطق الجمهورية و كذلك المراقبة المترولوجية على أدوات القيس المستعملة وخاصة أدوات الوزن غير القانونية التي يتم استعمالها من طرف الباعة.	التنسيق والتعاون مع فرق المراقبة الاقتصادية بالوزارة.
الحد من تكاثر استعمال أدوات الوزن الإلكترونية غير القانونية وأغلبها صينية الصنع.	المشاركة في حملات المراقبة الاقتصادية وأشغال اللجان والهياكل ذات العلاقة. المساهمة في جهود كل الهياكل للقضاء على هذه الظاهرة (أعوان المراقبة الاقتصادية بالوزارة وبالإدارات الجهوية ومصالح المترولوجيا القانونية بالوكالة الوطنية للمترولوجيا و الديوانة والشرطة والحرس الوطنيين و المنظمات المهنية ذات العلاقة وكل الهياكل المعنية بالاستهلاك والتوعية والارشاد.
المشاركة في لجان التفكير والإعداد لكراس شروط إنجاز منظومة معلوماتية لمتابعة مآل محاضر البحث بعد إحالتها إلى المحاكم.	إنجاز منظومة معلوماتية لمتابعة مآل محاضر البحث بعد إحالتها إلى المحاكم وهو من شأنها أن يساعد في تحرير المحاضر وتقديم طلبات الإدارة وخاصة بالنسبة للمخالفين في حالات العود.

d. مؤشرات **قيس الأداء وأهم الأنشطة:** بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج المراقبة الاقتصادية (المراقبة المترولوجية)

e. **الإجراءات المصاحبة:**

- انتداب تقنيين اختصاص مترولوجيا لتدعيم فرق المراقبة الاقتصادية.
- توفير سيارة ادارية للقيام بالزيارات الميدانية.
- مساندة مالية من ميزانية الدولة (وزارة التجارة) لاقتناء أدوات قيس خصوصية في مجال الرقابة (أدوات قيس كتلة أحجام السوائل، أدوات رقابة المواد المجمدة، ...) مع العلم أن مبالغ الخطايا المالية للمخالفين المترتبة عن رفع المخالفات الاقتصادية يقع ايداعها بخزينة الدولة (يقع دفع الخطايا بالقباضات المالية).

3- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج التجارة الخارجية

بطاقة عدد1 :مركز النهوض بالصادرات

البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي : برنامج التجارة الخارجية

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:**
2. **ترتيب الفاعل العمومي:**
3. **مرجع الإحداث:**قانون عدد 20 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:**
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):**

II- إطار الأداء:

6. **الاستراتيجية العامة:**يهدف مركز النهوض بالصادرات الى:

-تطوير تموقع المنتوج والخدمات التونسية

-تنويع المنتوجات والأسواق عند التصدير

-تدعيم شبكة التبادل التجاري وتطوير الاستفادة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة بين تونس وبين أكثر من 130 دولة

7. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** مساهمة مباشرة.
8. **أهم الأولويات والأهداف:**

- توجيه وإرشاد المصدرين التونسيين حول فرص التبادل التجاري والشراكة الدوليين من خلال نظام إعلام ويقظة .
- مساندة الفاعليين الاقتصاديين خلال قيامهم بإجراءات التصدير على المستويين الإداري والمالي.
- مرافقة المصدرين نحو الأسواق الخارجية من خلال تنظيم حملات ترويجية ، لقاءات شراكة ، مهمات استكشاف للأسواق الخارجية .
- تنويع العرض القابل للتصدير سواء على مستوى المنتوجات أو الخدمات .

تندرج كل هذه الأهداف ضمن الهدف الرئيسي لبرنامج التجارة الخارجية والمتعلق بتنمية المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري .

9. **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة**: أهم الأنشطة المعهودة لمركز النهوض بالصادرات :

- **صندوق النهوض بالصادرات** : ويتمثل هذا النشاط في دعم الصادرات الوطنية خاصة على مستوى النقل
- **المرافقة عند التصدير**: وذلك من خلال تنظيم المركز لدورات تكوينية في مجال التصدير لفائدة المؤسسات الاقتصادية والباعثين الشبان .
- **برنامج تصدير +** : ومهمته مرافقة المؤسسات المصدرة وتحفيز المؤسسات ذات القدرة التصديرية . (أهم الإستثمارات والمشاريع الكبرى...) .
- **الشباك الموحد** : ومهمته تسهيل الإجراءات الإدارية وتذليل العوائق التي تعترض المؤسسات المصدرة عند التصدير

10.الإجراءات المصاحبة:مساندة ماليّة في مجالات مختلفة :

- بعنوان دعم عند التصدير
- بعنوان دعم للمشاركة في المعارض والتظاهرات بالخارج
- بعنوان مرافقة للمؤسسات المصدرة

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

البيانات	تقديرات 2020
العنوان الأول	
نفقات التصرف	**10320**
نفقات التأجير العمومي	8663
نفقات وسائل المصالح	1657
نفقات التدخل العمومي	**100020**
صندوق النهوض بالصادرات	100000
الودادية	20
العنوان الثاني	
نفقات التنمية	15409
التمويل العمومي	15409
المجموع	**125749**

بطـاقة عدد2 : غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي

البرنـامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : التجارة الخارجية

I- التعريـــف :

01- النشاط الرئيسي:تعمل غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي على توفير الخدمات لفائدة كل المؤسسات بما ييسر نشاطهم الاقتصادي سواء داخل تونس أو خارجها.

02- ترتيب المنشأة:

03-مرجع الإحداث:

-القانون عدد 75 المؤرخ في 30نوفمبر 2006 (الرائد الرسمي عدد 96 لسنة2006 .)

-الأمر عدد 79 المؤرخ في 15 جانفي 2007 (الرائد الرسمي عدد 06 لسنة2007 .)

04-مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 80 المؤرخ في 15جانفي 2007(الرائد الرسمي عدد 06 لسنة2007 .)

02 **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:**

03 **إطار القدرة على الأداء:**

01 - الإستراتيجية العامة:

تسعى غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي ان تكون صوت المؤسسات والهيكل الرائد في تنمية النشاط الاقتصادي بولايتي نابل وزغوان :

– تعمل غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي على دعم المؤسساتمن خلال الاحاطة بهم وبعث خدمات ذات قيمة مضافة للنهوض بالقطاع الخاص وتطوير الاستثمار بولايتي نابل وزغوان. :

– 02- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

أهداف برنامج التجارة الخارجية	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي
1.2 تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة
2.2 الدفاع التجاري	مساهمة مباشرة
2.3 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مساهمة مباشرة

5. أهم الأولويات والأهداف:

أهداف برنامج التجارة الداخلية	أهداف غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي
1.2 المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	- الإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير عبر تنمية العلاقات الخارجية وتعزيز الشراكة التجارية
2-2 الدفاع التجاري	-المساهمة في تطوير مناخ الاستثمار وتعزيز ثقافة الأعمال
3-2 تسهيل اجراءات التجارة الخارجية	-تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية .

04 – مؤشرات قيس الأداء واهم الأنشطة :

برنامج التجارة الخارجية	غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي		
الأهداف	**الأهداف**	**المؤشرات**	**الأنشطة والتدخلات المبرمجة**
1-2 تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	A - الإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير	A 1 تطور عدد برامج الدعم والمساندة A 2 تطور عدد الاسواق الاجنبية الجديدة	– تنظيم حلقات تكوينية – إعداد دراسات الأسواق للاسواق الخارجية – دعوة موردين أجانب – تنظيم بعثات تجارية إلى الخارج – تنظيم لقاءات شراكة
2-2 الدفاع التجاري	B - المساهمة في تطوير مناخ الاستثمار وتعزيز ثقافة الأعمال	B -1 تطور عدد اللقاءات مع رجال الأعمال B -2 تطور عدد المؤسسات المشاركة	– تنظيم ندوات – تنظم حلقات نقاش قطاعية
2-3 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	C - تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية	C -1 تطور عدد الخدمات الالكترونية على الخط	– مشروع التعاون مع TTN لإرساء منظومة شهادة المنشأ الالكترونية .

02 الميزانية سنة 2020:

تقديم عام للتقديرات الأولية لمشروع الميزانية لسنة 2020 :

الموارد	القيمة (أد)	النفقات	القيمة(أد)
نشاط الغرفة – الخدمات – بيع المطبوعات – الانخراطات – ..... **منحة الدولة**	**530** **220**	**الاستثمار** **التصرف** - شراء المطبوعات -كراء -تظاهرات اقتصادية (ندوات ،بعثات ،لقاءات ،تكوين ....) -	**50** **700**
المجموع (م.د)	**750**	**المجموع**	**750 أ.د**

بطـاقة عدد3 : غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي

البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية : التجارة الخارجية

I - التعريـــف :

01- النشاط الرئيسي:تساهم الغرفة التجارة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف.

02- ترتيب المنشأة: غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي هي مؤسسة عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف وزارة التجارة .

03-مرجع الإحداث:

-الأمر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بإحداث غرفة التجارة والصناعة وتحديد تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية ،

04-مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1331 لسنة 2013 المؤرخ في 07 مارس 2013 المتعلق بضبط تنظيم غرف التجارة والصناعة .

II -إطار القدرة على الأداء:

01- الإستراتيجية العامة:

تهدف الإستراتيجية العانة لغرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي في إطار برنامج التجارة الخارجية إلى تدعيم التوجهات الإستراتيجية لوزارة التجارة بصفة عامة والى المساهمة في الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتمكينها من ترويج وتصدير منتوجاتها في أحسن الظروف بصفة خاصة وذلك من خلال :

- مواصلة تقديم المساندة للمؤسسات المصدرة المنتصبة بإقليم الشمال الغربي من خلال دعم نقطة التصدير بالغرفة بشريا وماليا وفنيا لتصبح خلية إقليمية للنهوض بالتصدير ،
- دعم علاقات التعاون والشراكة داخل تونس وخارجها بإبرام اتفاقيات الشراكة مع هياكل مماثلة مع التكثيف من المشاركات في المعارض والصالونات العالمية وتنظيم لقاءات مهنية في الغرض قصد إيجاد أسواق جديدة
- مزيد التعريف باليات المساندة الفنية والمالية للمؤسسات المصدرة من خلال مزيد التعريف باليات الدعم التي توفرها الدولة على غرار صندوق النهوض بالصادرات والية تصدير + قصد مزيد توسيع قاعدة المصدرين

- مواصلة التعريف بشبكة التمثيل التجاري ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء من خلال التعريف بالبرامج الموضوعة على ذمة المؤسسات قصد تطوير نسبة الصادرات خارج إطار الأسواق التقليدية.

02 - تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

أهداف برنامج التجارة الخارجية	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي
1.2 تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة
2.2 الدفاع التجاري	مساهمة غير مباشرة
2.3 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مساهمة مباشرة

6. أهم الأولويات والأهداف:

أهداف برنامج التجارة الداخلية	أهداف غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي
1.2 المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	- الإحاطة بالمؤسسات والنهوض بقطاع التصدير عبر تنمية العلاقات الخارجية وتعزيز الشراكة التجارية
2-2 الدفاع التجاري	-المساهمة في تطوير مناخ الاستثمار وتعزيز ثقافة الأعمال
3-2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	-تطوير المنظومة الإدارية والتأهيل المستمر للموارد البشرية .

03– مؤشرات قيس الأداء واهم الأنشطة :

أهداف الغرفة	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2220	الاعتمادات التقديرية
الهدف 1 ضبط برنامج تظاهرات بالخارج يشمل مختلف القطاعات الواعدة ويستهدف أسواق جديدة	-ضبط برنامج تظاهرات بالخارج(05 تظاهرات على الأقل) يشمل أهم القطاعات بإقليم الشمال الغربي (المنتجات الفلاحية ،الصناعات الغذائية ،البناء ...)والعمل على تشريك اكبر عدد ممكن من المؤسسات قصد التعرف ومواكبة أهم المستجدات في مجال الفلاحة والمستلزمات الفلاحية والصناعات الغذائية والبناء .... - تنظيم ندوات إعلامية وتحسيسية وتظاهرات بالخارج تعرف بالامتيازات الموضوعة من قبل	**ميزانية الغرفة بالاشتراك مع** -مركز النهوض بالصادرات (منحة المركز المخصصة لنقطة التصدير بالغرفة بقيمة 50 ألف دينارا سنويا).

	الدولة قصد مساندة المؤسسات التونسية ومساعدتها لاقتحام الأسواق الإفريقية جنوب الصحراء . -تنظيم زيارات عمل إلى بعض الغرف المتواجدة على الشرق الجزائري لتمكين عدد من مؤسسات الجهة من ربط علاقات تعاون وشراكة مع نظيراتها بالشرق الجزائري -مساندة المؤسسات لاعتماد استراتيجيات ترويجية لاقتحام أسواق جديدة والبحث عن شركاء أجانب .	
الهدف 02 تنظيم ندوات تكوينية وأيام شراكة وتعاون بالجهة	-تنظيم ندوات إعلامية للتعريف بخدمات الغرفة والمتعلقة خاصة بتنمية الصادرات ومهام شبكة الإحاطة بالمؤسسات والمصدرين ، - القيام بندوات وأيام إعلامية وتحسيسية حول البرامج الموضوعة على ذمة المؤسسات على غرار برنامج تصدير + والامتيازات التي يوفرها صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX ، TTN-، - تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية للتعريف بالاتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس وبقية البلدان على غرار COMESA	
الهدف 3 الإعلام التجاري والدراسات والتكوين والرسكلة والذكاء الاقتصادي	– القيام بزيارات ميدانية للتعرف على حاجيات ورغبات المؤسسات في مجال التكوين والعمل على إعداد وضبط برامج تكوينية في محاور عدة مثل إستراتيجية التسويق ،التصرف في طلبية التصدير وشروط التجارة الخارجية – تمكين المؤسسات المصدرة بولايات الشمال الغربي من الدورات التكوينية والتدريبية في مجال التصدير وذلك لتهيئتها من مواكبة التكنولوجيات الحديثة واندماجها في السوق الخارجية – التنسيق مع الهياكل التي لها صلة بالتصدير والمنخرطة بشبكة الإحاطة بالمصدرين قصد التدخل السريع والحيني لمساعدة المؤسسات المنتصبة بإقليم الشمال الغربي على تجاوز العراقيل التي يواجهنها للتصدير	**ميزانية الغرفة بالاشتراك مع** -مركز النهوض بالصادرات

III - الميزانية سنة 2020:

تقديم عام للتقديرات الأولية لمشروع الميزانية لسنة 2020

الوحدة : دينار

الأعباء	انجازات 2017	انجازات 2018	تقديرات 2019	تقديرات 2020
ميزانية التصرف				
مشتريات	18 032	21 748	21 000	23 000
أعباء الاستغلال	259 257	201 933	270 000	280 000
مخصصات الاستهلاكات	10 595	15 125	12 000	20 000
اعباء الأعوان	286 465	321 845	320 000	350 000
ميزانية الاستثمار				
برامج اعلامية	3 920	----	5 000	5 000
معدات نقل	----	---	45 000	47 000
معدات مكتبية	-----	-----	5 000	10 000
معدات إعلامية	660	557	5 000	5 000
الموارد				
الموارد الذاتية	317 357	317 249	358 000	370 000
منحة الدولة	110 000	120 000	225 00	320 000
منحة مركز التهوض بالصادرات	50 000	50 000	50 000	50 000
منحة البرامج الخارجية الموظفة	59 600	8 480	48 000	------

بطـاقة عدد4 : غرفة التجارة والصناعة للوسط

البرنـامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية : التجارة الخارجية

II- التعريـــف :

01- النشاط الرئيسي:تساهم غرف التجارة والصناعة في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بانشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف .

02- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لاشراف الوزارة المكلفة بالتجارة .

03-مرجع الإحداث:

-القانون عدد 75 المؤرخ في 30نوفمبر 2006 المتعلق بغرف التجارة والصناعة

-الأمر عدد80 المؤرخ في 15 جانفي 2007 المتعلق بتنظيم غرف التجارة والصناعة وتسييرها.

04-مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 80 المؤرخ في 15جانفي 2007(الرائد الرسمي عدد 06 لسنة2007 .)

04**تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج:**

تم توقيع عقود برامج بين غرفة التجارة والصناعة للوسط ومراكز اعمال سوسة ،المنستير ،المهدية والقيروان وكل من وزارة التجارة ووزارة الصناعة سنة 2007 وهي عقود يتم تحيينها سنويا بمقتضى برنامج عمل يتم ضبطه بين الغرفة وكل مركز اعمال ،للتذكير لم يتم حيين العقود المذكورة منذ 2012 .

05 إطار القدرة على الأداء:

01- الإستراتيجية العامة:

أن تكون الغرفة الشريك الأول لمساندة مؤسسات الجهة لتطوير أعمالهم محليا ودوليا والفاعل الأساسي لدفع الاستثمار في جهة الوسط

– 02- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

أهداف برنامج التجارة الخارجية	مساهمة غرفة التجارة والصناعة للوسط
1.2 تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	مساهمة مباشرة
2.2 الدفاع التجاري	مساهمة مباشرة
2.3 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مساهمة مباشرة

تساهم غرفة التجارة والصناعة للوسط في أهداف البرنامج بصفة مباشرة وذلك في مجال مساندة المصرين من خلال تقييم خدمات على غرا الإدلاء بشهادات المنشأ والقيام بدراسات تقنية لتحديد نسبة الاندماج بالنسبة للمنتوجات التونسية المعدة للتصدير وتقييم الإحاطة والمساندة لاكتساح أسواق جديدة وتنويع المبادلات التجارية من خلال تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج ،استقبال وفود لرجال الأعمال ،تنظيم لقاءات شراكة ،التعريف بالأسواق الجديدة والواعدة ...

7. أهم الأولويات والأهداف:

تقديم الدعم اللازم لمؤسسات القطاع الخاص ف الولايات الأربعة(سوسة والمنستير والقيروان والمهدية) لتطوير أعمالهم من خلال :

- **إسداء خدمات لتطوير المعاملات التجارية للمؤسسات مع الخارج والرفع من قدراتها التصديرية**

– <u>دعم التعاون الدولي</u> **:**

*تنظيم لقاءات الشراكة والأعمال مع غرف أجنبية وتوقيع اتفاقيات تعاون ،

*تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج،

*تسيير وحدة يقظة خاصة بفرص الأعمال والصفقات وطلب العروض على المستوى الدولي ضمن بورصة الأعمال للغرفة (Bourses d'Affaires)،

*تنظيم ندوات وملتقيات أعمال لفائدة المؤسسات .

<u>-الإحاطة بالمصدرين</u>

*تقديم الدعم والإحاطة بالمصدرين من خلال توفير المعلومات المتعلقة بإجراءات التصدير ،

*توفير خدمات المرافقة والإحاطة بالمصدرين والإدلاء بشهادات المنشأ ،

*تنظيم دورات تكوينية تستجيب لحاجيات المؤسسات المصدرة ،

*إعداد دراسات لأسواق خارجية ضمن وحدة ذكاء الأسواق (Intelligence Marché)،

*تسيير وحدة ذكاء الأسواق ضمن المنصة الالكترونية للغرفة تعنى بإعداد دراسات أسواق.

مرافقة المؤسسة للرفع من قدراتها التنافسية وتطوير أعمالها

*تنظيم ندوات تحسيسية حول المستجدات التشريعية والاقتصادية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين بالجهة ،

*توفير دراسات ومعلومات حول النسيج الاقتصادي بجهة الوسط ،

*التعريف بمؤسسات الجهة عبر الصالون الافتراضي ضمن المنصة الالكترونية للغرفة (www.businesstradeintunisia.com).

*أداء زيارات ميدانية للمؤسسة لتشخيص حاجياتها والتعرف على تطلعاتها ومشاغلها .

- توفير المرافقة والإحاطة المشخصة بالمؤسسات :

*تامين استشارات حول تكوين المؤسسات ،بعث المشاريع والاجراءات المصاحبة ،

*تنظيم حصص استشارية مع خبراء ومختصين في مجالات مختلفة : التجارة الالكترونية ،التسويق ،التصرف في المؤسسات والتصدير ،

*تنظيم لقاءات فردية إعلامية واستشارية بين المؤسسات وعديد الإدارات (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ،وزارة التشغيل ،إدارة الجباية .....).

- **المساهمة في استقطاب المستثمرين الأجانب والإحاطة بهم من خلال** :

*إعداد دراسات حول المميزات الاقتصادية لجهة الوسط ،فرص الاستثمار ومواقع الانتصاب،

*توفير المعلومات لفائدة المستثمرين حول مناخ الاستثمار ،الحوافز والتشجيعات ذات العلاقة والاحاطة بالمستثمرين على مستوى الإجراءات،

*التعريف بالميزات الاقتصادية للجهة وبفرص الاستثمار المتاحة من خلال تظاهرات ترويجية على المستوى الدولي والجهوي.

*** توفير التكوين والإحاطة في إطار :**

*التكوين المستمر **:**من خلال تنظيم دورات تكوينية تستجيب لحاجيات المؤسسات او بطلب منها وذلك إما داخل المؤسسة ذاتها او بين عدة مؤسسات –حصص دراسة ليلية تستهدف مسيري المؤسسات –دورات تكوينية صيفية لفائدة المؤسسات ،

*التكوين الأساسي **:** من خلال مدرسة التجارة التابعة للغرفة التي تعنى بتكوين تقنيين سامين وتقنيين مهنيين في مجالات المالية ،التجارة ،المحاسبة .

04 – مؤشرات قيس الأداء واهم الأنشطة :

المؤشر	مقياس الأداء
الإحاطة بالمصدرين	**الاحاطة بالمصدرين** –عدد الاستشارات المتعلقة بالتصدير ، –عدد الزيارات الميدانية للمؤسسات المصدرة ، –عدد دورات التكوين لفائدة المصدرين (التجارة الدولية ، تقنيات الدفع الدولي ،نظام التحويل الفعال ...) وعدد المؤسسات المنتفعة –عدد دراسات الأسواق وعدد المنتفعين . **شهادات المنشأ :** –عدد شهادات المنشأ المدلى بها ،

التعاون الدولي والتظاهرات الاقتصادية	-عدد الدراسات التقنية **التعاون الدولي :** -عدد وفود رجال الأعمال التي يتم استقبالها بالجهة - عدد بعثات رجال الأعمال التي يتم تنظيمها بالخارج -عدد المؤسسات التونسية المشاركة في لقاءات الشراكة ، -عدد اللقاءات الثنائية التي تم عقدها بتونس أو بالخارج ، -عدد الاتفاقيات المبرمة مع الغرف الأجنبية . التظاهرات الاقتصادية : -عدد المؤسسات المشاركة في التظاهرات الاقتصادية التي تنظمها الغرفة -عدد فرص الأعمال والشراكة التي تم تقديمها لمنخرطي الغرفة ضمن المنصة الالكترونية للغرفة - عدد الاستشارات المتعلقة برزنامة المعارض والصالونات وفرص الأعمال ،
الإحاطة والمرافقة	**الإحاطة والإعلام :** -عدد خدمات الإحاطة والإعلام المقدمة لمنخرطي الغرفة ، -عدد الدراسات والمعلومات حول الميزات الاقتصادية لجهة الوسط - عدد المؤسسات المدرجة بالصالون الافتراضي ضمن المنصة الالكترونية للغرفة ، - عدد الزيارات الميدانية للمؤسسات . **المرافقة الشخصية :** -عدد الاستشارات في مجال تكوين وإحداث المؤسسات ، -عدد الاستشارات مع الخبراء وعدد المؤسسات المنتفعة بخدمات الإحاطة مع الخبراء، - عدد اللقاءات الفردية بين المؤسسات وممثلي الإدارات وعدد المؤسسات المنتفعة باللقاءات الفردية -عدد المستثمرين الأجانب الذين تمت الإحاطة بهم .
التكوين	**التكوين المستمر :** -عدد الدورات التي يتم تنظيمها ،

	–عدد المؤسسات المشاركة في دورات التكوين المستمر **التكوين الأساسي:** –عدد متربصي مدرسة التجارة : –عدد متربصي مدرسة التجارة المدمجين في سوق الشغل
الانخراط بالغرفة	–عدد منخرطي الغرفة

06 – **الإجراءات المصاحبة :**

***تطوير الأنظمة الترويجية للغرفة :**

–إنشاء موقع واب جديد للغرفة ،

–تحيين المنصة الالكترونية (www.businesstradeintunisia.com).

-

تطوير منظومة معلوماتية جديدة بين الغرفة والمتعاملين الاقتصاديين بالجهة (CMR) في إطار برنامج DRIVE لدعم قدرات الغرف ،

- إعداد وثائق ترويجية جديدة .

04 الميزانية سنة 2020:

تقديم عام للتقديرات الأولية لمشروع الميزانية لسنة 2020 :

بطـاقة عدد 5 :غرفة التجارة و الصناعة لتونس

01. البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: برنامج التجارة الخارجية

البرنامج الفرعي 1 : المبادلات التجارية

III-التعريــف

02.النشاط الرئيسي:

غرفة التجارة والصناعة لتونس هي مؤسسة عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة وذلك طبقا للقانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006.

ولقد احدثت غرفة التجارة والصناعة لتونس وحددت تسميتها ومقراتها ودوائرها الترابية بمقتضى الامر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007.

حددت الدوائر الترابية لغرفة التجارة والصناعة لتونس على النحو التالي:

- **ولاية تونس**
- **ولاية منوبة**
- **ولاية أريانة**
- **ولاية بن عروس**

مجال تدخل غرفة التجارة والصناعة لتونس:

تساهم غرفة التجارة والصناعة لتونس في نطاق حدودها الترابية في النهوض بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات وكذلك بأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الصغرى المضبوطة بالتشريع المتعلق بتنظيم قطاع الحرف.

الخدمات المسداة من قبل غرفة التجارة والصناعة لتونس:

أ) **<u>الخدمات المسداة لفائدة المصدرين:</u>**

- بيع سندات التجارة الخارجية والسندات الديوانية
- تسليم شهائد المنشأ
- تسليم الشهادات التي يطلبها الصناعي او التجار أو الحرفي أو مسدي الخدمات سواء لاستعمالها الداخلي أو الخارجي.
- تسليم شهائد البيع الحر (Attestation de libre vente)

- إسناد دفاتر الإدخال المؤقت للبضائع (Admission temporaire ATA)
- إسناد دفاتر النقل الدولي البري (Transport International Routier TIR)

ب) التظاهرات الاقتصادية:

تعمل غرفة التجارة والصناعة لتونس على مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف دفع الاستثمار وذلك عن طريق:

- تنظيم الندوات التحسيسية والملتقيات
- تنظيم ملتقيات استثمار لفائدة الشركات المنتصبة بالجهة وذلك بالتنسيق مع الغرف التجارية الأجنبية والتي تربطها علاقات بغرفة التجارة والصناعة لتونس
- تنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج بهدف دفع تصدير المنتوجات التونسية.
- تنظيم المعارض والصالونات بهدف التعريف بالمنتوجات التونسية وخلق فرص تصدير.
- استقبال وفود أجانب وتنظيم أيام شراكة بالجهة.

1. **<u>الإعلام الاقتصادي:</u>**

تقوم غرفة التجارة والصناعة لتونس بإعلام الشركات المنتصبة بالجهة بفرص الشراكة المتاحة حيث قامت الغرفة منذ سنة 2015 بإنشاء بوابة إلكترونية «**Tunisia-Trading**»تمكن الفاعلين الاقتصاديين من المعلومات حول فرص الاستثمار وتنمية الصادرات نحو الدول الأجنبية.

كما تقوم غرفة التجارة والصناعة لتونس وذلك عن طريق نقطة التصدير الجهوية بالإحاطة بالمؤسسات وتوفير جميع المعلومات الاقتصادية المتصلة بنشاطهم.

2. **<u>التكوين:</u>**

تعتبر المدرسة التطبيقية للتجارة التابعة للغرفة من أبرز هياكل التكوين المنتصبة بالجهة، حيث يعود تأسيس هذا الهيكل إلى سنة 1992 وذلك تلبيتا لمتطلبات سوق الشغل وسياسات التشغيل في تونس.

تقدم المدرسة التطبيقية للتجارة خدمات التكوين في المجالات التالية:

- **<u>التكوين التقني المهني والتقني السامي</u>**
- **مؤهل تقني مهني في التجارة**
- **مؤهل تقني مهني في المحاسبة**
- **مؤهل تقني سامي في التجارة الدولية**
- **مؤهل تقني سامي في المحاسبة والمالية**
- **مؤهل تقني سامي في مساعدة الإدارة**

كل الشهائد التي تمكنها المدرسة التطبيقية للتجارة منظرة بأمر عن وزير التكوين المهني والتشغيل. ويتم تجديد التنظير كل خمس سنوات وتعتبر نسبة التشغيل لخرجي المدرسة التطبيقية للتجارة محترمة مقارنة بمراكز التكوين الخاصة.

- **التكوين المستمر**

يعتبر التكوين المستمر من أهم نشاطات الغرفة، حيث تقدم الغرفة سنويا العديد من الدورات التكوينية لفائدة منخرطيها وكذلك لفائدة المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة. من أهم الدورات التكوينية التي تنظمها الغرفة:

- **تقنيات وإجراءات التخليص الجمركي «Techniques et procédures de dédouanement des marchandises»**
- **النقل الدولي والخدمات اللوجستية«Transport et logistique Internationale»**

3. نشاط الغرفة على المستوى الدولي

تعمل غرفة التجارة والصناعة لتونس على تعزيز علاقات الشراكة بنظيراتها الأجنبية وذلك من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع غرف التجارة في الخارج لفتح مجالات للشركات المنتصبة بالجهة للاستثمار واقتحام الأسواق الخارجية.

كما تنتمي غرفة التجارة والصناعة لتونس إلى العديد من المنظمات الدولية خاصة:

- **جمعية غرف التجارة والصناعة للبحر الأبيض المتوسط (ASCAME)**
- **الندوة الدائمة لغرف التجارة والصناعة الفرنكوإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية (CPCCAF) .**
- **اتحاد غرف التجارة والصناعة العالمي (WCF)**
- **المنظمة العالمية للنقل البري (IRU)**

ويجدر التذكير أن غرفة التجارة والصناعة لتونس باعتبارها عضوة في **اتحاد غرف التجارة والصناعة العالمي (WCF)** وفي **المنظمة العالمية للنقل البري (IRU)**هي الجهة الوحيدة في الجمهورية التونسية التي تصدر الدفاترالتالية:

- **دفتر الإدخال المؤقت للبضائع(ATA)** وهيوثيقة جمركية دولية تسمح لحاملها مؤقتًا (لمدة تصل إلى سنة واحدة) باستيراد البضائع دون دفع الرسوم والضرائب التي عادة ما يتم تطبيقها، بما في ذلك ضرائب الآداء على القيمة المضافة. وتضم الشبكة أكثر من 60 دولة في جميع أنحاء العالم.
- **دفتر النقل البري الدولي (TIR)** وهو نظام ضريبي جمركي صمم لتسهيل نقل البضائع في النقل البري الدولي قدر الإمكانويوفر لدول العبور الأمن اللازم لتغطية الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة الدفع. وتضم الشبكة أكثر من 70 دولة في جميع أنحاء العالم.

03.ترتيب الفاعل العمومي:

04.مرجع الإحداث:قانون عدد 75 لسنة 2006 المؤرخ في 30 نوفمبر 2006

امر عدد 79 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007

05.مرجع التنظيم الإداري والمالي:امر عدد 80 لسنة 2007 المؤرخ في 15 جانفي 2007

06.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد):

IV-إطار الأداء:

11. الاستراتيجية العامة:

تساهم غرفة التجارة والصناعة لتونس في إطار برنامج التجارة الخارجية إلى مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي حيث تقوم الغرفة بالإحاطة بالمؤسسات التونسية الناشطة في قطاع التصدير وذلك عبر مدهم بالمعلومات الاقتصادية الازمة التي تخص الأسواق الخارجية الواعدة.

كما تقوم غرفة التجارة والصناعة لتونس في إطار البرنامج الوطني للدفع بالصادرات التونسية بتنظيم بعثات رجال أعمال إلى الخارج قصد الترويج للمنتوج التونسي وذلك إما بالمشاركة في الصالونات والمعارض الدولية أو عن طريق زيارة غرف التجارة والصناعة الأجنبية التي تسهل ربط علاقات مع الموردين الأجانب خاصة وأن غرفة التجارة والصناعة لتونس منذ سنة 1990 قد أمضت 57 مذكرة تفاهم مع نظيراتها الخارجية والتي تهدف إلى دفع المبادلات التجارية.

12. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

الأهداف	طرق المساهمة (مباشرة أو غير مباشرة)
الهدف 1.2 : تنويع المبادلات و الاندماج الاقتصادي و التجاري	مساهمة مباشرة
الهدف 2.2 : الدفاع التجاري	مساهمة غير مباشرة
الهدف 3.2 : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مساهمة مباشرة

13. أهم الأولويات والأهداف:

أهداف البرنامج	أهداف الغرفة صلب البرنامج
الهدف 1.2: تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	• المساهمة في الترفيع في نسب الصادرات التونسية نحو البلدان المجاورة والأسواق العالمية الأخرى وخاصة السوق الإفريقية والعربية. • توفير المعلومة الاقتصادية الازمة حول الأسواق الواعدة وفرص التصدير وذلك من خلال إعلام الشركات المصدرة المنتصبة بالجهة بفرص الشراكة المتاحة عن طريق تنظيم أيام تحسيسية وكذلك

	الندوات والملتقيات الإعلامية. • العمل على جلب المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب إلى تونس وتنظيم لقاءات ثنائية لرجال الأعمال من شأنها الدفع بالصادرات التونسية نحو بقية دول العالم. • تنمية العلاقات الخارجية مع غرف التجارة العالمية قصد خلق فرص شراكة لفائدة المؤسسات التونسية المتواجدة في إقليم تونس الكبرى.
الهدف 2.2 : الدفاع التجاري	• استقطاب الاستثمار الداخلي والأجنبي وتحسين مناخ الأعمال وحماية النسيج الصناعي الوطني وديمومة المؤسسة التونسية • تركيز رقم أخضر مجاني على ذمةالمتعاملين الاقتصاديين • تنظيم أيام تحسيسية لفائدة المتعاملينالاقتصاديين لتعريف الصناعيين المحليينبالدور الحمائي لوزارة التجارة وطرق الاستفادةمن الاحاطة الفنية التي يمكن توفيرها
الهدف 3.2 : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	• رقمنة الخدمات المسداة من طرف الغرفة عبر الانخراط في منظومة إسناد شهادات المنشأ الإلكترونية. • اقتناء معدات وتطوير المنظومةالإعلامية للغرفة عبر إنشاء منظومة إعلامية داخلية متجانسة مما يأدي إلى تسهيل إجراءات التجارة الخارجية

14. مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

4.1 : مؤشرات قيس الأداء :

الهدف	مؤشرات قيس الأداء		الوحدة	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019 (9 أشهر)	تقديرات 2019 (الثلاثية الرابعة)	تقديرات 2020
الهدف 1.2: تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	**المؤشر 1.1.2: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية**		نسبة 3% (**)	74%	75%	78%	78%	81%
	المؤشر 2.1.2: نسبة تنويعالصادرات منحيث المنتجاتوالوجهات	**تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات**	نسبة – 3% (***)	26%	25%	22%	22%	19%
الهدف3.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**المؤشر2.2.2: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال**		نسبة 40%	المشاركة في إعداد دراسة حول رقمنة منظومة إصدار شهادات المنشأ				

ملاحظة:(*)**<u>تسند غرفة التجارة والصناعة لتونس شهادات المنشأ للمؤسسات التونسية التي تقوم بعمليات التصدير نحو البلدان العربية والإفريقية بالأساس.</u>**

(**): تمثل هذه النسب حجم المبادلات التجارية مع البلدان التيتربطها مع تونس اتفاقيات تبادلتجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية التي أسندت لها شهادات منشأ من طرف الغرفة.

(***): تمثل هذه النسب حجم المبادلات التجارية خارج الأسواقالتقليديةبالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية التي أسندت لها شهادات منشأ من طرف الغرفة.

❖ **نسبة تطور حجم الصادرات التي أسندت لها شهادات المنشأ من طرف الغرفة مقارنة بالحجم الجملي السنوي للصادرات:**

(مليون دينار)

حجم الصادرات	إنجازات 2017	إنجازات 2018	إنجازات 2019 (9 أشهر)	تقديرات 2019 (الثلاثية الرابعة)	تقديرات 2020
حجم الصادرات التي أسندت لها شهادات المنشأ من طرف الغرفة	1564.3	2341.8	1715.4	–	2355.7
الحجم الجملي للصادرات (*)	34426.6	40986.2	33008,4	–	–
النسبة	%4.54	%5.71	%4.59	–	–

(*) أرقام المعهد الوطني للإحصاء

4.2: أنشطة الغرفة:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2020	الأنشطة والتدخلات المبرمجة سنة 2020	الاعتمادات التقديرية
الهدف 1.2: تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري	**المؤشر 1.1.2: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية**	نسبة %	**المساهمة في الترفيع في نسب الصادرات التونسية نحو البلدان المجاورة والأسواق العالمية الأخرى وخاصة السوق الإفريقية والعربية.** - الأنشطة: - تنظيم بعثة رجال أعمال إلى إسبانيا للتعريف بالمنتوجات التونسية - تنظيم بعثة رجال أعمال إلى المملكة العربية السعودية للتعريف بالمنتوجات التونسية - تنظيم بعثة رجال أعمال إلى	

			ألمانيا للمشاركة في الصالون الأوروبي للمكونات الغذائية « FoodIngredient Europe 2020 » **<u>توفير المعلومة الاقتصادية الازمة حول الأسواق الواعدة وفرص التصدير وذلك من خلال إعلام الشركات المصدرة المنتصبة بالجهة بفرص الشراكة المتاحة عن طريق تنظيم أيام تحسيسية وكذلك الندوات والملتقيات الإعلامية.</u>** - الأنشطة: - تنظيم ورشات عمل حول الاتفاقيات الجمركية بين تونس ودول العالم. - تنظيم ندوات تكوينية حول تقنيات التجارة الخارجية. - تنظيم ملتقيات إعلامية حول إجراءات التصدير. **<u>العمل على جلب المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب إلى تونس وتنظيم لقاءات ثنائية لرجال الأعمال من شأنها الدفع بالصادرات التونسية نحو بقية دول العالم.</u>** - الأنشطة: - تنظيم لقاءات شراكة بين الشركات التونسية المنخرطة بالغرفة وشركات من دولة البحرين (مارس 2020). - تنظيم لقاءات شراكة بين الشركات التونسية المنخرطة بالغرفة وشركات من دولة بوركينا فاسو (أفريل 2020). - تنظيم لقاءات شراكة بين الشركات التونسية المنخرطة بالغرفة وشركات من دولة إندونيسيا (سبتمبر 2020). **<u>تنمية العلاقات الخارجية مع غرف التجارة العالمية</u>**	

				قصد خلق فرص شراكة لفائدة المؤسسات التونسية المتواجدة في إقليم تونس الكبرى. - الأنشطة: - إبرامإتفاقية شراكة مع غرفة التجارة والصناعة والحرف بجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بعثة رجال الأعمال التونسيين إلى مدينة كينشاسا في إطار مشروع الإحاطة بالمصدرين التونسيين لاقتحام الأسواق الإفريقية Africa Dev Exportبالشراكة مع الجمعية الألمانية للتعاون الدوليGIZ (جانفي 2020). - تفعيلاتفاقيةالشراكة مع غرفة التجارة والصناعة بمكة المكرمة (الممضاة في 7 جوان 2002) في إطار بعثة رجال الأعمال التونسيين إلى المملكة العربية السعودية (أفريل 2020). - إبرام اتفاقية شراكة مع غرفة التجارة والصناعة والحرف بجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار بعثة رجال الأعمال التونسيين إلى مدينة كينشاسا في إطار مشروع الإحاطة بالمصدرين التونسيين لاقتحام الأسواق الإفريقية Africa Dev Export بالشراكة مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي GIZ (جانفي 2020). - إبرام اتفاقية شراكة مع غرفة التجارة والصناعة بمدريد (إسبانيا) وغرفة التجارة و الصناعة بلشبونة (البرتغال) في إطار بعثة رجال الأعمال التونسيين إلى مدينتيمدريد و لشبونة (جانفي 2020)		
	المؤشر 2.1.2: نسبة تنويعالصادرات منحيث المنتجاتوالوجهات	**تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية(UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات**	نسبة %	- تنظيم بعثة رجال أعمال إلى صربيا والمجر للتعريف بالمنتوجات التونسية - تنظيم بعثة رجال أعمال إلى ساحل العاج للتعريف بالمنتوجات التونسية	
الهدف 2.1.2: الدفاع التجاري		**المؤشر 1.2.1.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من جملة العرائض المقدمة**		- تركيز رقم أخضر مجاني على ذمةالمتعاملين الاقتصاديين. - تنظيم يوم تحسيسي لفائدة	

			المتعامليناالاقتصاديين لتعريف الصناعيين المحليينبالدور الحمائي لوزارة التجارة وطرق الاستفادةمن الاحاطة الفنية التي يمكن توفيرها. - تنظيم أيام تحسيسية حول طرق إسناد شهادات البيع الحر. - تنظيم يوم تحسيسي بالشراكة مع وزارة التجارة حول طرق المراقبة الفنية عند التصدير والتوريد.	
:الهدف3.2 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	**المؤشر2.2.2: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال**	نسبة %	**<u>رقمنة الخدمات المسداة من طرف الغرفة عبر الانخراط في منظومة إسناد شهادات المنشأ الإلكترونية.</u>** - الأنشطة: المشاركة في برنامج رقمنة شهادات المنشأ و ذلك بالتعاون مع مصالح وزارة التجارة و مشروع Infocham 3 الممول من طرف وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب شؤون الشرق الأوسط ، مكتب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI). **<u>اقتناء معدات وتطوير المنظومة الإعلامية للغرفة عبر إنشاء منظومة إعلامية داخلية متجانسة مما يأدي إلى تسهيل إجراءات التجارة الخارجية</u>** - الأنشطة: - منظومة في طور الإنجاز	

15. **الإجراءات المصاحبة:**(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...

V- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

(بالدينار)

الموارد	تقديرات 2019	إنجازات 2019 إلى غاية 2019/09/30	تقديرات الثلاثية الرابعة من سنة 2019	إنجازات 2019	تقديرات 2020
الجزء الأول: المداخيل الاعتيادية	2 811 000	2 214 858	738 627	2 953 485	2 966 500
الجزء الثاني: المداخيل الاعتيادية الأخرى	236 600	58 578	17 354	75 932	283 200
الجزء الثالث: المنح والمساهمات	382 000	18 181	270 179	386 770	403 000
مجموع الموارد	**3 429 600**	**2 291 617**	**1 026 160**	**3 416 187**	**3 652 700**

النفقات	تقديرات 2019	إنجازات 2019 إلى غاية 2019/09/30	تقديرات الثلاثية الرابعة من سنة 2019	إنجازات 2019	تقديرات 2020
القسم الأول: التأجير	2 247 000	1 475 258	588 010	2 063 269	2 251 000
القسم الثاني: وسائل المصالح	878 100	468 332	174 396	642 728	1 001 700
القسم الثالث: نفقات التصرّف الطارئة وغير الموزّعة	5 000	0	0	0	5 000
الجزء الثاني: نفقات التجهيز	299 500	57 988	12 858	70 846	395 000
مجموع النفقات	**3 429 600**	**2 001 579**	**775 264**	**2 776 843**	**3 652 700**